

اخترنا لك



اتجاهات جديدة في التخطيط الهندى

TRENDS
IN
INDIAN
PLANNING

SHRIMAN NARAYAN

بقلم

شريمان نارايان

ترجمة فاطمة محمد بهجت

مراجعة محمد عبد الله الشافعى



اخترنالك

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز بن
يحيى بن
الاسكندرية

اتجاهات جديدة في التخطيط الهندي

تأليف: شريمان نارايان

ترجمة: فاطمة محمد هجيت

مراجعة: محمد عبد الله الشفقي

تقديم

تتلخص أهمية هذا الكتاب في أنه يعالج الجانب الانساني من مشكلة التخطيط ، وولفت النظر الى خطورة اهمال هذا الجانب عند وضع اية خطة تهدف الى التنمية الاقتصادية . وقد جاء في هذا الكتاب ان الذي يتتبع الفكر الاقتصادي من آدم سميث ، الى كارل ماركس ، الى كينز يكتشف ان رجال الفكر الاقتصادي او الفكر الاشتراكي (سواء كانوا مثاليين او ماديين) لم يهتموا كثيرًا بالجانب الدائى ، والانسانى ، والاخلاقي لمشكلة التخطيط .

وقد التقط شريمان نرايان هذه النقطة وجعلها محور المقالات التى يضمها هذا الكتاب الذى صدر فى عام ١٩٦٢ . وما يؤهله للحديث عن هذا الموضوع انه عضو فى لجنة التخطيط الهندية . ويحذر الكاتب رجال التخطيط من : « اننا قد نتوق الى رفع مستوى معيشة الشعب بسرعة فائقة ، غير اننا قد نهمل - فى عجلته - الجانب الانسانى للتقدم والتطور . هذا الجانب الذى يجعل الحياة جديرة بأن يحياها الانسان . وسنجد اننا لانصل الى شيء اذا نحن وضعنا تخطيطا اقتصاديا يعيىء الموارد المادية والمالية دون أن نفسح المجال أمام تطوير الشخصية الانسانية » . والى جانب هذا . قام شريمان نرايان بالقاء أعضاء جديدة على اتجاهات عدة فى التخطيط الهندى مع الاشارة بصفة خاصة الى مشروع السنوات الخمس الثالث فى الهند .

ويختار المؤلف « نحو نظام اقتصادى جديد » عنوانا للفصل الاول من الكتاب . وفى هذا الفصل يؤكد أهمية الجانب الانسانى فى الخطة ، وان استثمار البشر ليس أقل أهمية من استثمار الموارد والثروات . بل ان استثمار البشر قد يضاعف من الثمار الناجمة عن استغلال الموارد المادية . وهو يستشهد فى هذا الفصل بعبارات عامة وردت على السنة زعماء سياسيين ، وخبراء فى شئون الاقتصاد ومفكرين وصحفيين : ويشير الى ماكتبه لويس مغفورد فى كتابه « تحول الانيسان » . ففى هذا

الكتاب أكد مفوردا أهمية تطوير الجانب الإنسانى ، اذ يقول اننا حين نشرع فى النهوض بالإنسان وبالمجتمع فان حضارة العالم الجديد قد تخلق « طاقة روحية جديدة ، طاقة تسفر عن امكانيات جديدة كانت مخبأة فى الذات البشرية مثلما كان الراديو مخبأ فى العالم المادى منذ قرن مضى - كان مخبأ وموجودا فى الوقت نفسه ، وعلى الدوام » .

هذا هو الجانب الإنسانى للمشكلة ، وهو الجانب الذى يهيب بالتخطيط الاقتصادى الا يهتم بانتاج المزيد من السلع التى يشتريها الناس بقدر ما يهتم بالمزيد من الفرص التى تتاح لهم كى يعيشوا .

وليس غريبا أن يصدر هذا الميل عن كاتب هندى . ذلك انه انما يعبر هنا من نظرة الهنود الى كثير من القضايا ، فنظرتهم مشبعة بروح التصوف والتكشف ، ومتائرة - الى حد كبير - بأفكار عظمائهم وعلى رأسهم المهاتما غاندى .

وننتقل الكاتب الى نقطة اخرى يعالج فيها قضية المركزية واللامركزية ، قائلا ان هذه القضية تتصل بالقيم الادبية والروحية . فالمهاتما غاندى قد نادى بوجود التوسع فى اللامركزية - اللامركزية الاقتصادية واللامركزية انسيابية - وذلك لكى يتحقق الشكل الجديد للمجتمع الاشتراكى . ويشير الكاتب الى الصلة الوثيقة بين قضية اللامركزية الاقتصادية والسياسية ، وقضية ايجاد عمل للعاطلين . ذلك لان اللامركزية تحقق فرصا اكبر للعمل ، وتقضى على الاحتكار . . ويقول المؤلف ان الحاجة ماسة الى تشجيع العاطلين وبخاصة فى البلدان المتخلفة الأهلة بالسكان .

وتحت عنوان « حتمية التخطيط » ، يقول المؤلف ان الهدف الرئيسى للتخطيط هو تعبئة مختلف الموارد من أجل استغلالها على افضل نحو ، وتطوير البلاد تطورا شاملا مع اعطاء الاولوية لبعض الاشياء . ولا يهدف التخطيط الى غايات اقتصادية خالصة ، وانما يرنو ايضا الى اغراض اجتماعية . والتخطيط الاقتصادى يهدف الى مضاعفة الانتاج فى القطاع الزراعى والقطاع الصناعى ، غير أن على التنمية الاقتصادية أن تحمى - فى الوقت نفسه - مصالح الطوائف الضعيفة داخل المجتمع . والتنمية تحقق هذا المطلب عن طريق تقريب الفوارق فى الدخول والثروات الحالية ، ذلك أن الضرورة تحتم هذا .

ولهند ظروف تستدعى التخطيط وتجعله لازما - فالتخطيط ضرورى فى البلاد التى تعاني من رأس مال محدود ، وفى الوقت نفسه تخشع بالسكان الاخذين فى اتزايد المستمر . وجدير بالذكر أن الزيادة السنوية فى عدد سكان الهند تروى الآن على ٢٪ هذا وقد قدم للكتاب مستر نهرو رئيس وزراء الهند .

نبذة عن الكاتب

ولد شري شريمان نرايان في عام ١٩١٢ . وقد بشر استعداداته الفكرى بمستقبل أكاديمى سواء فى المدرسة أو فى الجامعة ، وحصل على درجة الماجستير فى الأدب الانجليزى وفى الاقتصاد . وقد قرر أن يجند مواهبه لخدمة الوطن الأم . وقد عمل لسنتين عديدة فى واردها وسيفاجرثم مساعدا وثيق الصلة بالمهاتما غاندى . وقد انضم الى حركة « ارحلوا عن الهند » فى عام ١٩٤٢ وقد بقى فى المعتقل لمدة ثمانية عشر شهرا . وحالما خرج من السجن نشر كتابه « خطة غاندى » الذى كتب غاندى مقدمته بنفسه . ووصفه بأنه مزيج غير عادى من العلم والرياسة والتواضع . وأنه يعتبر « جوهرة نادرة » . ولقد قام برحلة حول العالم فى عام ١٩٤٩ لالقاء محاضرات لنشر افكار غاندى وفلسفة سارفودايا فى الحياة . ولقد كان نرايان عضوا فى البرلمان خلال ١٩٥٢ - ١٩٥٧ . وكان فى المدة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٥٨ يعمل سكرتيرا عاما للمؤتمر القومى الهندى ورئيسا لتحرير مجلة « اينكونومك ريفيو » .

مقدمة

بقلم شري جواهر لال نهرو

ان زميلي في هيئة التخطيط ، شري شريمان نرايان ، قد كتب عن موضوع يخلب لبي . واعتذر لانني لم اتمكن بعد من قراءة كل ماكتبه نتيجة لضغط العمل الزائد . ولكنني عند النظر الى الفهرست ، والقضاء نظرات على اجزاء متفرقة من الكتاب ، وجدت انه قد مس موضوعات على جانب كبير من الاهمية ، بما في ذلك بعض الموضوعات التي اصبحت تثير جدلا في سياستنا المعاصرة . ومن الخير مناقشة هذه الموضوعات باستفاضة حتى ولو لم يوافق المرء على اسلوب معين في عرضها .

والاعتقاد السائد الآن أن الشعب الهندي قد أصبح يتمتع بوعي تخطيطي . وانا اعتقد ان هذا القول صحيح تماما ، بالرغم من ان كثيرين ليس عندهم الفهم الواضح لمعنى التخطيط ومضمونه . والواقع انه لافتر من ان تتقدم وفقا لتخطيط . وهذا الرأي يسود كافة أرجاء العالم .

ولقد قيل ان تجربة الهند الهائلة تعتبر تجربة جديدة . ومن الطبيعي ان الدول الشيوعية قد بدأت التخطيط . ولكن اذا اردنا أن تطبق مبادئ التخطيط الأساسية على بناء الحكومة الديمقراطية (وبذلك نحصل على تخطيط ديمقراطي) اصبحت لدينا تجربة جديدة بحسب ، وسينظر اليها العالم باهتمام وأمل كبيرين . لذا فاننا حين نحاول علاج هذه المشكلة لانعمل من اجل الهند فقط وانما نعمل ايضا داخل نطاق عالمي أرحب .

ومن الواضح أن مشكلتنا من أعظم المشاكل . والمصاعب التي تصادفنا كبيرة للغاية ، ولكنني أعلم تمام العلم اننا سنتمكن من النجاح في التغلب على هذه المصاعب وفي اصلاح حالنا ولقد إعطينا التجربة التي اكتسبناها خلال الخطة الخمسية الاولى والخطة التالية ثقة في انفسنا ، وفي الوقت نفسه ، فإن تجربتنا والمواد الموجودة تحت تصرفنا قد زادت زيادة كبيرة .

ولا أكاد أتصور عملا أكثر اثارة من أن نكون مشتركين في رسم وإنجاز هذه الخطة العظيمة التي تـمس مستقبل ٤٠ مليوناً أو أكثر من الأشخاص . ولقد كان من حسن الطالع أن تجيء زـمالتنا على هذا النحو ولكننا إذا نظرنا إلى بعيد وجدنا أن رسم الخطة لم يؤخذ في اعتباره هذه القلة المشتركة في عضوية هيئة التخطيط ، أو غيرهم من الأعضاء ، وإنما الأعداد الغفيرة من الشعب الذي يسهم اليوم في إنجاز هذه الخطط . فاليهم يعود الفضل . وعلى هذا فاليهم يجب أن يعود العوائد التي تنتج عن هذه الخطة .

الفصل الأول

نحو نظام اقتصادى جديد

اننا خلال حماستنا من أجل التنمية الاقتصادية المرسومة فى الهند والتي نريد أن تتم فى وقت سريع عرضة لان نففل المبدأ الاساسى القائل بأن مجرد الوصول الى مستوى اعلى فى الرفاهية المادية لا يمكن أن يكون المعيار الاساسى لمعرفة التقدم الحقيقى لاية دولة . . بالرغم من أنه يتعين علينا أن نضمن لكافة المواطنين الحد الأمثل للضرورات والنعم المادية - فى شكل وجبات غذائية كافية وملابس مناسبة وتوفير المساكن والتعليم الى جانب الخدمات الطبية - الا أنه لا يمكن أن نففل الحقيقة التالية : وهى أن المقياس النهائى الذى نقيس به تقدم البلد يجب أن يتمثل فى طابع المواطنين وشخصيتهم ، ويشير تاريخ الفكر الاقتصادى من آدم سميث الى ماركس وكينز الى أن كلا من رجال الفكر الاقتصادى والفكر الاشتراكى سواء كانوا مثاليين أو ماديين لم يهتموا كثيرا بالجانب الذاتى والاخلاقي والايجابى لشكله التخطيط (١) وكما أشار لويس مففورد فى كتابه « تحول الانسان » ان حضارة العالم الجديد قد تخلق - خلال عملية تحول الانسان والمجتمع - « طاقة روحية جديدة ، طاقة تسفر عن امكانيات جديدة كانت خبيثة فى الدات البشرية مثلما كان الراديووم خبيثا فى العالم المادى منذ قرن مضى - بالرغم من أنه كان موجودا على الدوام » (٢) وعلى ذلك لا يجب الحكم على النظام الاشتراكى الجديد الذى صورناه بكمية المتع المادية والرفاهية التى فى استطاعنا أن نجعلها فقط ، ولكن يتعين الحكم على ضوء المستوى المرتفع للقيم الاخلاقية والادبية التى تحكم حياة امة . وقد أشار غاندى الى « أن المعنى الحقيقى للمدنية لا يتمثل فى تكاثر الاحتياجات وانما فى الحد منها عن عمد وطوعية ومن الواضح أنه حتى قانون تناقض المنفعة وقانون الحاجات التى لاتشبع . . يشيران الى أنه كلما حصل الانسان على المزيد قلت مقدرته على الحصول على المنفعة الحقيقية من المواد الاستهلاكية .

(١) جون ستراننى « الاشتراكية المعاصرة » ص ٢٩٤ .

(٢) لويس مففورد « تحول الانسان » ص ١٨٢ .

ان ارضاء رغبة من الرغبات تقود الى رغبة أخرى ، وعلى ذلك فان رغبات البشر تظل لاتشبع ولاتحقق . وعلى ذلك كان لزاما ان نصل الى النتيجة القائلة بان الاقتصاديات الحقبة باعتبارها علما يجب ان يدرس السلوك البشرى « كوسيلة الى الغاية التي تجعل الانسان لا يحتاج الى شيء » « وتمثل هذه الغاية في الالفاء الكامل لكافة الاحتياجات الموجودة آنذاك » (١) وعبر رومان رولان عن الفكرة نفسها بطريقة واضحة للغاية فقال : « كلما كثرت ممتلكاتي قلت قيمتى الحقيقية » . وحاول البرت شتابتسر في كتابه (المدنية بين التدهور والازدهار) ان يشرح « الحقيقة البشعة التي توضح انه مع تقدم التاريخ والنمو الاقتصادى للعالم ، فان نمو المدنية الحقبة لم يصبح اسهل وانما أصبح أكثر عسرا » . وفي غمرة قلقنا من اجل الحصول على تقدم سريع فى رفع مستوى معيشة الشعب اهلنا جانب التقدم والتطور البشرى الذى يجعل الحياة تستحق العيش حقا . ومن اجل هذا ظل غاندى يؤكد تاكيدا قويا القيم الاخلاقية والروحانية والتي بدونها تصبح القيم الاقتصادية والمادية مجرد ظلال بلا حقيقة ، وعلى ذلك فان هدف التخطيط الاقتصادى يجب « ألا يهتم بانتاج المزيد من السلع التي يشتريها الناس بقدر ما يهتم بالمزيد من الفرص التي متاح لهم كي يعيشوا ، ومن هنا يجب ان تقتصر الزيادة على السلع التي تحقق افضل حياة ممكنة » . « وكلما زاد معيار مستوى الحيوية تعلق التعبير عن هذا المعيار بلغة النفور وازداد بعدا عن عمليات السوق » (٢) « وعبر وولتر ليبمان في كتابه « الفلسفة العامة » عن الفكرة نفسها بان اوضح حاجة الديمقراطيين الى الايمان « بالحقائق غير المادية » او « القوى الروحية » المميزة عن « القوى المادية » .

وحتى اذا نظرنا الى الامور من وجهة نظر التخطيط الاقتصادى التقليدى وجدنا أن الكل مجمع الآن على أن « الاستثمار البشرى » أهم بكثير من « الاستثمار فى السلع » . « وان معظم البلدان المتخلفة تستطيع ان تستثمر الناس وان هذا الاستثمار سيؤدي الى نتائج ملموسة مماثلة للنتائج التي يسفر عنها استثمار الموارد المادية » بل ان استثمار الناس فى كثير من الحالات يؤدي الى زيادة فى تدفق السلع والخدمات أكثر من التي تنجم عن أى استثمار مماثل فى الموارد المادية » (٣) ولفت بروفوسور

(١) ج . ك . مهتا « دراسات في النظرية الاقتصادية المتقدمة » . صفحة ١١ .

(٢) لويس ميفورد « مستقبل البشرية » .

(٣) مقاييس التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة ، مطبوعات الأمم المتحدة

جالبريث نظرنا « الى غشيلنا في استثمار الناس » . « وان المحك يتمثل في قدرتنا على استثمار الرجال أكثر من قدرتنا على استثمار المواد » (١) ويرى الدكتور بول نياور انه حرى بالتقارير التي تقيس مدى التنمية في المجتمع المحلي أن تحاول قياس التقدم البشري في الأشياء (٢) . وأشار البروفيسور تشومبيتر الى أنه اذا أردنا أن يكسب النجاح للديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية وجب « توافر أعداد كافية من الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة الملائمة والشخصية الأدبية المناسبة (٣) » وعلى ذلك « من الواضح انه من أجل نجاح التنمية الاقتصادية الموجهة بالمفهوم المعتاد للإصلاح من الضروري تماما تطوير الصفات الداخلية لرجال والنساء الذين يتكون منهم المجتمع المحلي أو الأمة وان أى نظام للتخطيط الاقتصادي يتعامل مع تجنيد الموارد المالية والمادية بدون توفير مجال رحب من أجل تطوير شخصية الانسان وفقا لمعايير أخلاقية اسمى يقودنا بلا شك الى طريق مسدود » .

« لقد انشأ استشاريا فينوبيا بحث ذات مرة بطريقة تهكمية الى أنه لايعرف شخصا في العالم بأسره يتمتع بمستوى في الحياة ارفع من مسنواه هو : « فانا املك أرضا تبلغ مساحتها حوالي ٥ ملايين فدان » وقد منحت لى عن طواعية من الهبات الاختيارية . وفى استطاعتى خلال تجوالى ان أعيش في منزل جديد كل يوم ، وفى مقدورى ان أنام تحت قبة السماء الواسعة وتمتحنى النجوم المتألقة والقمر قبسا من الخاود . وفى يوم من الايام ضرب مثالا لطريفا لأحد اجتماعات القرية . ففى إحدى المدن دعاه أحد ملاك الاراضى الاغنياء الذى كان قد وهب بعض الاراضى لحركة يهودان وقد عرض عليه مالك الارض هذا باعتزاز رسما لشروق الشمس الذى كان قد ابتاعه بمبلغ ١٠٠ روبية . وابتسم فينوبا وسأله: « ألم يكن من الأوفق بدلا من شراء شروق الشمس بمبلغ مائة روبية أن يقيم في قرية ويرى الشمس وهي تشرق من جهة الشرق كل صباح بدون ثمن ؟ » . . وقد قام بسؤال سكان القرية : « من الذى يتمتع بمستوى معيشى ارفع ؟ . . هيل هو ذلك الشخص الفنى الذى يقيم في المدينة داخل مكان مزدحم ويعلق رسومات على جدرانها تصور مناظر طبيعية مختلفة ام ذلك الشخص الذى يعيش في القرية في ظروف صحية ومتصل اتصالا مباشرا بالطبيعة ؟ » (٤)

(١) ج. ك. جالبريث « المجتمع المور » ص ٢٧٧ .

(٢) بول نياور « تنمية المجتمع المحلي » صفحة ٦ .

(٣) جتشمبيتر « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » .

(٤) اسبوع مع فينوبا ص ٢٧ - ٢٨ .

وكان غاندى يعتقد - تمثيا مع اهتمامه بالقيم الروحية والخلقية
في الحياة - بوجود توافق هائل متسع أو لامركزية في السلطة الاقتصادية
والسياسية في ظل شكل جديد من المجتمع الاشتراكي أو المجتمع المثالي
الذى نود تحقيقه . ولم تكن اللامركزية بالنسبة لغاندى مجرد عملية
ميكانيكية أو ادارية . ولقد كان غاندى يؤمن باللامركزية في ثلاثة مجالات
في الصناعة وفي الاقتصاد وفي الحكم ، وكان مفهومه هذا يستند الى
علم .. ومما قاله : « ان اللامركزية تختلف عن تقيضها في أن الاولى تؤدي
الى الصمود والى الاستقرار الاجتماعى » .

ومفهوم اللامركزية يشبه تقاليد الطهى في المنازل « اذ ترفض ان
تتأثر بمرور الزمن وتطور العلوم » . وقد أكد غاندى أن « أساس الكفاية
الذاتية والاعتماد على النفس هو الطريق الى عدم استخدام العنف عند
الفرد والجماعة (١) » .

وقد رغب غاندى على ضوء التخطيط الاقتصادى المثالى أو الذى
لا يؤمن بالعنف أن يكون عنصر المبادرة في يد المجتمعات الريفية الصغيرة
حتى تستطيع هذه المجتمعات تلدق « طعم الحرية » عن طريق مساعدة
نفسها بنفسها وتطبيق مبدأ الاعتماد على النفس . وهذا هو السبب
الذى جعله متحمسا لتطوير نظام المجالس في القرية الهندية كجزء لا يتجزأ
من مستقبل التنظيم السياسى والاقتصادى للبلد . ولقد انتهت حركة
تنمية المجتمع المحلى بعد عدد من السنين التى انقضت في تجارب تمهيدية
انتهت الى نتيجة قاطعة بأنه لا يمكن رفع مستوى المعيشة لجموع الشعب
الهندي الا من طريق احياء منظمات القرية وهذه المنظمات يمكن أن تكون
أسلوايا فعالا في يد التخطيط الاقتصادى ، وذلك بسبب وجود نوع من
التماسك الاجتماعى والمعرفة القوية وكذلك لوجود الثقة المتبادلة بين
أعضاء المجتمع الريفى الصغير . وهذا هو السبب في التسليم بأنه يجب
بلل كل المجهودات لتطوير « الحكم الذاتى للقرية في التخطيط
الديمقراطى » (٢) . وقد كان تشستر باولز حازما فى تسليط الضوء
على قدرة منظمات القرية فى الهند وأشار الى : « أن صرف النظر عن خطة
غاندى حول جمهوريات القرى الصغيرة قبل تجربتها تجربة كاملة سيكون
أمرا مؤسفا (٣) » .

(١) بابر يلال ، مهاتما غاندى : المرحلة الأخيرة ، الجزء الثانى ص ١٢١ .

(٢) ف. ت. كريشنا مانشاوى « تنمية المجتمع المحلى في الهند » ص ٦٧ .

(٣) تشستر باولز « أفكار ، وإتاس ، وسلام » ص ١٢٢ .

وقد انساق الفكر السياسى والاقتصادى الحديث فى انغراب الى النتيجة الحتمية القائلة « بأن الديمقراطية لا يمكن توقع ازدهارها فى المجتمعات التى تركزت فيها القوة السياسية والاقتصادية » . . . ولقد حول التنظيم الزائد عن الحد الرجال والنساء الى مجرد آلات وخنق الروح الخلافة وقضى على نفس احتمالات وجود الحرية (١) . ويشير بروفيسور هكسلى الى : « كيف أن الحياة فى الملة الكبيرة لا تؤدى الى الضمير الفكرى . . . ولا تسهم فى ازدهار الحرية المسولة داخل الجماعات الصغيرة التى تحكم نفسها بنفسها . . . وهذا هو الشرط الاول للديمقراطية الحقة » . ولقد لاحظ بروفيسور هكسلى عند الاشارة الى التأثير الذى ادى له لعملية التنظيم الزائد حتى لو كان هذا من أجل الرفاهية الاجتماعية اشار الى ان « الاخصائين الاجتماعيين الذين يحاولون توجيه هذه القوى يحاولون دفعنا فى نظام جديد للعصور الوسطى » .

وفى البلدان ذات الطابع الاستبدادى ، زادت الدلائل التى تشير الى ان المركزية والبيروقراطية تعوقان التخطيط الاقتصادى من تحقيق نتائج كثيرة . . . ذلك انهما تشلان التطور الكامل للأفراد وللجماعات الصغيرة . . . وقد ذكر جون جنتر « ان البيروقراطية السوفيتية مقسمة الى فروع بشكل غير عادى ، والاتصال بين الفروع يتم بطريقة راسية لا أفقية » (٢)

وأشار جون جنتر كيف ان البيروقراطى الصغير ظل يعوق التقدم لقرن أو يزيد . . . ومن الطريف أن تروتسكى قال يوما ما معناه : « ان دكتاتورية البروليتاريا تحولت اليوم الى دكتاتورية السكرتارية » . . . وعلى ذلك ، فانه مما يثلج الصدر أن نعرف أنه حتى فى البلدان التى تسير على نهج المركزية مثل الاتحاد السوفيتى ، ظهر ميل متزايد الى اللامركزية على الأقل فى السلطة الاقتصادية داخل مجال التنظيم الصناعى . . . أما فى يوغوسلافيا فان المارشال تيتو يجرى تجارب جريئة فى مجال لا مركزية السلطة الاقتصادية وجعلها مشاعا فى يد عمال المصانع ، وكذلك فى يد عمال المزارع الجماعية . . . ومع ذلك يجب أن نعرف أنه لكى نتجح عملية اللامركزية يجب أن تكون هذه العملية ارادية وواعية .

« وعند تجميع كل أعنة السلطة السياسية فى أيد قليلة . . . وعند انشاء وظائف من أجل الموظفين المرفهين ، فان توزيع السلطة الاقتصادية

(١) الدوس هكسلى « زيارة جديدة للعالم الجديد الجرى » . . . صفحة ٢٨ .

(٢) جون جنتر « داخل روسيا اليوم » ص ٢٢١ .

يتطلب مجهودا واعيا وتصميما ، ان اللامركزية التي نقرها الحكومة ليست نظاما طبيعيا تميل الانحرافات المصطنعة الى اللجوء اليه ، وانما هي توازن حساس يتعرض دوما لحظر التدخل البيروقراطي ، وقد تحرف هذه اللامركزية الى الطرف المضاد الى سلطة مفرطة في مركزيتها « (١) » .

ويتصل بقضية اللامركزية الاقتصادية والسياسية مشكلة إيجاد أعمال كافية للناس ، وخاصة في البلدان المتخلفة .. ولسنا بحاجة لأن نكرر أن من العسير في الاقتصاد المركزي الآلى توفير ظروف العمالة الكاملة ، وبخاصة في المناطق المكتظة بسكانها .. وحتى يومنا هذا ، فمن غير الممكن بالنسبة للبلدان التي قطعت شوطا بعيدا في التصنيع مثل الولايات المتحدة ، أن تستوعب ملايين العمال المدرجة أسماؤهم في سجلات العاطلين .. وخطر التشغيل الآلى والوسائل التي تقلل من الحاجة الى الأيدي العاملة ، أمر يهدد بتخريب الاقتصاد الأمريكي ، وذلك بحرمان عدد كبير من العمل المثر .. ومن أجل هذا تحاول أمريكا نفسها أن تطبق مبدأ اللامركزية أو توزيع الصناعات على رقعة أكبر ، في شكل مصانع صغيرة تعتبر فروعا للصناعات الضخمة .

ومن الصعب في دولة متخلفة ومكتظة بالسكان ، مثل الهند ، تمهيد السبيل لتشغيل كامل بدون تحقيق لامركزية صناعية في مجال أوسع على طول البلاد وعرضها .. ولا يمكن عمل هذا الا عن طريق الصناعات المنظمة في نطاق صغير ، مثل صناعات الأكواخ والصناعات الريفية ، وخاصة الصناعات التحويلية ، والصناعات الزراعية على أساس تعاوني .. ولسنا بحاجة الى أن نؤكد أن المجتمع الديمقراطي المتحدين يجب أن يوفر العمل لكافة المواطنين القادرين الذين يطلبون عملا * .

ومن الأمور المسلم بها أن الشرور الناجمة عن البطالة لا تقتصر على المجال الاقتصادي، ولكنها تميل الى تشويه العناصر المادية والعقلية والأدبية في الشخصية الإنسانية .. ومن أجل هذا يعترف رجال الاقتصاد الغربيون أنفسهم بأن «تشغيل الكامل أفضل من انتاج مضاعف تصحيبه البطالة» (٢) بل ان العبء المادي للبطالة في الاقتصاد المتخلف جد جسيم ، وذلك لأن الأشخاص العاطلين هم في الحقيقة مثل الآلات التي تظل تدور وتستهلك - وهو هنا الطعام - بدون أن تكون متصلة بأية ماكينة أو جهاز ينتج سلعا « (٣) » .

(١) « الإصلاح الاقتصادي في يوغوسلافيا » (الشؤون الخارجية) يناير ١٩٥٩ -

(٢) ج.د. جالبريث « المجتمع الموزع » ص ١٥٣ .

(٣) ريتشارد جريج « فلسفة التنمية الاقتصادية » ص ٦ .

لذا فإن خطة غاندى الخاصة بصناعة المنسوجات القطنية الهندية ، والاعتماد بالصناعات الريفية ، لم تكن افتراضا نظريا وانما برنامجا عمليا ايجابيا يهدف الى استغلال الطاقة العاملة الضائعة في البلاد الى أقصى حد ، عن طريق تشغيلها على نطاق واسع ، واستخدام أساليب الانتاج الكفيلة بتوفير رأس المال ، ويؤمن ريتشارد جريج بأن « خطة غاندى - اذا ما قيست بأية خطة فى أى بلد - تعتبر أنجح الخطط جميعا وأسلمها وأهمها وأكثرها تطبيقا ، من أجل علاج البطالة والبطالة المقنعة » .

ومن الواضح أنه لا يمكن لسلطة مركزية أن تتحمل مسئولية توفير تشغيل كامل للشعب فى كل منطقة .. وهذه المشكلة يمكن تناولها - بشكل فعال - عن طريق منظمات القرية ، بالرجوع الى قدرتها على المبادرة والابتكار ، وقدرتها على اتخاذ القرارات الديمقراطية .. ومن الضروري أن يستفيد أفراد المجتمع المحلى نفسه من برامج المرافق العامة التى تهدف الى توفير العمل للشعب « ومن الممكن أن يقوم القرويون بتعبيد طريق صغير ليصل قريتهم بالطريق العام ، ولكنهم لن يقوموا ببناء طريق رئيسى لكل من هب ودب بدون أجر .. وقد يستطيعون حفر مصرف من أجل قريتهم بلا مقابل ، ولكنهم لن يقوموا بمثل هذا العمل اذا تم توزيع الفائدة خارج منطقتهم » (١) . ومن ثم فالمحاجة ماسة الى لا مركزية السلطة الاقتصادية والسياسية بطريقة جريئة ومنظمة .. ومن المؤمل أن تقوم كل حكومات الولايات بانجاز هذه التوجيهات نصا وروحا .

وحرى بنا أن نكرر - فى عبارات واضحة - أن مفهوم اللامركزية الاقتصادية ، التى تظهر فى شكل صناعات صغيرة ومحلية ، لا تتعارض بأية حال من الأحوال مع فكرة الاستفادة من ثمار العلم .. ولم يكن غاندى ضد فكرة الاستفادة من العلم فى تحسين صناعات القرية وصناعات الأكواخ .. ولكن علينا أن نفكر آخر الأمر فى علاقة تطوير المجتمع المحلى على ضوء الكفاية الاقتصادية والاجتماعية ، وليس على ضوء الكفاية التكنولوجية والآلية فقط ، ويجب أن تسنى دائما القدرة على « انجاز زيادة فى الانتاج بسرعة معقولة فى الدول المتخلفة باستخدام تحسينات تكنولوجية بسيطة وقليلة التكاليف » (٢) .

وان احلال الآلة محل الاحتياطى الكبير من العمال غير المهرة فى البلدان المتأخرة « لهُو ذو فائدة أقل مما هو فى البلدان المتقدمة حيث

(١) و . آرثر لويس « نظرية النمو الاقتصادى » ص ٥٩ .

(٢) « مقاييس للتنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة » مطبوعات الأمم المتحدة

تكون تكاليف العمال غير المهرة مرتفعة ، علاوة على كونهم نادريين . ولقد أشار بول اينزيج : « انه من وجهة نظر الاقتصاد القومي في الدول المتأخرة .. من الصعب ادخال التشغيل الآلي طالما توجد جماعات كبيرة من العمال غير المهرة الذين يحاولون أن يعتصروا وسيلة عيش ضئيلة من الأرض » (١) . ولذا فإن التشغيل الآلي في البلدان المتخلفة لابد وأن يؤثر قدرا من المشاكل مساو لعدد المشاكل التي سيحلها .. وحتى في حقل الزراعة، فقد تحقق الآن أن « الآلات الزراعية أقل كفاءة من الأيدي العاملة في الحصول على آخر قدر من الانتاج من فدان من الأرض » (٢) . ولا يمكن تطبيق أحدث الاتجاهات التكنولوجية في جميع البلدان بطريقة متشابهة ، فمثلا في البلدان التي يندر فيها العمال ويتوافر فيها رأس المال ، سيكون من الضروري استخدام الوسائل التي تحتاج الى رأس مال كبير ، ولكن « نفس هذه الوسيلة في الانتاج ليس من الضروري إلا تكون اقتصادية في اقتصاد آخر حيث من السهل وجود رأس المال والعمال بنسبة تختلف اختلافا بينا .. ولا يجب الخلط بين الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية » (٣) . ولقد عبر راجنار نيركسي عن نفس هذه الفكرة في نص غاية في الوضوح :

« ان عملية التنمية في الدول المكتظة بالسكان لا تحتاج الى أدوات وماكينات ونفس القدر من وفرة رأس المال على النهج المتبع في الاقتصاديات المتقدمة حيث يقل العمال بدرجة نسبية .. ومن الواضح أن بعض المعدات ، وكذلك فنون الانتاج المستوردة من الدول المتقدمة قد تحتاج الى رأس مال كبير .. ولذا فهذه المعدات تصبح غير ملائمة للدول التي يندر فيها رأس المال ويتوفر العمال .. مثل هذا أنه في حالة تعبيد طريق في الدول الزراعية المكتظة بالسكان .. فمن غير المعقول اقتصاديا تزويد كل عامل بهراسة (بجانب الشروع في تدريبه على تشغيل هذه الهراسة) . ويمكن للمرء ، في مثل هذه الدول ، أن يرى الرجال والنساء يقيمون سدودا على الأنهار يحمل التراب في سلال على رؤوسهم .. ولذا فإن نفس وفرة رأس المال الموجودة في الدول المتقدمة ليس مرغوبا فيها ، بل ولن يسمح بها (٤) » .

وعلى ذلك ، فإن بلدا فقيرا مثل الهند يجب أن يستخدم أدوات انتاجية أقل كفاءة نسبيا من أجل زيادة الانتاج الزراعي والصناعي في

(١) بول اينزيج « المواقف الاقتصادية للتشغيل الآلي » ص ١٨٣ .

(٢) تشستر باولز « الفكر ، واناس ، وسلام » .

(٣) ب.ت. بوار - ب. م. يلى « اقتصاديات البلدان المتخلفة » ص ١١٨ .

(٤) راجنار نيركسي « مشاكل تكوين رأس المال في البلدان المتخلفة » ص ٤٥ .

ظل الظروف الراهنة .. وهذا هو السبب الذى جعل غاندى يؤكد تأكيداً قوياً ضرورة المحافظة على كرامة العامل فى القيام بالعمل اليدوى والجسمانى من أجل تحسين حالة الشخص الاقتصادية .. ولم يستنكف استخدام الشخص ليديه من أجل انتاج ضروريات الحياة .. كذلك كان العمل الجسمانى بالنسبة له مصدراً ممتازاً للتطور الأخلاقى والروحى « لقد خلق الله الانسان ليعمل من أجل قوته ، وقال عن هؤلاء العاطلين انهم لصوص » .. وحتى التخطيط الاقتصادى العالمى قد سلم اليوم بنفس هذا المبدأ . ولقد قام فريرى دندرادى فى كتابه « الحرية تختار العبودية » بالتوسل الى الدول الاوروبية الكبرى بأن تستيقظ من سباتها الذى نتج عن الحربين الكبيرين ، وأن تعود الى « المفهوم القائل بأن العمل هو الطريق الوحيد لكسب العيش ، والطريق الذى يمكن أن تكسب عن طريقه أمة دولة الحق فى اسماع صوتها الى العالم » .

وعلاوة على ذلك ، فانه فى غمار تطوير العلم الى اقصى حد من الناحية التكنولوجية والتخصص .. فمن الواجب علينا أن نحفظ « باللمسة الانسانية » التى ليس للحياة بدونها قيمة .. وقد قرر لويس مفغورد « أنه من أولى واجباتنا أن نستعير قدرتنا على أن نكون بشرا ، وأن نفكر ونشعر كأناس متكاملين ، وليس كمخصصين أو كمقائلدين ، وليس كمنصرين وخبراء ، أو كسياسيين أو كمذهبيين دينيين ، ولا أن نفكر ونشعر كقبليين ووطنيين ، وانما كمؤيدين لكل ماهو انسانى حقاً .. علينا أن نؤمن بالمحبة والمنطق كأمور آتية من الحياة نفسها » (١) . ولقد أشار « أشاريا فينوبا بابهاف » كذلك الى الحاجة القصوى الى الجمع بين العلم والتكنولوجيا مع عدم استخدام العنف أو مع التزام الانسانية .. وقرر فينوبا « ان عدم استخدام العنف قد أصبح أمراً لا بد منه مع ازدهار العلم .. لقد أعطى العلم للناس سلطاناً قد يحسدهم عليه الآلهة .. وعلى ذلك فقد أصبح التمايش السلمى شرطاً من شروط البقاء » .. فإذا استمررتنا فى السير وراء القيم المادية وحدها ، بدون تدعيم سيادة القيم الانسانية والروحية فى الحياة ، فان ثمار العلم والتكنولوجيا بدلا من أن تنشر الصحة والحيوية فى التنظيم الاجتماعى، فانها ستفسد مصادر الحياة وستقود الى تخريب شامل .

ومن الممكن تطوير القيم الأدبية والانسانية فى المجتمعات الريفية الصغيرة أكثر منها فى المدن الكبيرة التى تميل الى الافراط فى النظرة الاجتماعية ذات الصبغة الآلية التعسفية .. ومن أجل هذا السبب فضل غاندى ألا يكون التطور فى الهند عن الطريق التقليدى للتصنيع الكبير

(١) لويس مفغورد « باسم التمثل » ص ٦ .

مثلا يحدث في الغرب .. ولكن عن طريق اتجاه مجالس قروية محكمة التنظيم وعن طريق التعاونيات ، وأن تكون مستقلة تقريبا في مناطق عملياتها ، ولكن على أن تكون متصلة فيما بينها تدفعها روح التعاون من أجل تبادل المنفعة .. وبدلا من السماح للناس بأن تلفظهم القرى لكي تمتصهم المدن نبدأ للضغط الاقتصادي الذي ينجم عن البطالة والبطالة المقنعة ، فانه من الأوفق توفير تسهيلات مناسبة للمناطق الريفية ، حتى تتطور حياة القرية الى نوع أغنى في التنظيم الاجتماعي الاقتصادي . وعندما يجبر أهل الريف على الهجرة الى المدن الكبيرة ، فانهم نتيجة لانتزاعهم من التربة يخلقون مشاكل اجتماعية في المناطق المتحضرة بأن ينشئوا أزقة ويبنوا كواخهم على الطوار .. وحتى اذا نظرنا الى هذه المشاكل من الوجهة الاقتصادية الخالصة، فان استيعاب الشخص في محيطه الطبيعي في القرية بطريقة مشمرة سيكون أرخص بكثير من توفير سبل العيش في المدينة .. وعلى ذلك فمن المنطق القول بأن نموذج التنمية الاقتصادية ، وخاصة في البلدان المتخلفة والمكتظة بالسكان مثل الهند ، يجب أن يكون ذا نمط زراعي صناعي ، على شكل مجتمعات محلية أكثر غنى واختلافا بدلا من أن تكون على شكل مدن كبيرة منتشرة تمتص من الريف جوهر الوجود الانساني نفسه .. ويقترح بروفيسور هكسلي أننا اذا أردنا تجنب « الاجذاب الروحي للأفراد وكل المجتمعات ، فيجب علينا أن نترك العاصمة وننشئ مجتمع القرية الصغير » (١) .

وكل فرد أو جماعة في مثل هذا المجتمع التعاوني واللا مركزي عليه أن يضع في اعتباره باستمرار المصالح الكبيرة للمجتمع كله . وان مفهوم غاندي للمجتمع المثالي أن مثل هذا التنظيم الاجتماعي يجب أن يزيد من رفاهية كل القطاعات عن طريق التخلص ، بالطرق السلمية وعدم استخدام العنف ، من كل نقاط المصالح المتصارعة .. ولقد علق بروفيسور دورين بقوله : « ان مصالح الجماعة يجب أن تسمو على مصلحة الفرد .. ومن واجبات المجتمع حماية مصلحة الجميع ، وهو لكي يفعل ذلك يجب عليه أن يكون قادرا على وضع حدود الرفاهية لكل احد منا » (٢)

وعند الختام أود أن أكرر اعتقادي بأن مبادئ غاندي عن التنمية الاقتصادية ليست مفاهيم بالية لفكر مثالي ، فهي تعتبر مفاهيم علمية في غاية من الاتزان وتتفق مع أحداث الاتجاهات في التفكير الغربي .. وبينما نحاول بذل كل مجهوداتنا للاستفادة من خبرة البلدان الأخرى في الاستعداد من أجل خططنا وبرامجنا الاقتصادية ، لا يجب أن ننقل من

(١) الدوس هكسلي « زيارة جديدة للعالم الجديد الجري » ص ١٨٩ .

(٢) ف. و. دورين « مشاكل التخطيط الاقتصادي » ص ٥٧ .

حسابنا المبادئ الأساسية والمثل التي وضعها غاندى أمامنا بعد اكتسابه خبرة عملية عميقة خلال حياته العامة الطويلة المنيعة فى الهند . وتحتوى التلمية التي وهبها غاندى للهند وللعالم على خلاصة تأملاته .. وفيها قال :

« ساهبكم تلمية، فعندما تجدون أنفسكم فى شك أو عندما تجدواكم الذات .. فاجروا الاختيار التالى : تذكروا وجه أفقر وأضعف رجل من الممكن أن تكونوا قد رأيتموه .. ثم اسألوا أنفسكم عما اذا كانت الخطوة التى تفكرون فيها يمكن أن تفيد ، هل ستعود عليه بأى نفع ؟ .. وهل ستجعله يسيطر من جديد على حياته ومستقبله ؟ .. وبمعنى آخر هل ستنتهى هذه الخطوة الى الاستقلال السياسى من أجل الملايين الجائعة والفقيرة روحيا ؟ .. وعندئذ ستجدون شكوككم وذاتكم تذوب بعيدا .. »

الفصل الثانى

التخطيط والديمقراطية

ان الناس كثيرا ماتساءلوا : هل يتماشى التخطيط مع الديمقراطية؟ وقد تردد هذا السؤال بسبب الحقيقة القائلة بأن التخطيط الاقتصادى ارتبط بادىء الامر بالاتحاد السوفيتى ، وكان تحت نظام استبدادى . وفى الاتحاد السوفيتى تركيز كبير فى السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ، ومن أجل هذا ساد الاعتقاد بأن التخطيط الاقتصادى الكلى او الشامل لا ينتج الا فى ظل نظام سياسى يخول للسلطة المركزية كافة سلطات التنفيذ والاشراف . بل والاجبار . وبينما طبق الاقتصاد الموجه بطريقة منتظمة فى كافة الاقطار الشيوعية ، فان التخطيط الاقتصادى الشامل الذى يتم فى ظل الديمقراطية جرب لأول مرة فى الهند دون غيرها . وبعد أن مرت الولايات المتحدة بتجربة الكساد الكبير ، حاول الرئيس روزفلت ادخال الاقتصاد الموجه فى بعض أوجه النشاط على شكل المشروع الكبير . وفى المملكة المتحدة كانت هناك محاولة لتطبيق نظام التخطيط الاقتصادى فى بعض قطاعات الاقتصاد ، فى شكل أنواع مختلفة من الضمان الاجتماعى ، والخدمات الخاصة بالمرافق العامة ، والمؤسسات العامة . ولكن لم تحاول أى ديمقراطية كبرى من ديمقراطيات الغرب المعروفة أن تعد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية داخل اطار من الديمقراطية . ومن أجل هذا يصبح التخطيط الاقتصادى الهندى مهما جدا ، لا فى آسيا وحدها ، وانما فى العالم بأسره . فإذا ما نجحت التجربة الهندية ، ونحن متأكدون من نجاحها ، فان الخبرة التى ستجنيها الهند ستهدى غيرها من البلدان ، وخاصة البلدان المتخلفة فى آسيا وإفريقيا .

والهدف الجوهري والأساسى فى التخطيط الاقتصادى هو استغلال الموارد المادية والبشرية والمالية الى أقصى حد ممكن ، وبطريقة حكيمة . ونظام الاقتصاد الحر القائم على المنافسة نتج عنه تبديد فاحش فى الثروة المادية والبشرية على حساب استغلال الانسان الاقتصادى لآخيه الانسان . وما يسمى عادة بالسوق الحرة والاقتصاد الحر يسفران فى النهاية

عن منافسة دموية ، تؤمن بمبدأ : البقاء للأصلح .. ومن أجل هذا تسلم الدول الرأسمالية نفسها اليوم بأن نظام الاستثمار الحر عتيق ، وأن الاستثمار يجب أن يخضع نفسه لهيمنة الدولة وتنظيمها . وإذا اعتقدنا أن التخطيط لا يتماشى مع الديمقراطية ، فانه يجب أن يشتمل على عدم وجود أية منافع للمصادر القومية في ظل دستور ديمقراطي . ومن الواضح أن هذا الاقتراح غير صحيح . حقيقة الأمر أن التخطيط الاقتصادي الحق الذي يحقق انسجاما بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع ، لا يمكن أن يأتي الا في ظل نظام ديمقراطي .. وأنا من مؤيدي الفكرة الثابتة العائلة بأن التجربة الهندية في التخطيط الاقتصادي في ظل جمهورية اشتراكية ديمقراطية سيكون في امكانها أن تقدم للعالم اقتصادا موجهها مثاليا ، اقتصادا يمكن لكثير من الدول الاخرى أن تجربيه مع ضمان الربح ، ان التخطيط في المجتمع الحديث يتطلب بالضرورة تعاون الشعب، عن طوعية وبصورة كاملة .. ولا يمكن لهذا التعاون أن يزدهر الا اذا كان تحت نظام حكومي ديمقراطي . وما يسمى التخطيط الاقتصادي في الدول المستتبدة هو في الواقع تجنيد اقتصادي متعسف .

الا أنه يجب أن يكون مفهوما تماما أن التخطيط في ظل الديمقراطية يتطلب بالضرورة توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية على نطاق واسع .. وإذا لم يحافظ على الديمقراطية بطريقة سليمة فانها قد تؤدي الى التركيز المفرط في السلطات بل والى التجنيد .. فمثلا يوصف الدستور السوفيتي بأنه « أكثر الدساتير ديمقراطية على الورق » .. فانه يمنح مواطنيه جميع أشكال حرية التعبير والنشاط الاقتصادي . لكن بالرغم من المبادئ الديمقراطية التي يتضمنها الدستور السوفيتي فانه من المعروف تماما أن في الاتحاد السوفيتي نظاما مفرطا في مركزيته ، نظاما يطي جميع مجالات الحرية الفردية والحرية بالمعنى الحقيقي للكلمة .. ولذلك ، فمن الأهمية القصوى أن تجربة التخطيط الديمقراطي في الهند توجه اهتماما خاصا بالتركز السلطة الاقتصادية ، وأن تخلق ظروفًا قاسية للوظيفة الملائمة للعمليات الديمقراطية .. وإذا ما تطلب الأمر ضرورة بعض التركيز في التوجيه في أي نظام من نظم التخطيط ، فان تكوين وانجاز أية خطة اقتصادية يجب أن يكون لا مركزيا الى أقصى درجة ممكنة .

ولذا فانه من الأوفق أن تقوم حركة تنمية المجتمع المحلي في الهند على أسس سليمة ، أسس منظمات القرية الديمقراطية . ولنبداً فنقول : ان مشروعات المجتمع المحلي اعتبرت « مشروعات حكومية يسهم فيها الاهالي » .. ولقد قررت الحكومة المركزية وحكومات الولايات المتحدة بعد خبرة سنوات قلائل ، أن هذه الحركة يجب أن تصبح (حركة يقوم

بها الأهالى وتسهم فيها الحكومة) . وليس هذا مجرد تغيير فى الصياغة ، وإنما يتضمن تغيرا أساسيا فى النظرة والمنهج . وإن جوهر التخطيط الديمقراطى هو تطوير وموازنة التنمية فى القوة الدافعة ومصادر الشعب . وأى نظام للتخطيط ، لا يساعد على إطلاق مقدرة الشعب الخفية من أجل الأعمال الخاصة بالتنمية لا يمكن أن يعد تخطيطا فى ظل الديمقراطية . وكثيرا ما كان غاندى يخبرنا بأن الوسائل الصحيحة وحدها هى التى تقود للغايات الصحيحة . وإذا ما استخدمت الديمقراطية أسلوب المركزية والعنف ووسائل القمع فانها بلا شك ستقود الى أحوال سياسية واقتصادية تعارض الديمقراطية بشدة . ولقد كتب بروفيسور كول : « ان الديمقراطية تكره المركزية ، ذلك لأنها تريد للحرية أن تثبت وجودها فى الحال أينما كانت الحساسة الى التعبير عن الإرادة الجماعية » و « ان صرفها فى تيار واحد بحيث تندفق فى مجرى مركزى واحد معناه القضاء على تلقائيتها وجعلها غير حقيقية » (١) . ولذا فان الديمقراطية، كما هى موجودة فى عدد من دول الغرب ، تعاني من شرور كثيرة تنتج من مركزية وتركيز السلطة بطريقة زائدة . وهذا هو السبب الذى جعل بروفيسور آدمز فى كتابه « الدول الحديثة » ، بعد أن حلل عيوب الحكومات النيابية الحديثة يريدنا « أن نبحث فى أصل المشكلة ، وأن نتبع سياسة جريئة للتفويض واللامركزية » . ولقد فضل بروفيسور لاسكى كذلك اللامركزية و « ذلك لأنه فى الدولة التى تتبع اللامركزية لدرجة كبيرة يندر أن تصبح الطاعة فيها آلية وجامدة » (٢) . ولذا ، فإن لويس مفورد « يوصى بخلق مجتمعات محلية صغيرة متوازنة فى مناحى الريف » وهذه المجتمعات المحلية الصغيرة تتطور الى تريباق لا يقدر بشئ ضد روح البيروقراطية ، وتضع الأساس لنظام ديمقراطى سليم .

وإذا درسنا تاريخ الديمقراطية الهندية ، وجدنا أن مجتمعات القرية المحلية أو مجالس القرى تعمل منذ زمن بعيد فى هذه البلاد وقد نظر الى القرية فى الهند على أنها الوحدة الأساسية للإدارة منذ أبعد العصور ألا وهو العصر الفيدي . ولقد قامت مجتمعات القرية المحلية هذه من الصفة القوية التى تلتقتها خلال العهد البريطانى . ولكنهم بدؤوا الآن يستمتعون بحياتهم الخاصة مرة أخرى . وحتى فى ظل الدستور الهندى عملت مجالس القرية كوحدات أساسية للإدارة . ومن المنتظر أن يرقى التطور والتخطيط الهندى الى الحد الذى تسمح به نظم القرية من أجل التطور فى جو حر سليم . إذا بدأنا نعتمد على ذلك الجيش المتزايد

(١) ج. د. ه. كول « مرشد السياسة الحديثة » ص ٥٢٢ .

(٢) هـ. ج. لاسكى « مدخل الى علم السياسة » ص ٥٣ .

من الموظفين الحكوميين بدلا من جعل التعاونيات ومجالس القرية وحدات للتخطيط الاجتماعى والاقتصادى ، فاننا بذلك نضع نواة لنظام للتخطيط البيروقراطى الذى قد يثبت أنه أسوأ أنواع الاقتصاد الموجه . ومما لاشك فيه أنه من الضرورى وجود شىء من البيروقراطية فى ظل أى نظام حكومى . ولكن الافراط فى الصيغة البيروقراطية هى أضمن طريق ليس الى الديمقراطية ولكن الى الحكم الاستبدادى .

وعلى ذلك ، فاننا فى الهند يجب أن نبتعد عن التيارين المتطرفين : تيار الحرية الاقتصادية وتيار الاقتصاد الخاضع لنظام صارم . وعلينا أن نخطط اقتصادنا بطريقة تسمح لمصالح الفرد ومصالح المجتمع بأن تتطور تطوراً منسجماً . وفى ظل اقتصاد كهذا سيكون هناك قطاع عام وقطاع خاص . غير أن هذين القطاعين سيمتزان فى النهاية ويتحدان داخل ما قد أسميه بـ « القطاع التعاونى » أو « قطاع الشعب » . ولقد وصفنا الديمقراطية الهندية على أنها « كومنولث اشتراكى تعاونى » . ولا يمكن أن تتحقق الاشتراكية الا اذا امتدت المبادئ التعاونية الى معظم جوانب النشاط العام . ولقد أثارت حركة « ثاريا فينوبا » التى تسمى « جرامدان » الطريق لأسلوب تعاونى مثالى فى المجال الريفى ، ونحن نأمل أن يمتد المبدأ الأساسى للجمهور التعاونى تدريجياً الى المجال الصناعى . ويبدو أن الاشتراكية والديمقراطية فى العالم الحديث لا تتفقان . غير أن هذا الخلاف غير حتمى . فمن الممكن أن يدعم كل طرف الطرف الآخر . وذلك بفضل النشاط التعاونى الواسع النطاق .

وسيكون من الخطر المميت أن نحاول تقليد تجارب البلدان الأخرى بدلا من أن نطور أساليبنا وتقاليدها بما يتماشى مع مواهبنا الكامنة فيها . وانى لعل ثقة بأن التجربة الهندية فى التخطيط الاقتصادى فى ظل الديمقراطية ، سوف تنجح وستنظر الدول الأخرى كيف أن الديمقراطية لا تناسب التخطيط فقط ولكنها جزء لا يتجزأ منه .

الفصل الثالث

المجتمع المثالي والماركسية

ومما لا شك فيه ، أننا غير راضين حقا عن طريقة التفكير الرأسمالي ،
وتعتبر الرأسمالية كمنهج أو فلسفة اقتصادية في حكم الطائر المنقرض .
ونحن ندرك تماما الحقيقة القائلة ان الأحوال الاقتصادية السائدة في
الهند تعتبر بعيدة كل البعد عن كونها مرضية ، وان مشاكل الفقر
والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية تحتاج الى اعداد سريع . ولقد بدأ
رؤساء الأحزاب السياسية المختلفة يدركون بالتدريج حتمية معالجة كثير
من مشاكلنا الاقتصادية على طريقة غاندى . ولكن اذا قلنا - ولو بطريقة
غامضة - ان المجتمع المثالي والماركسية متشابهان في بعض النواحي فمعنى
ذلك أننا نسبب كثيرا من الضرر لكل من المجتمع المثالي والماركسية .
فالواقع ان المذهبين ، أيديولوجيا ، عبارة عن قطبين متناظرين وغالبًا
ما يحدث تعارض كبير بين مبادئهما الأساسيتين . ولقد بذل شري ك . ج .
ماشروالا ، الذى يعتبر حجة قوية عن أفكار غاندى - جهدا كبيرا لكتابة
سلسلة من المقالات فى « هاريجان » والذى ينكر فيها بشدة الزعم القائل
بأن « مذهب غاندى يساوى الشيوعية بلا عنف » . ولقد لاحظ شري
ماشروالا أن مذهب غاندى يختلف اختلافا كبيرا عن الماركسية مثلما يختلف
اللون الأخضر عن اللون الأحمر ، بالرغم من أننا نعترف أن الأشخاص
المصابين بعمى الألوان لا يفرقون بين الأحمر والأخضر .

وقد قرر اشاريا فينوبا بهاف عدة مرات أنه « لا يوجد أى توافق
بين المذهبين وان الاختلافات بينهما تعتبر اختلافات أساسية » . وعندما
قيل له أن مذهب غاندى لا يختلف عن الشيوعية الا فى تأكيد الشدائد ،
لعدم استخدام العنف ، أجاب فينوبا الى أن هذا الاختلاف أشبه بشخصين
متشابهين لدرجة أن أحدهما يمكن أن يحل محل الآخر فى أية خدعة
سياسية . ولكن وجد اختلاف طفيف بينهما ، أحدهما صريح والآخر غير
ذلك . . وردد اشاريا فينوبا أكثر من مرة أن « الشيوعية ستضطر فى
النهاية الى امتحان قوتها فى مذهب غاندى » . وتبعنا لأقوال فينوبا ،

يوجد كثير من المشابهة بين الماركسية والرأسمالية . ذلك أن كليهما يوجه أهمية كبيرة للاحتياجات المادية والمصالح المادية أكثر من الاحتياجات الأدبية والروحية . وينظر غاندى كذلك الى الفلسفية على أنها « النتيجة الحتمية للمدنية المادية الحديثة » وكرر « ... » وطالما انها قائمة على العنف وتكرار الاله ، فانها تثير في نفس شعورا بالتقزز » .

والواقع أن المجتمع المثالي الذى كان ينادى به غاندى والماركسية مختلفان أساسا وإن أية محاولة للتوفيق بينهما ستثبت عقمها بل وخطورتها . فلقد كانت القيم الروحية بالنسبة لغاندى جوهرها للوجود فى كافة مظاهره ، أما بالنسبة للماركسية فانها ترى فى الدين والفلسفة « آفيون الفقير » . ولقد قال انجلز : « ان أول كلمة فى الدين تعتبر اكذوبة » واعتبره لينين « أحد مظاهر الاضطهاد الروحي » ويعتبر الأشخاص الذين يعتقدون مذهب ماركس أن العقل « مأخوذ من المادة » ومذهب الروح والقيم الروحية بالنسبة لهم ليست سوى لفو خرافى وأنها تشفى عن عقلية بورجوازية .

وعلاوة على ذلك ، فإن غاندى وجه أهمية كبرى الى الوسائل والأساليب ، ولم يعتقد مطلقا فى النظرية القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة ، فبينما أصر المهاتما على الحق وعدم استخدام العنف حتى فى اتمام الحرية السياسية للهند ، اعتقد لينين أنه من الضروري « استخدام الخداع والدهاء والوسائل غير المشروعة والمراوغة واخفاء الحقيقة » من أجل اتمام أهدافه . وقد كتب غاندى فى عام ١٩٤٢ : « ... » وبالرغم من أن روسيا تعتقد أنها قد أتمت كثيرا من الانجازات ، فإن عملها لن يدوم الا اذا كانت وسائلها نظيفة » . وكان غاندى مقتنعا بأن الخير الدائم لا يمكن أن يكون نتيجة للكذب والعنف . وقد كتب فى « هاريجان » مؤخرا أى فى عام ١٩٤٦ يقول :

من الواضح أن الشيوعيين قد اتخذوا البحث عن المتاعب ديدنهم ، ان لى أصدقاء من بينهم . وبعضهم مثل أولادى . ولكن يبدو أنهم لا يفرقون بين الصالح والطالح ، وبين ما هو حقيقى وما هو زائف . وهم ينفون هذه التهمة ولكن من الواضح أن أعمالهم المسجلة دعمت التهمة . وعلاوة على ذلك ، فمن الواضح أنهم يتلقون تعليماتهم من روسيا ، التى يعتبرونها وطنهم الروسى أكثر من الهند . وأنا لا أستطيع أن أحتمل هذا الاعتماد على أية دولة خارجية .

وبينما يعتقد غاندى بقوة فى « سلامة جوهر الطبيعة البشرية » . . . ولقد وعظ بوجوب تغيير القلوب أكثر من تغيير العقول ، فإن سستالين

كان يجند الرأى القاطع القائل « بأن الشخص لا يمكن أن يتغلب على عدوه بدون أن يتعلم كره هذا العدو بكل جاذبة فى نفسه » .

وهناك اختلاف آخر جوهرى بين المجتمع المثالى والماركسية . فالديمقراطية بالنسبة لغاندى كانت أساسا لعدم العنف وللمجتمع المثالى . بل ان تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية كان مضرا بالنسبة للنمو السليم لدولة المجتمع المثالى . غير أن الديمقراطية فى نظر الماركسيين « مفهوم برجوازي يتعين على البروليتاريا الثورية ان تطيح به » (لينين) ولقد وافق تروتسكى على هذا الرأى بأن أطلق على الديمقراطية أنها « تنكر بائس لا قيمة له » . وقد أوضح لينين فى كتابه « الدولة والثورة » أن الشيوعيين يحاولون إيجاد الفرصة لكى يسمحوا ويفتتوا ويمحو من على ظهر الأرض جهاز الدولة البرجوازية بل وأشكالها . الجمهورية المختلفة » . وبينما يدافع غاندى عن إقامة نظام اقتصادى واجتماعى لا مركزى قائم على تصنيع الأكواخ ، وحياة مجتمع القرية المحلى ، نجد أن الماركسيين يقصدون « دكتاتورية الطبقة العاملة » القائمة على الدولة ذات الطابع المركزى المفرط وعلى المجتمع الصناعى الآلى . ولقد قيل ان أبعد هدف للماركسيين هو إقامة مجتمع لا طبقي مجتمع « تتلاشى فيه الدولة » . ولكن كما أوضح بروفيسور الدوس هكسلى فى كتابه « الغايات والوسائل » ان مثل هذه الدولة المفرطة فى مركزيتها « من الممكن أن تفتتها الحرب أو تطيح بها ثورة من القاعدة ، ولا يوجد أدنى سبب يجعلنا نعتقد أنها ستتلاشى » .

وفى الوقت الذى فكرنا فيه أن مجتمعا اشتراكيا فى الهند من طريق التنفيذ المنظم لخططنا الخمسية فإن هذا الاختلاف الواضح بين فلسفة الشيوعية وفلسفة المجتمع المثالى لهو فى غاية من الأهمية . وان التخطيط فى التفكير بصدد هذا ، يعتبر زيفا يحمل فى طياته نتائج خطيرة بعيدة المدى .

الفصل الرابع

نحو كومنولث تعاونى

وطبقا للمبادئ التوجيهية فى الدستور الهندى ، فإن التخطيط الاقتصادى فى بلدنا قائم على قيم الحرية والديمقراطية « حيث تشيع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فى كافة أجهزة الحياة القومية » . والهدف الأساسى لخططنا هو أن توفر الضرورات الأساسية لكل الأشخاص داخل المجتمع المحلى ، وفى الوقت نفسه تؤكد أهمية القيم الأدبية والانسانية فى تطورنا الاقتصادى والاجتماعى . ومنذ حوالى ست سنوات مضت أعلن البرلمان الهندى أن الهدف العريض لسياستنا الاقتصادية يجب أن يتركز فى تحقيق « الشكل الاشتراكى للمجتمع » . ويجب أن يقوم مثل هذا المجتمع على زيادة فى الانتاج الزراعى والصناعى، وعلى التشغيل الكامل وتوزيع أكثر عدالة - فى الدخل والثروة عن طريق التقليل المستمر فى التفاوت الاقتصادى . وبحسب الخطة الخمسية الأولى والثانية فى انجاز هذه الاهداف الأساسية عن طريق اتمام مشروعات تنمية متنوعة فى أجزاء مختلفة من البلاد . والأهداف التى نصت عليها الخطة الخمسية الثالثة ترمى الى دفع الهند بضع خطوات فى اتجاه اقامة مجتمع اشتراكى قائم على مبادئ التعاون المتبادل وتنمية المجتمع المحلى حيث يبذل اهتمام كامل لطبقات الموزعين فى الشعب . وبمعنى آخر ، تحاول الهند تنظيم كومنولث تعاونى يتمتع فيه كل المواطنين بفرص متساوية فى تطورهم الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى عن طريق الأجهزة الديمقراطية المختلفة والمنظمات المحلية مثل مجالس القرى والتعاونيات .

ومن الواضح الجلى أنه بينما يصبح الانتاج المتزايد فى الثروة الزراعية من الاهداف الأساسية لمثل هذا الكومنولث التعاونى ، فإن توفير التشغيل الكامل للشعب عن طريق مشروعات متنوعة يجب أن يوضع فى الاعتبار طوال الوقت . ومن الممكن أن يخلق المنهاج الزائد بدون التشغيل الكامل حالة من عدم التوازن فى مجتمعنا ، والتى من الممكن أن تقلب أساس الديمقراطية . ومن ناحية أخرى ، فإن التشغيل الكامل بدون زيادة فى ثروة البلد الشاملة من الناحية الزراعية والصناعية ، لن

يكون فى استطاعته دفع البلد الى الامام فى اتجاه الرفاهية والرخاء ولن يرفع مستوى المعيشة للملايين من شعبنا . لذا ، فمن الضرورى تحقيق توازن بين الاغراض الاساسية التى تهدف الى مضاعفة الانتاج وتشغيل كامل فى وقت واحد تقريبا .

ويجب أن يسهم المجتمع الاشتراكى فى تخفيف حدة الفوارق فى الدخل والثروة فى كل من المناطق الريفية والحضرية . ومن بين الاساليب التى تسعى الى تحقيق هذا المطلب تطبيق المبادئ التعاونية فى كل قطاعات الاقتصاد القومى . ولقد ادخلت الحركة التعاونية اساسا فى القطاع الزراعى ، كما بات من الضرورى الآن أن يصبح الأسلوب التعاونى جزءا لا يتجزأ من القطاع الصناعى أيضا بما فى ذلك بعض الصناعات الكبيرة . ولا يوجد أدنى سبب يمنع دخول المبادئ التعاونية بكثرة فى مجالات الاسكان ، وفى العمل عن طريق التعاقد ، وفى المعاملات والتجارة . . . ومن الواجب أن يكون مجهودنا ، خلال الخطة الثالثة ، هو نشر الحركة التعاونية فى قطاعات كثيرة على قدر المستطاع وذلك للتخلص من الاستغلال الاقتصادى لصغار المنتجين وللاعداد الكبيرة للمستهلكين الفقراء . وادخال اصلاح الاراضى التى يشمل فرض حد أقصى للحيازات ، فى القطاع الريفى لهو خطوة هامة فى السعى لاتمام المساواة الاقتصادية . بيد أن من المهم اتباع هذه العملية فى المناطق الحضرية كذلك عن طريق اتخاذ اجراءات مالية ونقدية وتنظيمية للحد من دخول المدن التى يمكن التصرف فيها . ويجب اقامة الانموذج الاشتراكى فى المجتمع الذى يقود الى مساواة اقتصادية كبيرة فى كل من القرى والمدن ، وخلال الخطة الثالثة يجب اتخاذ كل التدابير الممكنة لانجاز هذا الهدف لا فى الريف فقط ، ولكن فى المناطق الحضرية كذلك .

إذا أردنا اقامة كومنولث تعاونى فى الهند على أساس سليم فمن الضرورى أن نبذل اهتماما خاصا تجاه اضعف قطاعات شعبنا وأكثرها فقرا ، وخاصة الطوائف والقبائل القائمة ذاتها . وكما أعلن رئيس الوزراء مؤخرا ، بعبارة قاطعة ، أن أى حديث عن المجتمع الاشتراكى أو الكومنولث التعاونى بدون رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية لأقسام شعبنا الضعيفة قد يخلو من أى معنى ، ولذا فإن مسعانا يجب أن يكون فى خلال خطة السنوات الخمس الثالثة من أجل عمل برامج خاصة من أجل رفع مستويات معيشة هذه الاقسام من شعبنا بطريقة فعالة . . . وكما أكد غاندى دائما أن الرجل الذى يقف فى أدنى السلم يجب أن يكون أول من يحظى باهتمامنا .

ونمة تطور هام آخر فى تخطيطنا تجاه اقامة نظام اتحادى واجتماعى

لا مركزي وهذا التطور يستحق اهتماما خاصا فقد ادخل عدد من ولايات الاتحاد الهندى وخاصة واجستار وانداهرابونديس مقاييس اداريه بعيدة المدى تجاه لامركزية ديمقراطية تعطى سلطات واسعة في تحضير واتمام برامج مختلفة لمجتمعات القرية المحلية نفسها . وان تجربة التخطيط في الهند خلال السنوات العشر الاخيرة ، قد اوضحت بجلاء ان التنمية الاقتصادية في ظل الديمقراطية لا يمكن ان تنتج الا اذا اندمج الشعب نفسه في عملية التخطيط القومى في كل مراحله ، ولذا ، فانه لما يطلع المصدر ، ان نجد ان كل حكومات الولايات في الهند قررت الآن ان تسير بهذا الاصلاح الادارى قدما تجاه لا مركزية السلطة والمسئولية على نطاق واسمى .

ومن الأشياء الطبيعية الممكنة ، أن ترتكب مجتمعات القرى المحلية بعض الأخطاء في سنوات التجربة الأولى على العموم فاننا نتعلم عن طريق الأخطاء ونعمل على تحسين مقدرتنا التنظيمية عن طريق الخبرة والعمل الفعلى ، وعلينا ان نثق في مقدرة شعبنا ثقة عمياء وأن نتيح له عنصرى المبادرة والمسئولة اللازمين في تحضير وتنفيذ خطته وبرامجه . والثقة تولد الثقة . وليس هذا بالطريق المختصر الذى يؤدي الى هذه الرابطة الانسانية الجوهرية ، وأنا متأكد تمام التأكيد من أن شعب الهند سيمضى قدما بنجاح تام خلال هذه التجربة الكبيرة « بانشياني راج » . ومن الممكن ان تستفيد الدول الشقيقة في آسيا من تجربتنا هذه في عملية اللامركزية الديمقراطية . وليس عندي أدنى شك ان لامركزية السلطات الجريئة البعيدة المدى لشيء مهم للفسابة من أجل النجاح الدائم للديمقراطية ، ليس في الهند فحسب بل في كل دول العالم .

الفصل الخامس

موقفنا من الحطة الثالثة

ان كل الآراء التى تردت حتى الآن حول مختلف جوانب الخطة الخمسية الثالثة تؤدي بنا الى النتيجة التالية : ان الخطة لا بد وان تضع الريف فى المقام الاول ، وانها يجب ان تهتم بتوفير العمل . وبلاضافة الى تركيز الجهود من اجل زيادة الانتاج الزراعى وخاصة انتاج الطعام فى البلاد خلال السنوات القليلة القادمة ، يجب على الخطة الثالثة ان توفر على الاقل خمسة عشر مليون عمل جديد للشعب عن طريق صناعة الاكواخ والصناعات الريفية الصغيرة المنظمة تنظيميا تعاونيا . ويجب ان تتكفل حركة تنمية المجتمع المحلى بالقيام ببرامج اعمال الري الصفرى ، وصيانة التربة والماء ، وتهتم بزراعة الفسبات ، وتهتم بالاسكان فى الريف والحضر . وتعييد الطرق ، واستصلاح الاراضى والقيام بعدد كبير من الاعمال العامة المحلية ، وذلك عن طريق منظمات الشعب المحلية وفى بعض المناطق الخاصة التى تعاني من البطالة والبطالة الممنعة المزمعة ، بتعين على الدولة ان تقوم بتنظيم الاعمال التى ترمى الى التخفيف من البطالة ، حتى وان كانت الاجور التى يتقاضاها العمال لقاء هذه الاعمال اقل نوعا من مستويات السوق العادية او عن طريق دفع قسط من الاجور العادية فى سندات التوفير القومية ، وان هيئة التخطيط مشغولة فى اعداد خطة ثابتة من اجل هذا الغرض على ضوء توصيات مجلس التنمية القومى . وتهدف الفكرة الاساسية الى ان يكون فى استطاعة الولاية او المنظمات المحلية ، توفير بعض انواع العمالة المنتجة لكل مواطنى الدولة والقادرين الذين يطلبون العمل ، بما فى ذلك الشباب المتعلم . ومن المؤكد انه من الافضل اعطاء بعض انواع العمل المنتج للشعب من اجل مساعدته فى كسب معيشته ، بدلا من اعطائه صدقات بدون عمل .

وستصبح الحياة فى المناطق الريفية فى الدولة ، خلال الخطة الخمسية الثالثة تستحق العيش . والوضع الفعلى حاليا ، هو ان اى شخص يمكنه ان يغادر القرية طالما كان فى استطاعته ان يعيش فى المدينة وتبعاً لذلك ، نجد ان هناك هجرة دائمة ضخمة يقوم بها الشعب

من الريف الى المناطق الحضرية ، وهذه الهجرة تقود الى عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . ومن الواجب عبور هذه الفجوة الواسعة بين القرى والمدن في الهند خلال الخطة الثالثة بنشر فرص العمالة عن طريق الصناعات الصغيرة ، والقوى الكهربائية وتقديم تسهيلات في النقل والمواصلات والتسهيلات الطبية والتعليمية في الريف . ومن الأيسر توفير العمل للشخص واستيطانه في محيطه الطبيعي أكثر من تزويده بالعمل بعد نزعه من موطنه ولذا ، فانه في بلد فقير كالهند ، نجد أن الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحسين مستوى معيشة جماعات الشعب في الريف ، هي تزويدهم بوظائف اضافية وممرات متنوعة في القرية نفسها حتى يمكننا أن نحصل على سلسلة من المزارع ، وعلى مصانع تعاونية صغيرة وورش محلية في طول البلاد وعرضها . ومن وجهة النظر هذه ، نزم توفير الطاقة الكهربائية لحوالى عشرين ألفا من القرى الأخرى خلال فترة الخطة الثالثة .

وسيكون من الضروري تحقيق اقتصاد يعتمد على نفسه وذلك بإنشاء اقتصاد قومي يتمتع بالاكثفاء الذاتي وينمو من تلقاء نفسه ، وذلك عند نهاية فترة الخطة الثالثة .

وإذا تركنا جانبا الحصول على الاكتفاء الذاتي في الطعام والبضائع المهمة الأخرى ، فعلى أن ننشئ الصناعات الأساسية أو الرئيسية الهامة ، وخاصة صناعة الماكينات وتوليد الطاقة ، والوقود والصناعات الكيماوية ، وذلك حتى نستطيع أن نجعل الاقتصاد الهندى يتمتع بقوة دفع ذاتية وقوة في الاعتماد على نفسه .

ويجب علينا أن نسمى من أجل تزويد جماعات الشعب الهندية بعد أدنى معين للمستويات الأساسية خلال الخطة الثالثة . ومن الممكن أن ننجح في جعل الملايين من شعبنا تحمّس إذا هم شعروا أن أقل ضرورات حياتهم مؤمنة عن طريق التخطيط الاقتصادى ، فعلى سبيل المثال ، من الواجب عند نهاية الخطة الثالثة أن يكون من الممكن أن توفر مياه الشرب النقية لكل القرويين في الهند . ويجب أن تنشأ مدوسة أساسية في كل قرية حتى تستطيع تزويد الأطفال بالتعليم الإيجابى بدون مقابل ، ونحن نتصور قيام تعاونيات القرية والجمعيات التعاونية التى تقوم بالتسويق على نطاق واسع خلال السنوات القليلة القادمة .

ولن يكون هذا العمل ممكنا إلا إذا اتصلت كل قرية بأقرب مركز تجارى بوساطة طرق شبه مرصوفة مزودة بالقنوات ويجب أن نبذل اهتماما كافيا لحطط الإسكان الريفية عن طريق منظمة الطوب الأحمر التعاونية . ويجب التخلص فورا من المنظر المؤدى لمئات الآلاف ساكنى

الطوار في المدن الكبرى وذلك بتوفير تسهيلات الاسكان الرخيصة للطبقات العاملة والتي تشمل الكناسين والحمالين ، والفسالين والأشخاص الذين يجرون العربات .

ولقد تمت دراسة مشكلة ادخال أساليب التشف في جميع ضروب الحياة، وخاصة في المدن، وذلك من أجل رفع نسبة المدخرات. وتعود مظاهر الحياة الفاخرة ، والاستهلاك المتطرف تكوين رأس المال في المناطق الريفية الى جانب الآثار الاجتماعية والنفسية غير المستحبة ولقد جذب بروفيسور راجنار نيركس في دراساته الأخيرة في « تكوين رأس المال في الدول المتخلفة ، جذب الانتباه الى هذه الحقيقة . وقال : « ان مجرد معرفة السلع الجديدة والأساليب الاستهلاكية الحديثة يعمل الى زيادة الاستعداد العام للاستهلاك .

ولقد عمل التفاوت بين الدخل في الريف والحضر على تعويق تكوين رأس المال في المناطق الريفية » .

ولقد اقترحت لجنة التحقيقات الضريبية وحوب تقليل هذا التفاوت في الدخل من ١ : ٣٠ . وعلينا أن نحاول أن نصل الى هذا الهدف عند نهاية الخطة الثالثة أو الرابعة . وسيقتضى الامر عادة فحص الدفع والاجور الموجودة حاليا من وجهة انظر هذه . فاذا أردنا تجميد نظام الاجور عند المستوى الموجود . . فمن المهم أن نجعل نظام المرتبات معقولا بالمثل .

وقد كثرت المناقشات فيما يتعلق بالرغبة في الاتجاه الى التمويل القائم على المعز ، أو التوسع في القروض - اذا شئنا استخدام تعبير أفضل . ولا يجب وجود أي سبب للقلق أو توتر الأعصاب عند تكوين القروض لاستخدامها من أجل تمويل المشروعات الانتاجية التي تدور ارباحا سريعة . . وسيكون من الضروري عند تنظيم التعاونيات الزراعية في الهند ، توفير قرض مناسب من أجل انجاز نتائج مشورة خلال وقت قصير . ولا يجب بأي حال من الاحوال استخدام التمويل القائم على المعز من أجل تمويل المشروعات الرأسمالية التي تتطلب استثمارا طويلا المدى .

والزراعة ، حسبما نرى ، ستستمر في كونها « الأساس » في الخطة الخمسية الثالثة . وعند نهاية الخطة الثالثة سيكون في استطاعتنا زيادة انتاجنا الزراعي بطريقة ضخمة ، لدرجة أننا لن نصبح مكتفين ذاتيا في مطالب غذائنا فقط وانما ستجمع محاصيل تجارية فائضة من أجل التصدير حتى نستطيع استيراد البضائع الرأسمالية من أجل تصنيعنا . ومن الضروري تنظيم زراعتنا بطريقة تقدمية على أساس

تعاونى - ومن الاهمية القصوى اقامة تعاونيات لعمليات زراعية مختلفة في البلد على مستوى كبير خلال السنوات القادمة . حتى يستطيع الزارعون الهنود أن يجنوا ثمار العون للتبادل . ويجب أن يكون واضحا أننا عندما نتحدث عن الطابع الاشتراكي لمجتمع الهند فأننا لا ننصوّر توسعا غير ضروري للبيروقراطية : توسعا يعيل الى عرقلة عنصرى المبادرة والابتكار لدى الشعب وعلى الاشتراكية الهندية أن تتطور بسرعة تجاه تنظيم القطاع التعاونى من ناحية الانتاج ومن ناحية التوزيع وكذلك الاستهلاك . وبدلا من مناقشة مزايا القطاعات العامة والخاصة ومثاليها، علينا، ان نولى مزيدا من الانتباه والاهتمام للقطاع التعاونى فى اقتصادنا.

وعلى الهند ، جنبا الى جنب مع الزراعة : أن تطور صناعات القرية ، والصناعات الصغيرة فى المناطق الريفية على اساس عريض للغاية . ومن الطبيعى أن تكون الصناعات الثقيلة والاساسية مهمة من وجهة نظر الاساس العريض لمستقبل التصنيع . ولكن ، علينا أن نفكر، فى فترة الخطة الخمسية الثالثة ، فى الصناعات الصغيرة التى يمكن أن تبدأ فى كل منزل وكوخ حتى يمكن أن تكمل أوجه النشاط الزراعى بما يتلاءم مع الشعب الريفى . ولا تتطلب هذه الصناعات الصغيرة رأسمال أقل ، وإنما توفر أيضا مزيدا من فرص العمل للأهالى ، ولا يجب أن نتوقع من الزارعين أن يهاجروا الى المدن فى فترة الفصول الكاسدة للعمل فى أوجه النشاط الصناعى . ويجب أن نتجه محاولتنا الى توفير أوجه نشاط صناعى ثانوى للزراعى الهنود فى منزله أو فى قريته . والهجرة المستمرة من القرى الى المدن سينتج عنها خلق هوة واسعة بين القطاعات الريفية والحضرية فى اقتصادنا القومى . يعنى الضرورى عبود هذه الهوة الواسعة بأقصى سرعة ممكنة .

وثمة نقطة أخرى يجب أن نضعها فى اعتبارنا دوما ونحن نضع اللمسات الاخيرة فى تفصيلات الخطة الخمسية الثالثة فى كل منطقة . ولقد اظهرت التجربة خلال السنوات القليلة الماضية أن الخطط والمشروعات المختلفة فى الخطة الخمسية الاولى والثانية لم يكن فى استطاعتها أن تصل الى القطاعات الفقيرة جدا من الشعب سواء فى المدن أو فى القرى . وفى الحقيقة أحرزت حركة تنمية المجتمع المحلى نتائج هامة فى نواح مختلفة . ولكنها عجزت - الى حد كبير - عن الانتقاء بأحوال العمال الذين لا يملكون اراضى فى المناطق الريفية وسكانى الحواري والريالين فى المناطق الحضرية . ولا تساعد القوانين واللوائح الحالية بشئ تمويل القروض للزارعين أو اصحاب الحرف ، لا تساعدهم على أن يستفيدوا من التسهيلات . ولذلك فان هيئة التخطيط تدرس بهذا الموضوع بشئ من التفصيل وذلك لكى تجد طرقا ووسائل لتحسين

الحالة الاقتصادية لأدنى طبقات الشعب - فلا يمكننا أن نعلن بأننا نتقدم تجاه الاشتراكية أو حتى تجاه الديمقراطية . وفي النهاية لا يمكن الحكم على نجاح تخطيطنا بعد الانشاءات والمصانع التي أقمناها ولا بالتحسينات المختلفة التي أدخلناها في المدن على شكل حدائق ومكتبات ومتاحف ، ولكن بالتحسينات الضخمة الواضحة التي أدخلناها في حياة أكثر أقسام المجتمع فقرا . وهذا هو السبب الذي جعل غاندى يؤكد بشدة على المثال الأعلى لـ « الانتودايا » أو حتى النهاية .

وعلاوة على ذلك ، فإن التخطيط في الديمقراطية لا يمكن أن ينجح إلا إذا كانت الخامة البشرية المطلوبة حالة من الجودة تسمح بأداء المسؤوليات والالتزامات الباهظة . وأخيرا يمكن الحكم على بلد ما بشخصية مواطنيه الذين يتحملون مسئولية تنفيذ مشروعات التنمية المختلفة . ومن وجهة النظر هذه ، سيتم تحديد الخطة الخمسية الثالثة ، للتوسع على مستويات مختلفة سواء من حيث الكم أو الكيف . ولا يجب أن ينظر الى التعليم على أنه مجرد خدمة اجتماعية ، فهو يعتبر شيئا جوهريا في طبيعة الاستثمار القومي الطويل الأمد الذي يرمى الى تحسين معدن وشخصية شباب الدولة من الجنسين . وخلال فترة الخطة الثالثة ، سنبذل كل محاولة ممكنة لتوفير التعليم الاولي المجاني لكل الاطفال في السن ما بين ٦ سنوات الى ١١ سنة ، وحتى يمكن لكل قرية أن تقام فيها مدرسة ابتدائية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن مناهج التعليم الاولي يجب أن تخضع لتغير جوهري حتى يمكن للاطفال أن يشربوا بقيم الحياة الاساسية التي ستجعلهم يصلحون للبيئة الجديدة . وستنشأ أعداد كبيرة من المعاهد الفنية على المستوى الثانوى والجامعى حتى يمكن استيعاب القوى المتزايدة لشباب الدولة المتعلم من كلا الجنسين في قطاعات الانتاج - فإذا أصبحت الزراعة « أساس » الخطة الثالثة ، والصناعات الثقيلة « عصبها » ، فإن التعليم يجب أن ينظر اليه على أنه حياة وروح الخطة .

الفصل السادس

حتمية التخطيط

يقال في بعض الدوائر ان التخطيط في الهند تسبب في رفع مستوى الاسعار وان الخطط الخمسة ستدفع البلاد في النهاية الى التنظيم الصارم والاستبداد. ولذا ، فمن الضروري لنا جميعا ان نفهم بوضوح. لماذا يعد التخطيط الاقتصادي ضروريا لتحقيق النمو السريع في القطاعات المختلفة للحياة القوية وخاصة في الدول المتخلفة .

والهدف الرئيسي للتخطيط هو تعبئة اقصى موارد البلد المالية والبشرية من اجل استغلالها على افضل نحو ممكن من اجل تطوير البلاد تطويرا شاملا مع اعطاء الاولوية لبعض الاشياء . والتخطيط الاقتصادي في العالم الحديث وخاصة في ظل النظام الديمقراطي يهدف كذلك الى انجاز بعض الاغراض الاجتماعية الى جانب الاهداف الاقتصادية المختلفة . وبينما يهدف التخطيط الاقتصادي الى مضاعفة الانتاج في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي . يتعين على التنمية الاقتصادية ان تحمي مصالح الجماعات الضعيفة داخل المجتمع المحلي ، وبذلك تقلل من التفاوت الحالي في الدخول والثروات ، ومن وجهة النظر هذه ، لا يعتبر التخطيط الاقتصادي في بلد متخلف مثل الهند ، عملا من اعمال الرفاهية ولكن يعتبر ضرورة قصوى ، ولا يمكن ان يكون بدعة يظهر بها الحزب الحاكم ، ولكنه حاجة ملحة من اجل رفع مستوى معيشة الملايين من شعبنا على اساس معدل معقول في النمو الاقتصادي. والتخطيط الاقتصادي يعتبر كذلك شيئا حتميا لبلد مثل بلدنا الذي يعاني من مصادر راس المال المحدود ، وفي الوقت نفسه يخفق بالسكان الاخذين في التزايد المستمر . وجدير بالذكر ان الزيادة السنوية في عدد سكان الهند تربو الآن على ٢ ٪ ، ومن المقدر اننا اذا استمررنا على هذه النسبة ، فسيكون مجموع شعبنا الكلي - خلال الخطة الخمسية الثالثة - حوالي ٤٩٠,٠٠٠,٠٠٠ . واذا اردنا ان نحفظ برعومنا فوق سطح الماء والا نفرقنا زيادة السكان ، تعين على الهند ان تحقق مستوى من النمو الاقتصادي السنوي اكثر من خمسة في المائة حتى

يمكنها توفير المدخرات والاستثمارات الملائمة لتحقيق مزيد من الانتاج الزراعى والصناعى اللازم لسد احتياجات السكان المتزايدين . وعلى ذلك ، فان الاغراض والاهداف الجوهرية الظاهرة فى الخطة الخمسية الثالثة ، لا يمكن وصفها على انها اهداف طموحة بالمعنى المعروف لكلمة (طموح) . وفى رأى أنه يجب أن ينظر إليها على أنها أقل الأهداف التى يجب علينا أن ننجزها خلال الخمس سنوات التالية حتى يمكننا تجنب أزمة اقتصادية تلحق بالبلاد . وكلما اسرعنا فى التحقق من حتمية التخطيط الاقتصادى فى الهند كان ذلك افضل بالنسبة للجميع .

واود كذلك أن أشير الى أن الجدل الذى يدور حول المزايا النسبية للنهضة الزراعية والصناعية لا معنى له على الإطلاق . ومن الطبيعى أن تعطى كل الافضلية فى الخطة الثالثة ، لزيادة الانتاج الزراعى الذى يجب مضاعفته الى حد كبير خلال السنوات الخمس المقبلة . وفى نفس الوقت سيتطور عدد من الصناعات الاساسية الثقيلة بسرعة حتى يمكننا أن نحقق اقتصادا يكفى نفسه بنفسه ، ويتضاعف تلقائيا . وتعتبر بعض الصناعات الجوهرية مثل الحديد والصلب والاسمدة من الصناعات الضرورية تماما من أجل اتمام برامج الانتاج الزراعى بطريقة فعالة . وفى الوقت نفسه فان عددا من الصناعات الاستهلاكية الكبيرة لا يمكنها أن تخطط من أجل تطورها بدون انتاج المواد الخام الزراعية . وعلى ذلك ، فمن الواجب أن تسير الصناعة والزراعة جنبا الى جنب فى كثير من خططنا الاقتصادية الخاصة بالتنمية . واية مناقشة حول الاهمية النسبية للزراعة والصناعة تعتبر غير معقولة وانحازية .

ومن الواضح أن نجاح الخطة الخمسية الثالثة يجب أن يعتمد أساسا على قدرتنا على المحافظة على اتجاه الاسعار بأن نثبت اسعار البضائع الاستهلاكية المهمة مثل الطعام والملابس . ولكى نحقق هذا فمن الضرورة الحتمية أن نضاعف من انتاج البقول وكذلك الانواع المختلفة من الملابس الخشنة والمتوسطة . ولكن يجب أن يكون مفهومنا أن استقرار اسعار الطعام ، بصرف النظر عن زيادة الانتاج ، سيحتاج الى فرض بعض القيود وبخاصة فى مجال البيع بالجملة وبعبارة أخرى علينا أن نحاول تنظيم سلسلة من الاسواق التعاونية وجمعيات تعاونية استهلاكية بأسرع ما يمكن حتى يمكن إبعاد الوسطاء الذين يحصلون على فوائد لا مبرر لها من التقلبات فى مستوى الاسعار نتيجة للاختلافات الحتمية فى كميات البقول التى تنتج عاما بعد عام . .

وما لم تشرف الحكومة على أسواق تجارة الجملة بطريقة حاسمة من طريق تكوين احتياطي ضخم فسيكون من غير الممكن بالنسبة لنا أن نحصل على مستوى ناجح للاسعار . لذا ، يجب علينا ألا نتحدث

عن الاقتصاد الموجه . وتحدث في الوقت نفسه عن اقتصاد السوق الحرة . ومن الضروري ان يشتمل التخطيط الاقتصادى فى العالم الحديث على ضرورة اشراف ماذى على النقاط الاستراتيجية . وان التخطيط فى فهم هذا المبدأ الاساسى للتخطيط يخلق بلبلة لا لزوم لها فى عقول الناس .

ويجب أن يكون واضحاً للأمة ككل أن خطة بهذا الحجم لا يمكن القيام بها بدون بذل مجهود كبير مستمر من جانب كل أفراد الشعب وأن مضاعفة الموارد الداخلية فى شكل ١٧١٠.٠٠٠.٠٠٠ روبية عن طريق الضرائب الإضافية ، ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ روبية عن طريق القروض والمداخات الداخلية بعد عملاً هائلاً ، ولا يمكن اتمام هذه الخطة الا بالتعاون الكامل من كل فئات الشعب . وكذلك كل الأحزاب السياسية . ومن المهم وجود توافق بين المناطق ووجود وحدة ولا تقتصر فائدة هذا المطلب فى تحقيق التضامن السياسى فحسب وانما تتعداه الى التخطيط الاقتصادى السليم . واذا حدث عكس هذا ، فإننا بذلك سنكون قد اطلقنا قوى الانشقاق والحلافات اللغوية التى قد تقوض الأسس الجوهريّة لتخطيط الاقتصاد القومى فى الهند .

الفصل السابع

بعض مظاهر الخطة الثالثة

وبناء على توصيات مجلس التنمية القومي . فان حجم الخطة الخمسية الثالثة ، المادى ، سيتمثل فى ٨.٠٠٠ كرور من الروبيات (والكرور يساوى ١.٠٠٠.٠٠٠ وحدة) فى القطاع العام ، بينما تحدد الحد الاقصى للمصروفات لكل من الحكومة المركزية والولايات فى الوقت الحالى بحوالى ٧.٥٠٠ كرور من الروبيات . ولقد اثار هذا المفهوم الخاص بسد الهوة بين التخطيط المادى والمالى . اثار قدرا كبيرا من الانتقاد فى البلاد . ولكن الدراسة والتحقيق سيؤكدان أن هذا الاسلوب الجديد للتخطيط الاقتصادى هو أسلوب منطقي وعلمى للغاية . ولقد اثبتت تجربة الخطة الخمسية الاولى والثانية قدرا كبيرا من الوقت والمال قد انفق فى تنفيذ مشروعات صناعية ومشروعات الرى المختلفة لا لشيء الا لان العمل الأولى المتوصل بالترتيبات المفصلة وعمل برامج لهذه المشروعات لم ينل اهتماما كافيا واى مشروع لم يدخل ضمن الخطة الحالية لقلة الموارد المالية . والذي يتحتم ادماجه فى الخطة التالية ، يظل معلقا عادة ولا يمس الا عند بداية الخطة التالية - يحدث هذا دون اتخاذ اية خطوات اولية من أجل اعداد تقرير عن المشروع على الأقل . ومثل هذه العملية تنطوى على تأجيل لا مبرر له ، وترتيبات عجولة لتقارير المشروعات فى وقت متأخر ، مما يتسبب فى تبديد المال واذا كنا فى مركز يسمح لنا بالاحتفاظ بالتقارير الخاصة بعدد من الخطط الحيوية بحيث تكون معدة فى وقت معين فسيكون فى استطاعتنا ان نعطي بعضهم « اشارة البدء » حالما تتوافر المصادر الخارجية والداخلية . وعلى ذلك . فقد قرر مجلس التنمية القومي ، بحكمة ، انه بينما يتعين فى الوقت الحالى ، وضع حد ادنى مقداره ٧.٥٠٠ كرور من الروبيات ، يجب أن يطلب من الوزارات المركزية وحكومات الولايات أن تعد برامج مادية تقتضى تخصيص اجمالى مصروفات قدره ٨.٠٠٠ كرور من الروبيات فى القطاع العام . وستراجع لجنة التخطيط برنامج الاولويات من سنة لآخرى . وسيبذل كل مجهود ممكن للاضطلاع بمشروعات هامة فى القطاعات المختلفة عن طريق الخطط

السوية تبعاً لتوافر الموارد الداخلية والخارجية من وقت لآخر . ونتيجة لهذا الأسلوب الجديد في التخطيط ظهر الأمل في ألا تكون هناك أية أخطاء جسيمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الخطة الثالثة . وبعض الخطط التي لن تتم خلال الخطة الثالثة يمكن البدء فيها منذ اللحظات الأولى للخطة الخمسية الرابعة وذلك لأن تقارير المشروعات ستكون جاهزة وفي انتظار التنفيذ . وجدير بالذكر أن التخطيط عملية مستمرة وأن سد الهوة بين الغايات المادية والأهداف المالية سييسر سبيل الاستمرار والانتقال من مرحلة إلى أخرى في الخطة.

ويوجد بعض أوجه التخطيط الاقتصادي في الهند ، وهذه الأوجه يجب أن نضعها في الاعتبار حتى نضمن نجاح الخطة الخمسية الثالثة. ولم تكن نسبة المدخرات خلال مرحلة الخطة الثانية تتعدى نسبة ١٪ بالرغم من أن المسؤولين تصوروا ارتفاع نسبة المدخرات والاستثمارات. وهدفنا خلال مرحلة الخطة الثالثة هو رفع نسبة المدخرات هذه من ٩٪ إلى ١٢٪ ، ولأن يكون في الإمكان الحصول على هذه النسبة المرتفعة في المدخرات إلا إذا أدركت البلد بوضوح الحاجة الملحة إلى فرض قيود مختلفة على الاستهلاك عن طواعية ، حتى لو اقتضى هذا تدخل الدولة بطريقة ملموسة . وفي الاقتصاديات المختلفة نجد أن الإجراءات المختلفة التي تتخذ من أجل فرض قيود على الاستهلاك لزيادة الرغبة في الإدخال لى أساليب معروفة في التخطيط الاقتصادي الحديث . وهذا يحتاج إلى جو من البساطة والتكشف وتقييد الحاجات الجديدة على طول المدى . ولا يمكن لأية دولة - في حالة غياب هذه القيود وهذا الإشراف على استهلاك أدوات الراحة والرفاهية - أن تأمل في رفع نسبتها في المدخرات والاستثمارات حتى تستطيع أن تقيم أساساً اقتصادياً سليماً . وعلى ذلك - يجب علينا في هذا البلد أن ندرك لماذا يتعين علينا خلال مرحلة الخطة الثالثة بل والخطة الرابعة ، ألا تنفق مواردنا المالية المحدودة على إنتاج أدوات الرفاهية المختلفة . مثل قمائم الراديو والتلاجات الكهربائية وكذلك الراديو والترانزيستور والروائع وأدوات التجميل ومصانع أجهزة تكييف الهواء بل والعربات الصغيرة . (إلا إذا كانت من أجل الأغراض الصنعية) . وليس عندي أدنى شك في أن إنتاج هذه الأشياء وبعض الأدوات الأخرى المشابهة يستطيع أن ينتظر بضع سنوات ، عندما نصبح في حالة أحسن من حيث وجود مصادر ضرورية سواء داخلية أو خارجية. وعلى الدولة ، خلال الخمس أو العشر سنوات المقبلة ، أن تركز على إنتاج السلع الأساسية الهامة مثل الحديد والصلب . والفحم والطاقة والتزول وبعض المعادن الهامة الأخرى . وحالاً يتم وضع أساس سليم للتنمية الاقتصادية المستقبلية

عن طريق التخطيط اللامث ، فسيصبح من الممكن بالنسبة للامة ان تضع في اعتبارها بعض الادوات الاستهلاكية غير المهمة عندما يحين الوقت المناسب .

ومن الضروري كذلك ، ضمان استقلال أكبر الجهود للمجتمع المحلي في شكل عمل مادي او التطوع بالعمل من اجل تنفيذ خطط انتاجية مختلفة متصلة بالزراعة والرى . ومن الممكن ان يعتمد نجاح التخطيط في بلد مثل الهند - الذي يتزايد فيه السكان دوما - الى حد بعيد على الاستفادة من الايدي التي لا عمل لها . وخاصة في المناطق الريفية ويتطلب هذا الجانب من جوانب التخطيط الاقتصادي انتباها أكثر من اجل النجاز خطط مختلفة على مستوى القرية والوحدة والاقليم . كما اود هنا ان اؤكد الحاجة الى ضمان مزيد من التعاون المتبادل بين الدول النامية في آسيا وأفريقيا بالنسبة لتحضير خطط الاقتصاد القومي . والى الآن ، تم تأمين التعاون بين دول الكومنولث وخاصة دول جنوب وجنوب شرقى آسيا الى حد ما عن طريق نشاط مشروع كولومبو . ولكن ، من المؤكد ان هذا لا يكفى . ويجب ان تكون الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا فى وضع يسمح لها ان تساهم احداها الاخرى بطريقة مجدية فى مجالات الطعام والزراعة والصناعات والتجارة الخارجية والتعليم الفنى . ولا تحتاج هذه الدول الى قطع علاقاتها الاقتصادية الحالية مع دول الغرب الاكثر تطورا وذلك لانها ستضطر الى الاعتماد على هذه الدول الفنية لكي تستورد منها السلع الرأسمالية، وما لا شك فيه وجود مجال أوسع للمشاركة الاقتصادية وخاصة فى ميدان التجارة الخارجية او التبادل التجارى بين الدول المتخلفة اقتصاديا فى آسيا وأفريقيا . ولدى هذه الدول دافع اقتصادى قوى من اجل اقامة « سوق مشتركة » أكثر مما لدى دول أوروبا الغربية الأكثر غنى . وستحتاج مثل هذه «السوق المشتركة» تخطيطا مشتركا بين هذه الدول المتخلفة من اجل المنفعة المشتركة حتى ترفع مستويات المعيشة لشعوبها بسرعة أكبر .

الفصل الثامن

مقتضيات التخطيط السليم

وقبل أن نأمل في انجاز الخطة الخمسية بنجاح يجب تحقيق أربعة شروط أو مقتضيات أساسية - فأولا ، يجب اعتبار الخطة الثالثة (كما حدث مع الخطة الأولى والثانية) خطة قومية فوق السياسات . الحزبية الضيقة الأفق . وهذا يعتبر في غاية الأهمية وذلك لأنه سيكون من المستحيل مضاعفة الموارد الداخلية الضرورية من أجل تمويل المشروعات والبرامج المختلفة إلا إذا قررت كل الأحزاب السياسية في البلد انجاز الخطة وأن تطلب من الشعب أن يقدم مساعدته للخطة بطرق مختلفة . وبدون هذا الجور من الوفاق والسعى إلى المشاركة القومية فسيصبح تحقيق الخطة أمرا غاية في الصعوبة . ولقد حاولت هيئة التخطيط عن طريق اعضائها العديدين والجماعات العاملة والاجتماعات ، تأكيد رأى أجزاء مختلفة من الشعب . وهناك أيضا ميزة هامة ، وهي قدرتنا على التعرف على آراء عدد كبير من الأهالي والمنظمات في مسودة الخطة الثالثة . ومن الطبيعي قبل انهاء الخطة الثالثة وضع كل أنواع الآراء التي عبرت عنها مختلف الأحزاب السياسية ، في الاعتبار الكامل . ولكن ما أن يوافق البرلمان على الخطة بصفة نهائية ، حتى تصبح بذلك وثيقة قومية ويجب على الدولة كلها أن تجتمع حول هذه الخطة وتعقد النية باخلاص على العمل لاتمامها بنجاح على قدر استطاعتها .

ثانيا : يجب على البلد أن يتخلص من الإقليمية واختلاف اللغة وبعض المشاعر التحيزة وتعطى كل الأفضلية لاحتياجات ومطالب التخطيط القومي . ويجب أن ينظر إلى ما حدث في أسام وجايبور على أنه تحذير خطير للبلد كلها ، وإذا استمرنا في الانغماس في مشاكل القومية المحاذية لفروق اللغة وفروق الاجناس ونسينا الصورة المريضة للقومية الهندية . فسيصبح التخطيط الاقتصادي كله في هذا البلد عقيما وعديم النفع . ولقد أوضح رئيس الوزراء باستمرار أن العمل في إعادة تنظيم الولايات قد انتهى الآن ولن يسمح بأية محاولة أخرى لإعادة فتح هذا الموضوع إذا كنا جادين حقا في تنمية الاقتصاد .

الموجه من أجل رفع مستويات معيشة شعبنا وسيكون من الصعب جدا
اتجاز الاهداف المختلفة التي وضعناها نصب اعيننا في الخطة الثالثة،
ما لم يكن هناك وحدة وتضامن قومي عن طريق التكامل العائلي
المناسب .

ثالثا : يجب تحسين الادارات في جميع انحاء البلد وعلى جميع
المستويات ، وخاصة على مستوى الاقليم وعلى المستوى الادنى على
ان يتم هذا بوضوح وبطريقة فعالة كي تتحقق هذه الخطة الضخمة ،
واذا لم تتحقق الادارة تحسينات ملموسة في ميدان الكفاية والتعامل
فسكون من الصعب استخلاص الموارد الضرورية من الشعب وسيبقى
عدد كبير من الخطط غير كامل . . من الممكن تعبئة الموارد الهامة من
أجل الخطة الثالثة وذلك بجعل الجهاز الاداري ينتهج اساليب الشدة
لجميع الضرائب . ومما لا شك فيه وجود محاولة كبيرة للتخلص وتجنب
الضرائب المباشرة وغير المباشرة . ولا يمكن خلق جو مناسب لغرض
الضرائب اكثر على الشعب الا اذا شعروا بالثقة في ان حكومتهم ستعمل
كل ما في وسعها لسد الثغرات المتعددة في البناء الحالي للضرائب .

رابعا : يجب بلل كل مجهود ممكن لتجنب الاسراف في المصاريف
عند انجاز البرامج المختلفة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهناك
مجال فسيح للاقتصاد داخل اجهزتنا الحكومية ، وخاصة في مجال
النشاط الانشائي . ويجب الحيلولة دون مزيد من التضخم في عدد
موظفي الوزارات المختلفة وادارات الدولة . ويجب ان يشعر الشعب
بالثقة في ان كل شيء مهما كان ضئيلا يدفعونه للحكومة عن طريق
الضرائب والسلفيات بصرف بطريقة مناسبة من اجل رفاهيتهم
وتطورهم .

خامسا : انه من أجل خلق التجاوب الضروري بين الشعب تجاه
التخطيط الاقتصادي ، يجب ان يتشكل الاستثمار في خططنا بحيث
يكفل اقل نسبة معينة ، والخدمات الاساسية لكل قطاعات الشعب .
ولقد تم تخصيص مبالغ مناسبة في الخطة الثالثة لاتمام هذه الاغراض
الاساسية .

وختمنا ، فليس في الامكان نجاح التخطيط الاقتصادي في الهند
كما هو الحال في أية بلد أخرى ، الا اذا كان في استطاعتنا ان نحافظ
على المستويات الاخلاقية والادبية للشعب في الوقت نفسه . ونحن
عرضة ، لسوء الحظ ، للاهتمام المفرط بالارتقاء المادي فقط للشعب

فتكون النتيجة أننا لا نهتم الاهتمام الكافي ببناء شخصية شعبنا ونسجه الأخلاقي . وعلى ذلك ، فمن الضروري إعطاء أولوية كافية لمشروعات التعليم والثقافة في خططنا ، ولا يجب اقتطاع الموارد المالية لهذه البرامج للحد الأدنى من أجل توفير اعتمادات ضخمة من أجل المصناعات وبعض القطاعات المنظمة . ولن يكون من السهل القيام بتخطيط اقتصادي بهذه الضخامة ، ما لم يتم خلق أشخاص أكفاء يمتازون بالنزاهة .

الفصل التاسع

التخطيط من أجل الوحدة القومية

ومنذ حصول الهند على استقلالها السياسى عام ١٩٤٧، وبالرغم من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة ، فقد استطاعت أن تنجز تقدما هاما فى كل الاتجاهات . وفى المجال الدولى نجد ان السياسة الخارجية الاساسية للهند ، والقائمة على عدم الانحياز ومبادئ التعايش الخمسة اعتبرت سياسة سليمة للغاية من أجل تحقيق السلام والوئام الدوليين . ولقد استطاعت الهند فى المجال السياسى داخل البلد أن تجري انتخابات عامة مرتين بطريقة سلمية ومنظمة على أساس حق الانتخاب للبالغين وبالرغم من أن عددا من البلدان الاسيوية استسلم الواحد تلو الآخر للاتجاهات الاستبدادية ، الا أن الهند وقفت ثابتة فوق صخرة الديمقراطية والتقدم القائم على التخطيط .

ولقد اتممنا خطتنا الخمسية الثانية بنجاح فى المحيط الاقتصادى وشرعنا فى الخطة الثالثة بطريقة أكثر اتساعا . وتبعا للتقديرات الحالية ، سيزداد الدخل القومى فى الهند ، بناء على الاسعار الثابتة بحوالى ٤٢٪ خلال السنوات العشر الاخيرة . وبانرغم من المحاصيل السيئة العديدة الناتجة عن قسوة الطقس ، استطاع بلدنا ان يضاعف من انتاجنا الزراعى بنسبة حوالى ٤٠٪ ما بين عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ وعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وأن اجمالى المنطقة المروية سيزداد من ٥١ مليون الأكر فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٧٠ مليون أكر فى عام ١٩٦٠ .

ومن المتوقع ان يرتفع الانتاج الصناعى بنسبة ٦٠٪ عند نهاية فترة الخطة الثانية . وبذلك يزيد عن مستوى الانتاج فى عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وكذا فان المقدرة على توليد الطاقة الكهربائية سيزداد من ٢٣ من مليون الكيلوات فى عام ١٩٥٠ - ٥١ الى ٥٨ من مليون الكيلوات عند نهاية عام ١٩٦٠ - ٦١ . وفى مجال توليد الطاقة نجد اننا نهدف الى مضاعفتها خلال السنوات الخمس القادمة .

ولقد تحقق تقدم كبير في مجالات النقل والسكك الحديدية .
وخلال السنوات العشر الأخيرة تم إضافة حوالي ١٢ر٠٠٠ ميل من خطوط
السكك الحديدية الجديدة ، وكذلك تمت مضاعفة خط حديدى طوله
حوالى ١٣٠٠ ميل . ولقد زاد طول الطرق من ٩٧ر٥٠٠ ميل فى عام
١٩٥٠ - ٥١ الى ١٤٤ر٠٠٠ ميل فى عام ١٩٦٠ - ٦١ اما تقدم الهند فى
مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى فقد كان مرضيا
للافاية . ولقد زاد متوسط الأعمار فى البلد خلال السنوات العشر الأخيرة
من ٣٢ سنة الى ٥٧ر٥ سنة نتيجة للمشروعات الصحية المختلفة، ولقد
اندملت الجروح التى كانت تنتج عن الانقسامات بنسبة كبيرة عن طريق
برامج الاغاثة والانعاش الضخمة .

ومع ذلك فان هناك عجزا فى جوانب أخرى ، مثال ذلك عجزنا
عن إيجاد علاج فعال لمشكلة البطالة المتتمة ، وبالذات فى المناطق الريفية .
وسنحاول خلال فترة الخطة الثالثة ان نوجه اهتماما كبيرا لهذه
المشكلة القومية عن طريق عدد كبير من المشروعات الصغيرة فى الريف .

كذلك عجزنا عن تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية
فى البلد بالقدر المرغوب . وستتخذ خطوات خاصة للتخلص من عدم
المساواة الاقتصادية الفاحشة خلال السنوات الخمس القادمة عن طريق
التوسع فى المساعدة المباشرة للقطاعات الفقيرة من الشعب سواء فى
القرى أو فى المدن .

ولكن تعتبر مشكلة اتمام الوحدة العاطفية والثقافية لشعبنا من
أعظم المشاكل التى تواجهنا اليوم ، والتى بدونها يصبح التخطيط
الاقتصادى عديم الفائدة . ولقد نجحت قيادتنا القومية نجاحا كبيرا فى
تحقيق الوحدة داخل أكثر من ٦٠٠ ولاية فى الاتحاد الهندى بعد الحصول
على الاستقلال مباشرة . لكن إعادة تنظيم الولايات المختلفة على أساس
اللغة قد خلق عددا من المشاكل التى تتطلب مجهودات موحدة من أجل
إيجاد حل مرضى لها .

وأنا لا أوافق على الراى القائل بأن الأمة قد ارتكبت غلطة جوهريّة
عندما وجهت أهمية أكبر للغات الاقلية . ولان كثيرا من ولاياتنا
أكبر من عدد البلدان فى أوروبا وآسيا فقد كان من الطبيعى أن تحظى
هذه اللغات الهندية الاقلية بأكثر مجال لتطورها كوسيلة للتعليم
والحكم . وعلى كل حال فمن الضرورى ونحن نطور هذه اللغات الاقلية
أن نضع فى اعتبارنا دائما الوحدة الجوهرية لتقاليد وثقافة الهند .
ومن ناحية يمكن أنجاز هذا بتشجيع دراسة اللغة القومية الهندية ،
ومن ناحية أخرى عن طريق مساعدة الطلبة فى كل اجزاء البلاد على

دراسة لغة هندية اخرى على الاقل بالاضافة الى لغتهم الاصلية .
ونحن مهتمون خاصة بوجوب اتقان طلبة شمال الهند للغة واحدة على
الاقل من لغات الجنوب الاربعة ، وذلك لكي نخلق جوا من التماسك
والتضامن القومي .

ولقد بدأت هيئة التخطيط ووزارة التعليم في دراسات اولية
لتطوير برنامج شامل لتقوية قوى الوحدة القومية عن طريق النشاط
الثقافي والتعليمي خلال فترة الخطة الثالثة . واذا لم ننظر الى هذه
المشكلة بعين الاعتبار بطريقة مرتبة بالاضافة الى النشاط المتطور المختلف
في البلد فسيصبح من الصعب الشروع في خطة بحوالي ١٠٤٠٠ كرور
من الروبيات خلال السنوات الخمس القادمة .

ويجب على كل فرد منا ان يتذكر ان دستورنا يعترف بالجنسية
الهندية فقط ، واذا اردنا مثلا ان نقر بنصوص الدستور فيجب ان يعتبر
كل فرد منا نفسه هنديا أولا ثم تاتي بعد ذلك الاعتبارات الاخرى .
وستتخطم كل خططنا الاقتصادية عن طريق القوة الدافعة المفككة ، اذا
لم يحدث هذا الترابط الاجتماعي والوحدة العاطفية .

وبالرغم من كل هذه الصعاب فليس عندي أدنى ريب في ان الهند
ستسير حتما من تقدم الى تقدم في مجالات مختلفة تحت قيادتنا القومية
البارزة . ويجب ان نواجه هذه الصعاب الراهنة ونتغلب عليها بروح
الثقة في النفس والعزم الاكيد . ولا يجب ان نفتح المجال سواء امام
التشاؤم او التفاؤل الزائف ، فاذا ما قدمنا الاشياء المهمة أولا واستمررنا
في تركيز مجهوداتنا لتأدية عملنا بروح من التواضع والاخلاص فانا
لا ارى اى سبب يمنع الهند من ان تمضي قدما في المجالات السياسية
والاقتصادية والعالمية بشكل يستحق التقدير .

الفصل العاشر

دور الزراعة الاقتصادية والقومي

من الواضح الجلى أن النجاح الذي حققه التخطيط الاقتصادي في الهند يعتمد ، آخر الامر على النجاح الذي تحوزه في مجال الانتاج الزراعى المتزايد . ولا جدال في أن التنمية الاقتصادية الموجهة في العالم الحديث أثبتت أن التقدم في الزراعة يقوم على الاعتماد المتبادل وأن أى جدال في أهميتهما النسبية يجب أن ينظر اليه على أنه امر في غير محله . وهذا هو السبب الذى جعل هيئة التخطيط والحكومة في الهند تؤكدان الحاجة الملحة الى تطوير الاساليب العلمية والزراعية الضخمة في بلدنا بأقصى سرعة ممكنة . كذلك حظيت الزراعة بالاولوية من بين برامج التنمية الاقتصادية المختلفة في الخطة الخمسية الثالثة ، وهذا امر مشروع تماما .

وجدير بالذكر أن الرقم الاساسى في انتاج البقول بما في ذلك الحبوب والفول ، من أجل الخطة الخمسية الثانية بلغ ٧٥ مليون طن . وفي النهاية ، وبعد اجراء محادثات مع الولايات ارتفع رقم الانتاج الى ٨٠ مليون طن . وعلى ضوء الظروف الراهنة ، نأمل ، اذا لم تكن الطبيعة غاية في القسوة ، أن يكون في استطاعتنا أن ننجح في انتاج ٨٠ مليون طن من البقول عند نهاية فترة الحطة الخمسية الثانية . ولقد رثى أنه في الخطة الخمسية الثالثة سيكون اجمالى انتاج البقول في آخر عام للخطة هو ١٠٠ مليون طن . ومن الواضح أن انجاز هذا الهدف سيقتضى مضاعفة انتاج البقول بنسبة ٣٠٪ خلال فترة الخطة الثالثة . ويستلزم هذا ، بطبيعة الحال ، عملا شاقا منظما من جانب كل من الرسميين وغير الرسميين على اختلاف مستوياتهم^{٤٤}

فإذا لم تتحقق الخطة الزراعية بطريقة ملائمة فلن يسكون في استطاعتنا أن نحصل على الموارد الداخلية اللازمة للخطة الثالثة . . ولن يكون بمقدورنا أن نشيد قاعدة سليمة لتطورنا الصناعى . . كذلك سيعتمد هدفنا في التحكم في اتجاه الاسعار على قدرتنا على مضاعفة الانتاج الزراعى بشكل كبير .

وقد أعدت هيئة التخطيط ووزارة تنمية المجتمع المحلي والتعاون، أعدت خطة منفصلة من أجل اعداد خطط الانتاج الزراعى للاقليم والوحدة والقرية كى يتسنى علاج هذه المشكلة الهامة بطريقة كاملة متناسقة . وكلّ كلامنا المتحمس الذى يدور حول زيادة انتاج الاكر - سوف يظل حبرا على ورق ما لم ننجح فى علاج هذه المشكلة على مستوى القرية ، وعلى مستوى الاسرة اذا كان ذلك ممكنا ، وسيعتمد اعداد الخطط الزراعية فى القرية - الى حد كبير - على الاعمال التمهيدية التى تبذلها مجالس القرية وتعاونيات القرية ، بمساعدة هيئة تنمية المجتمع المحلي .

اما العناصر الاساسية فى اعداد خطط الانتاج الزراعى على مستوى القرية فتتمثل فى :

١ - الاستفادة الكاملة من خدمات الري ، بما فى ذلك صيانة قنوات الحقل وجعلها فى حالة جيدة عن طريق المهتمين بالامر ، الى جانب اصلاح وصيانة منشآت الري التابعة للمجتمع المحلي والاقتصاد فى استخدام المياه .

٢ - التوسع فى المناطق التى تزرع فيها محاصيل متعددة .

٣ - الاكتثار فى القرى ، من الحبوب الجيدة وتوزيعها على كل الزارعين .

٤ - تزويد الزارعين بالاسمدة .

٥ - وضع برنامج للاسمدة البلدية وفضلات المواشى .

٦ - تطبيق الاساليب الزراعية المتطورة مثل صيانة التربة ، واقامة الجسور ، والزراعة الجافة ، وحفر المصارف واستصلاح الاراضى ، وحماية الزرع .. الخ .

٧ - برنامج لاعمال الري الصغرى الجديدة فى القرية ، عن طريق اسهام المجتمع المحلي ، واسهام الافراد كذلك .

٨ - برنامج لادخال ادوات زراعية متطورة .

٩ - برنامج لمضاعفة انتاج الحضر والفواكه .

١٠ - برنامج للنهوض بمنتجات الدواجن والثروة السمكية ومنتجات الالبان .

١١ - تربية الحيوانات ، من توفير الثيران المستأنسة ، وانشاء مراكز التلقيح الصناعى ، وخشى الثيران الرديئة الخ ..

١٢ - برنامج للنهوض بالزروعات والمراعى التى توفر الوقود للقرية.

ونبدأ فقول : انه ليس من الضرورى اعداد خطط مفصلة لكل أسرة فى القرية. وحين تتسع قاعدة الجمعيات التعاونية فى القرية تغطى كل أسرة هناك . مستصبح برامج الانتاج فى القرية اكثر واقعية ، واكثر شمولاً . وسيكون من المستحب كذلك النهوض بنظام تقدير الانتاج الزراعى السنوى للمحاصيل المختلفة على مستوى القرية والوحدة والاقليم ، وذلك لكى يصعب فى الامكان مراجعة الاهداف المرسومة لكل منطقة مراجعة دقيقة عند نهاية كل عام عن طريق الاحصائيات الزراعية التى يمكن الاعتماد عليها .

وعندما يصبح لمجالس القرية وتعاونيات القرية دور هام فى اعداد خطط انتاج للقرية ، فسيكون من واجب هيئة موظفى الوحدة ورجال الخدمة العامة ان يتأكدوا من ان الامدادات الاساسية من الحبوب الجيدة والاسمدة ، والادوات المتطورة ومبيدات الحشرات ، ومبيدات الوبئة ، تصل الى الزارعين فى الوقت المناسب . ولقد كانت شكوى الفلاحين البهون الدائمة (وفى كثير من الاحيان كانت هذه الشكوى فى محلها) هى ان الامدادات المهمة التى توفرها الحكومة لهم ، لا تاتى اليهم فى الوقت الذى يكونون فى اشد الحاجة اليها خلاله . لذا يجب ان يصبح الجهاز الادارى حديثاً ، وان يحقق مزيداً من الكفاية . والا فستصبح الإعدادات من أجل خطط الانتاج فى القرية تجارب عديمة النفع ، تجارب تقود الى فشل كلى .

فاذا نظرنا الى النفقات فى القطاع الزراعى فى الخطة الخمسية الثالثة وجدنا أننا قررنا مبلغاً قوامه ٦٦٨ كروراً من الروبيات لمختلف برامج الانتاج الزراعى ، بما فى ذلك مشروعات الرى الصغرى ، وحفظ التربة ، واقامة الجسور ، وتربية الحيوانات ومنتجات الألبان . . الخ وقد تم تخصيص ٤٠٠ كرور من الروبيات من أجل تنمية المجتمع المحلى وبرامج التعاون . وبالإضافة الى ذلك ، هناك خطة تقضى بتخصيص ٦٥٠ كروراً من الروبيات من أجل مشروعات رى كبرى ومتوسطة ، ومن أجل استثمار ٢٢٥ كروراً من الروبيات لانتاج أسمدة تحتوى على النيتروجين والفوسفات . لقد أعيد توجيه حركة تنمية المجتمع المحلى من أجل زيادة الانتاج الزراعى ، ومن المتوقع الآن تجنيد ٨٠٪ من وقت وجهد الاخصائيين الاجتماعيين فى القرية فى النشاط الزراعى . وبالإضافة الى النفقات فى القطاع العام ، يقال ان حوالى ٨٠٠ كرور سيتم استثمارها فى الزراعة خلال فترة الخطة الثالثة . وسيكون هناك كذلك مبلغ ٥٣٠ كروراً من الروبيات تستخدم كدين قصير الامد ومتوسط الامد ، واستغلال دين طويل الامد قدره ١٥٠ كروراً من الروبيات من أجل

تمويل برامج زراعية مختلفة . ومن المؤمل أن تؤدي الزيادة في إنتاج الحديد والصلب في البلد الى توفير كميات معقولة من الادوات الزراعية المتطورة للفلاحين الهنود خلال فترة الحطة الثالثة ولقد بات من الواضح الجلى في الخطة الثالثة انه « يتقدم الخطة وبالاحتياج المتزايد الى موارد اكثر من أجل تحقيق تقدم أسرع في الاقتصاد الريفي ، وخاصة عن طريق استخدام كامل للأيدي العاملة ، فانه سيتم توفيرها » . وإذا ما اتضح ، بعد التباحث مع حكومات الولايات ، انه لكي تتحقق الاهداف الزراعية المتعددة - والتي تم اعدادها في الخطة الخمسية الثالثة - وجب إيجاد مصادر اضافية ، فانه سيتم عمل كل محاولة ممكنة لتزويد هذه المصادر . وبالاختصار ، لن يسمح لأية خطة جديدة بالاهتمام - خطة تعمل على زيادة الانتاج الزراعى - أن تعاني من قلة رأس المال .

ويجب ان نعرف أن مشكلة زيادة الانتاج الزراعى لا تقتصر على مجرد تجنيد مزيد من الاموال في الاقتصاد الريفى . ذلك أن المشكلة في جوهرها مشكلة تنظيم وإدارة أفضل . واليوم ، وضعت حركة تنمية المجتمع المحلى نصب عينيهما الهدف التالى وهو تحقيق زيادة في الانتاج الزراعى كأحد الاهداف الجوهرية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف فسيكون من المهم تحقيق مزيد من التناسق بين مختلف مصالح الزراعة ، والرعى ، وتنمية المجتمع المحلى ، وتربية الحيوانات . وسيكون من الضروري جدا بذل كل مجهود ممكن لزيادة ربح الاكر فى أجزاء مختلفة من البلاد . وهذا لا يمكن عمله إلا إذا تم توفير التسهيلات المتعددة والتجارب الناجحة المتطورة لكل منطقة بطريقة منسقة . وعلى ذلك ، فمن الضروري بذل الجهود الجدية لتحسين البناء التنظيمى والادارى ، وتحقيق مزيد من التنسيق بين المصالح المختلفة . وفى هذا الصدد نجد أن لجنة الادارة قد قدمت عدة توصيات قبلتها وزارة الأغذية والزراعة وقبلتها كذلك هيئة التخطيط ومن المأمول أن تعمل حكومات الولايات على الاخذ بهذه التوصيات على وجه السرعة ، وتحسين ادارة مصالحهم الزراعية بطريقة سريعة .

ومن الضروري كذلك تجنيد الأيدي التى لا عمل لها في المناطق الريفية من أجل تنفيذ برامج زراعية متعددة مثل أعمال الرعى الصغرى، وزراعة الغابات واستصلاح الأراضي التى يمكن أن تدر أرباحا كثيرة فى فترة قصيرة نسبيا . وبدلا من الاعتماد على الحكومة فى كل هذه الخطط على شكل هبات أو إعانات مالية ، يمكن لحركة تنمية المجتمع المحلى أن تعبئ الطاقة والحماس فى الجماهير من أجل انجاز مثل هذه الخطط عن طريق الجهود المشتركة وعن طريق التطوع بالقيام بهذه الاعمال من جهة ، وتوفير وظائف اضافية للعاطلين ونصف العاطلين من جهة

أخرى واعطائهم الاجور المحلية . وهناك اتجاه في الولايات لطلب انواع مختلفة من الهبات والاعانات المالية من الحكومة المركزية من أجل خطط زراعية مختلفة . وبينما تعتبر بعض المساعدات المالية من حكومة الاتحاد في غاية الاهمية ، وخاصة في المراحل الاولى ، فمن المقبول تماما القول بأن الاقتصاد المتأخر والمتخلف مثلما هو الحال في اقتصادنا لا يمكنه أن يحتمل تخصيص كميات هائلة من النفود على شكل برامج تنميسة بدون تجنيد كامل للإيدى التى لا عمل لها .

وعلى ذلك فسيعتمد نجاحنا في القطاع الزراعى خلال فترة الخطة الثالثة في النهاية . على مقدرتنا على توجيه الناس لكى يصبحوا قوة انتاجية عن طريق منظماتهم المحلية مثل : مجالس القرية وتعاونيات القرية كذلك ، ولا يمكن لأية بيروقراطية أن تصبح عوضا عن مشاركة الشعب المتحمسة من أجل تنميته الاقتصادية . ومن المؤكد أن الموظفين الفنيين يمكنهم مساعدة الشعب في برامج التدريب والتعليم والخدمة العامة .

وسيعتمد نجاح برامج انتاجنا الزراعى الى حد بعيد على الكفاءة والحماس اللذين نحقق بهما مقاييس اصلاح الاراضى في ولايات مختلفة . . ومن سوء الحظ أن الجدل الذى يدور حول مختلف جوانب سياسة الارض لا يزال يؤثر على نفسية الاهالى في المناطق الريفية .

لذا كان من الضروري استصدار تشريع اصلاح الزراعى في كافة الولايات دون امهال ، والانتهاء من عملية التنفيذ خلال العامين او الاعوام الثلاثة المقبلة ، كى يعرف كل مزارع هندي حقيقة وضعه بالنسبة لحقوقه في ملكية قطعه من الارض . ولا يجب الخوض في مناقشات أكثر حول تغييرات ملكية الارض ، بعد الانتهاء من اصلاح الاراضى في اجزاء متفرقة . من البلد على الأقل لمدة العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة . والا فان هذه الحالة من الحيرة التى تحتاج عقول الزارعين ستقلب لا محالة ، كافة خططنا وبرامجنا من أجل زيادة الانتاج الزراعى . وعلاوة على ذلك ، فلا المال ولا الموظفون الفنيون والجهاز الادارى هى التى ستحقق نتائج هامة في مجال زيادة الانتاج الزراعى والشئ الهام للغاية هو خلق عزيمة قوية في الامة من أجل أن تصبح معتمدة اعتمادا كليا على نفسها في كميات القلال ، وذلك في أقرب فرصة ممكنة . ولقد خضنا كثيرا في موضوع الحديث عن الاكتفاء الذاتى في الطعام منذ بداية الخطة الأولى . . ومن المؤسف أنه بالرغم من توافر النسوايا المحسنة لدى القائمين بالامر تملر احراز تقدم بعيد المدى في هذا الاتجاه . . ومجرد استيراد القلال من البلدان الاخرى وتوفير احتياطي ضخم لن يكون كافيا وعلينا أن نخلق في الريف ذلك الجو الذى لا غنى عنه لخلق العزيمة

الصادقة في عقول الفلاحين والشعب عامة من أجل زيادة الانتاج الزراعى سواء من ناحية انغالل . أو المواد الخام الضرورية فى الصناعة والتي تتفق مع الاهداف التى نصت عليها الخطة الخمسية الثالثة . وسيصبح من الصعب ان نحقق أية نتائج ملموسة فى مجال الانتاج الزراعى الذى يشكل القاعدة الاساسية للتخطيط الاقتصادى فى الهند ما لم تكن لدينا العزيمة الصادقة والتصميم ، وما لم نعمل على تطوير كفايتنا الادارية والتنظيمية .

وعندما يأتى الوقت الذى تواجه فيه البلاد موقفا حرجا مشبل موضوع مشاكل الحدود الهندية الصينية ، فنندلل اود ان اؤكد حقيقة هامة وهى ان الزيادة فى الانتاج الزراعى من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الفسلال وبعض المواد الخام الأخرى اللازمة للصناعة يجب أن تعتبر جزءا مكملًا للدفاع القومى . . والواقع أن اقامة بضع صناعات اساسية ثقيلة من أجل اعداد دفاع قوى ضد الاعتداء من الأمور الاساسية . غير ان الامة الجائعة لا تستطيع أن تدافع عن نفسها لمجرد أنها تقوم بصناعة الاسلحة والذخائر . وعلى ذلك فان جبهة الطعام يجب أن تعطى الأولوية فى التخطيط القومى شأنها شأن الجبهة الصناعية .

الفصل الحادى عشر

البرامج الزراعية خلال الحطة الثالثة

وبعد مناقشات مفصلة مع وزارة الاغذية والزراعة ومع كل حكومات الولايات تقرر تخصيص ١٠٦٨ كرورا من الروبيات للقطاع الزراعى فى الحطة الخمسية اثنالثة . . وقد يعنى هذا اعتمادا اضافيا قدره حوالى ٤٣ كرورا من الروبيات بجانب المبلغ الاصلى الذى اشرنا اليه من اجل برامج زراعية متعددة فى الحطة المبدئية . . وعلاوة على ذلك فقد وافقت هيئة التخطيط على الاقتراحات باقامة مصانع مختلفة للاسمدة فى القطاعات الخاصة او القطاع العام . . ولقد اعطيت الافضلية الاولى لاستيراد الاسمدة الضرورية من اجل احراز اهدافنا الزراعية بالإضافة الى الانتاج الداخلى . كذلك قامت وزارة الصلب والمناجم والوقود بادماج الطالب الخاصة بالحديد والصلب فى القطاع الزراعى باعتبارها من الاولويات حتى يمكن العناية بحاجات الفلاح الهندى من الحديد خلال فترة الحطة الثالثة .

ولقد أكدت هيئة التخطيط لحكومات انولاية بالنسبة للمخصصات من اجل مشروعات الرى الصغرى وحفظ التربة أكدت أنه اذا كان فى استطاعتها اتفاق المخصص الحالى بطريقة مفيدة خلال السنوات الثلاث او الاربع الاولى من فترة الحطة الثالثة ، فانه سيبذل كل مجهود ممكن لايجاد مصادر اضافية لهذه البرامج الزراعية ذات الطابع الانتاجى . ولذا فليهم ان يمضوا قدما ببرامج انرى الصغرة وحفظ التربة بطريقة كبيرة بعد اجراء عمليات المسح الملائمة وتدريب الموظفين المطلوبين . . ومثل هذه البرامج اذا ما تمت بطريقة ملائمة مستحق نتائج فى حقل الانتاج بطريقة سريعة كما ان الكميات الاضافية المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج لن تؤدي الى تضخم .

وبالإضافة الى صلاحية الموارد المالية التى تم تزويد البرامج الزراعية فى البلاد بها ، اصطلحت حركة تنمية المجتمع المحلى على العمل الخصوصى بمهمة زيادة الانتاج الزراعى فى البلاد كواحدة من مسؤولياتها الرئيسية . . كذلك تسلط الاضواء على النهوض بالاداة الادارية فى

المصالح الزراعية في الولايات عن طريق الارتقاء بطابعها وتحقيق مزيد من التنسيق بين مختلف الإدارات ، ولذا فنحن نأمل بإخلاص إذا ظلت الطبيعة رفيعة بنا خلال السنوات الخمس القادمة أن نصل الى هدفنا في الحصول على ١٠٠ مليون طن من الفلال في نهاية فترة الخطة الثالثة ولقد اعطينا المناقشات المفصلة بين لجنة التخطيط والإدارات الزراعية لمختلف حكومات الولايات المختلفة الأمل في أن نحقق هدفنا عما قريب .

والى جانب اهتمام هيئة التخطيط بإنتاج الفلال فهى ترعّب في زيادة التأكيد على فلاحه البساتين وإنتاج الأغذية الفرعية مثل الجذور والدرنات والفواكه والخضروات خلال الخطة الخمسية الثالثة . ولقد خصصنا بالفعل مبلغاً قدره حوالي ٢٠ كروراً من الروبيات من أجل برامج متعددة لتعميم الأغذية الفرعية وفلاحه البساتين في أجزاء مختلفة من البلاد . ويتمين على حكومات الولايات أن تولى اهتماماً كبيراً بهذه الأطعمة الثانوية ذلك لأن الأكثر فيها يصل الى ضعف أو ثلاثة أضعاف ما تدره البقول التقليدية .

ولقد أولت الخطة الثالثة أولوية كبيرة لبرامج تربية الحيوانات ومنتجات الألبان وذلك لانهم أصبحوا ينظرون إليها على أنها أجزاء مكملّة لسياسة زراعية سليمة . وسيصبح من الصعب علينا أن نتج ثيران مخصصة من نوع جيد لأغراض زراعية مثل حمل الأشياء ونقلها ما لم نعمل على تحسين السلالات ذات الغرض المزدوج في مناطق مختلفة . ونحن نطلب كذلك كميات مناسبة من اللبن لتزويد جموع الشعب بكميات من الأغذية الوقائية . . ومن المأمول أن تستفيد حكومات الولايات من هذه الأرضة بطريقة منسقة حتى يمكن لبرامج تربية الحيوانات ومنتجات الألبان هذه أن يكون لها تأثير إيجابي على برامج الإنتاج الزراعي خلال السنوات الخمس القادمة .

ويمكن اعتبار إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية المتطورة من الأشياء الأخرى التي ستتلأ اهتماماً كبيراً في البرامج الزراعية المختلفة خلال فترة الخطة الثالثة . وكثيراً ما أكد رئيس الوزراء بشدة مدى الحاجة الى صناعة قليل من الأدوات الزراعية المنتقاة من النوع المتطور على نطاق واسع ، وذلك حتى يمكن زيادة نسبة ما يدره الأكر . ولذا تقرر تخصيص حوالي ٨ كروور من الروبيات من أجل ضمان توافر الأدوات المتطورة للزارعين الهنود خلال الخطة الثالثة . . ومن أجل القيام بهذه البرامج بنجاح يتمين على حكومات الولايات أن تقف ضد سوء استعمال حصّة الحديد والصلب المخصصة من أجل إنتاج الأدوات الزراعية حتى لا تنحرف الى أوجه النشاط غير الزراعية .

وتهتم هيئة التخطيط بالنقطة التالية . اذا كنا نريد تثبيت أسعار الحبوب ، وجب على الحكومة أن تصدر اعلانا حازما عن الحد الأدنى للأسعار بالنسبة لسلع مختلفة لفترة ما حتى يتأكد الزارعون من الحد الأدنى للأسعار في الوقت الذي يبذلون فيه جهودهم لزيادة نسبة انتاج الاكر . وعلى الولاية أن تنشئ أداة ادارية دائمة يمكن لها أن تبدأ في العمل بمجرد أن تنتشر أسعار بعض السلع الزراعية ولا تصبح مجزئة لأصحابها . وأن اعداد احتياطي ضخم عن طريق هذه العملية سيسهم الى حد كبير في استقرار أسعار الاغذية في البلد . وبدون هذا التأكيد الايجابي للحد الأدنى للأسعار للزارعين الهنود طوال فترة الحطة سيكون من الصعب تحميس زارعينا على بذل جهد كبير من أجل زيادة انتاجهم سواء انتاج الغلال أو المحاصيل النقدية مثل القطن والجلوت .

وأخيرا يجب أن نحقق التماسك والتماثل بين خططنا التعليمية وبرامج التنمية وخاصة في حقل الزراعة . وتوفر كليات الزراعة الحالية بعض أنواع التدريب العملي في المزارع الملحقة بهذه المعاهد لكن من الأفضل ارسسال خريجي الكليات الزراعية الى القرى حتى يقوموا بأعمال زراعية منظمة وشاقة لمدة لا تقل عن ستة اشهر قبل أن يحصلوا على اجازاتهم الدراسية . وعليهم خلال هذه الفترة أن يقوموا بمشروعات معينة متصلة بالتنمية الزراعية لهذه المنطقة . وبالتالي يجب أن يجند خريجو كليات الطب والهندسة في القيام بالأعمال القائمة على التخطيط في مشروعات معينة في المناطق الريفية قبل أن يحصلوا على اجازاتهم الجامعية ، وأن عملية التكامل هذه بين التعليم والتنمية ستكون ذات فائدة مضاعفة ذلك لانها ستعمل على تدعيم برامج التنمية وفي الوقت نفسه تعمل على تحسين نظام التعليم الحالي .

الفصل الثاني عشر

برامج من أجل العمال الزراعيين

بالرغم من أن الخطة الخمسية الأولى والثانية اشتملتا على برامج قليلة تهتم بتوطين العمال الزراعيين ، فيجب أن نعترف بصراحة أنه لم يذل سوى القليل جدا من أجل تحسين الحالة الاقتصادية لهذه القطاعات المحرومة من الشعب الريفي ، والواقع أن النتائج التي توصل إليها التقرير الذي أعدته اللجنة الثانية لتحري أحوال العمال ، نتائج تثير القلاقل . ولقد درست هيئة التخطيط نتائج اللجنة الثانية للتحري في الآونة الأخيرة عن طريق لجنة فنية كانت قد درست جوانب مختلفة للمشكلة بكل تفاصيلها . ونظرا لحدوث تغييرات على تعاريف المصطلحات المختلفة التي ترددت في اللجنتين الأولى والثانية لتحري أحوال العمال الزراعيين ، فإن كثيرا من الأرقام التي ذكرت في هذه التقارير لا يمكن مقارنتها غير أن اللجنة ترى أنه حتى لو سلمنا بتغير التعاريف وما شاكل ذلك إلا أن الدراسة التفصيلية للتقريرين تدل على بقاء العمال الزراعيين على ما هم عليه في أحسن الأحوال ، أن لم تدل على مزيد من الانهيار في أوضاعهم . ومن الواضح الجلي أنه في حالة عدم وجود تحسين ملموس في الحالة الاقتصادية للعمال الذين لا يملكون أراضي فإن هدفنا من أجل إقامة مجتمع اشتراكي في الهند سيبقى في قليل أو كثير حلما أجوف.

وفي رأيي ، يجب معالجة مشكلة العمال الزراعيين من أربع زوايا . أولا : يجب علينا أن نحاول توطين عدد كبير من عائلات العمال الزراعيين في الأراضي التي تم استصلاحها في أماكن مختلفة من البلاد وكذلك في جزء من الأراضي الفائضة التي ستصبح متدولة نتيجة لغرض حد أقصى للملكية ، وهناك اقتراح بتوزيع حوالي ٥ مليون أكر من الأراضي خلال الخطة الخمسية الثالثة على ٧٠٠ ألف عائلة في ولايات متفرقة من العمال الذين لا يملكون أراضي . وإذا استثنينا الأراضي التي تتكون من أجزاء شاسعة فمن الضروري أن تستخدم الولايات مشروعات للتعمير والمبادرة إلى استصلاح الأراضي ، فإن الأراضي المقترحة توزيعها لم يتم استصلاحها إلى أقصى درجة ممكنة ، ولذا فالولايات تعطى مساعدات للأشخاص الذين قاموا بشراء هذه الأراضي على قدر المستطاع فتعطى

الثيران والادوات لتساعدهم على استصلاح هذه الاراضى لمجهودهم الشخصى . وعند عملية التوزيع فان المستأجرين المطوردين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون اراضى وكذلك صغار الزارعين سيستمتعون بالاولوية . ولقد اعدت حكومات الولايات فى خططها الخمسية الثالثة كمية من المال تتألف من ٨ كرور من الروبيات من أجل استصلاح الاراضى ابور وقد اعدت كذلك ٥ كرور من الروبيات من أجل خطط التوطين وفى الامكان كذلك جعل الديون والهبات فى متناول اليد من أجل هذا الغرض بمقتضى اللوائح المعتادة ووفقا لميزانيات تنمية المجتمع .

ثانيا : يجب بذل كل جهد ممكن لتوفير الاماكن الصالحة فى القرى من أجل اقامة منازل بسيطة للعمال الزراعيين . وقد اقترحت اللجنة الفرعية لهيئة الاصلاح الزراعى أن تشتمل الخطة الخمسية الثالثة على برنامج توفير اماكن صالحة لبناء مساكن لحمسة ملايين عائلة ، وعرضت اللجنة الفرعية اقتراحا يقضى بأن يقتطع مبلغ ٥ كرور من الروبيات من المبلغ المقدر لامتلاك اراضى والذى يتكون من ١٥ كرورا من الروبيات لغرض توفير اماكن صالحة لبناء مساكن للعمال الزراعيين . ويجب الاحتفاظ بجزء آخر يتكون من ٥ كرور من الروبيات من المبلغ الكلى الذى يتمثل فى ١٠ كرور من الروبيات من أجل تحسين الظروف السكنية للطوائف والقبائل المنبوذة التى تم ادخالها فى الخطة الثالثة . وبهذه الطريقة يمكن أن نحصل على مبلغ ١٠ كرور لشراء الاراضى الصالحة واقامة منازل جديدة للعمال الزراعيين خلال فترة الخطة الثالثة .

ثالثا : يجب بذل أقصى مجهود ممكن لتوفير وظائف تكميلية للعمال الزراعيين فى الصناعات الريفية وصناعات الاكواخ والصناعات الصغيرة على أساس تعاونى . والامل معقود على أن توجه لجنة الصناعات القطنية والصناعات الريفية وبعض الشركات المركزية اهتماما خاصا لتنظيم هذه الصناعات الريفية لفائدة العمال الذين لا يملكون اراضى . ولن يتمكن العمال الزراعيون فى الريف من تحسين حالتهم الاقتصادية بطريقة ملموسة الا عن طريق مثل هذا البنين المتنوع للوظائف .

وأخيرا : وليس آخرأ تتجه النية الى القيام ببرنامج البرامج الريفية الخاصة فى طول البلاد وعرضها خلال فترة الخطة الثالثة بطريقة جماعية من أجل توفير فرص للتشغيل لكل هؤلاء العمال الزراعيين الذين يبحثون عن عمل لبعض الوقت أو كل الوقت ، وعلى وجه الخصوص فى الفصول الراكدة . والواقع انه قد تم البدء فى ٣٤ مشروعات ايداعيا للاستفادة الكاملة من الأيدي العاملة فى الريف فى ولايات مختلفة ومن المأمول أن تساعدنا التجربة المكتسبة من هذه المشروعات فى السير ببرنامج يشمل جميع

أنحاء البلاد من أجل توفير فرص تشغيل مناحبة لكل هؤلاء العمال العاطلين
والعمال الذين يعانون من البطالة الممتدة الراغبين في بذل مجهود جسدي
وذلك لقاء أعمار محددة •

ومن المتوقع أن تجتمع اللجنة الاستشارية المركزية عن العمال
الزراعيين التي شكلتها هيئة التخطيط تجتمع على الأقل مرة كل سنة
شهور لمراجعة البرامج المتعددة التي قامت بها حكومات الولاية من أجل
رفع اقتصاديات العمال الزراعيين • ولقد كان هدفنا كذلك الدعوة إلى
عقد مؤتمر نيابي مرة كل عام للوزراء المهتمين بالزراعة والخدمات الريفية
في الولايات المختلفة حتى يمكن لحكومات الولاية أن تستفيد من الدراسات
التي قامت بها اللجنة الاستشارية المركزية عن العمل الزراعي بأن تتبع
هذا البرنامج بطريقة منظمة • ومن المؤمل فيه أن كل حكومات الولايات
ستتخذ خطوات مبكرة لإقامة لجنة استشارية مماثلة عن طريق العمل
الزراعي في مناطقها حتى تضمن تعاون الموظفين غير الرسميين والرسميين
ليضمنوا نجاح البرامج المختلفة لرفع المستويات الاقتصادية للعمال
الزراعيين الذين يشكلون القطاعات الفقيرة في شعبنا الريفي والذين يمثلون
ربع إجمالي عددنا •

الفصل الثالث عشر

اقتصاديات التجارة الحكومية

من الواضح ان نجاح الخطة الخمسية الثالثة يعتمد أساسا على مقدرتنا على التحكم في اتجاه الاسعار عن طريق تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية مثل أسعار الاغذية والملابس . ولكي يتحقق هذا الهدف فمن الضروري زيادة انتاج الغلال وكذلك انتاج أنواع خشنة ومتوسطة من القماش . ولقد حددت الخطة الخمسية الثالثة عددا من البرامج سواء في الانتاج الزراعى أو الإنتاج الصناعى ، ونحن نأمل أن تتحقق كل هذه البرامج بنجاح لا لمجرد أن النقود المخصصة للبرامج المتنوعة قد تم انفاقها عن آخرها فقط ، وانما باحراز نتائج فعلية عن طريق التنظيم والادارة السليمة .

ولكن يجب أن يكون واضحا ان الانتاج الاضافى ، وبخاصة فى القطاع الزراعى ، يعتمد على عوامل عديدة طبيعية غير منظورة ، عوامل لا يمكن لابناء البشر أن يتحكموا فيها . ولذا ، فمن الضرورى تماما ، وضع خطة تخلق نوع معين من الاشراف المادى الاستراتيجى المميز ، وخاصة بالنسبة لتوزيع الغلال . هذا وجدير بالذكر أن سياسة اتجار الولايات فى الغلال تعنى اقامة نواة لمثل هذا الاشراف والذي يمكن الاستفادة منه الآن أو عندما يلزم الامر . ولسوء الحظ ، فقد اسيء فهم معنى اتجار الولايات لدرجة كبيرة بين جمهرة الناس . وهذا لا يعنى مطلقا أن العمل بأكمله فى تجارة الغلال سواء تجارة الجملة أو القطاعى سيتم على يد موظفى الحكومة وان كل تجار القطاع الخاص سوف يبعدون عن نشاطهم الحالى . ان الشكل الاخير لتجارة الولاية يصور شبكة من جمعيات التسويق التعاونية فى المناطق الحضرية حتى يمكن تقليل الاستغلال الاقتصادى الموجود والذي يقوم به الوسطاء الى أدنى حد ممكن . وستمارس الولاية خلال فترة الانتقال ، اشرافا قويا على تجارة الغلال بالجملة عن طريق نظام التجار المرخصين وذلك بوضع شروط محددة للرخصة ويجب تطبيق هذه الشروط بدقة . والاستراتيجية الكاملة لتجارة الولاية كما تصورتها حكومة الهند ومجلس التنمية القومى تقتضى تكوين احتياطى

مناسب ، وخاصة في احتياطي الارز الموجود بكميات ضئيلة والذي لا يمكن استيراده بكميات وافرة من الاسواق العاليه . ويجب على الحكومة الحصول على كميات كافية من الارز من الولايات والمناطق التي تملك فائضا منه ، وذلك بأسعار محددة ، وخاصة عندما تتوفر محاصيل جيدة وتمين الأسعار الى الانخفاض . ويجب أن تقوم الولاية بطرح هذا الفائض الداخلي في السوق ، وذلك في المناطق التي يوجد بها نقص وانتي تميل أسعارها الى الارتفاع .

وسياسة التأثير على السوق المفتوحة عن طريق طرح فائض مناسب ليعد وسيلة معروفة واستراتيجية تنبع في أغلب الدول التي يطلق عليها دولا رأسمالية . لذا ليس من الضروري أن تخطط بين سياسة قيام الدولة بشئون التجارة والافكار الاشتراكية ، وفي رأي أن سياسة الاشراف الاستراتيجي ، الانتقائي ، من أجل تثبيت أسعار البضائع الاستهلاكية الاساسية خلال فترة الخطة الثالثة هي شيء لا بد منه ، وكلما عجل عامة الشعب بالتسليم بها عاد ذلك بالنفع على كل من يهمهم الامر .

موجز القول ، ان قيام الولاية بالتعليمات التجارية يخدم غرضا مزدوجا ، فهو يساعد أولا على اعطاء معونة نقدية للزارعين وذلك بالا نسمح لاسعار الانتاج الزراعي أن تنخفض تحت المستوى المعقول . وهكذا ، فهي تساعد على دعم القوة المعنوية للزارعين وعلى ذلك ، فهي تساعد عملية زيادة الانتاج الزراعي . ثانيا ، فهي لا تسمح لاسعار استهلاك الغلال الاستهلاكية أن ترتفع عن المستوى المحدد ، وعلى ذلك فهي تساعد بطريقة فعالة على التحكم في اتجاه الاسعار . وكثر من ذلك ، أن الاشراف المختار لا يعنى على وجه الاطلاق الاشراف الكامل وفرض نظام البطاقات . ذلك أنه لا يمتنى سوى أن تمارس الاشراف على جهات استراتيجية متفرقة ، وخاصة تشرف على سعر البيع بالجملة .

ولذا فمن الخطأ البين أن نعتقد أن تجارة الولاية هي مثل أعلى خيالي ومبدأ نظري ، والواقع انه برنامج عملي جوهري ، بالرغم من ظهوره تحت عدد من الاسماء المختلفة ، فهو يتبع في أغلب دول العالم ، بما في ذلك الديمقراطيات الغربية واليابان واستراليا .

الفصل الرابع عشر

تربية الحيوانات ومنتجات الألبان

والواقع ان القيام بتربية الحيوانات بكفاءة يعتبر الآن جزءا لا يتجزأ من النظام السليم للزراعة فى بلد زراعى فى غالبيته مثل الهند ، التى يجب عليها الى حد كبير أن تعتمد ، على قوة الثيران الجيدة من أجل الانتاج الزراعى . لذا فانه من الضرورى فى ميدان فلاحة الارض ، أن تعتبر برامج تربية الحيوانات والحصول على منتجات الالبان ، جزءا لا يتجزأ للخطط المختلفة من أجل مضاعفة الانتاج الزراعى فى هذه البلاد . وعلى ذلك ، فقد تقرر الاتفاق على اعطاء الافضلية الاولى لبرامج تربية الحيوانات ومنتجات الالبان خلال فترة الخطة الثالثة . ومقابل المبلغ الذى يقدر بحوالى ٣٣ كرورا من الروبيات خلال الخطة الثانية والذى أنفق على خطط تربية الحيوانات ومنتجات الالبان ، نجد انه قد تم تخصيص مبلغ قدره ٩٠ كرورا من الروبيات من أجل هذه المشروعات خلال الخطة الثالثة . وقد اعترضا أن نقوم بتنفيذ عدد من الخطط المختلفة التى تختص بتحسين أنواع المواشى فى طول البلاد وعرضها خلال الخطة الخمسية التالية ، حتى يصبح فى امكان الزارعين الهنود أن يضمّنوا الحصول على ثيران قوية وسليمة من أجل القيام بأعمالهم الزراعية الى جانب انتاج البان جيدة حتى يمكن أن تكفى شعبنا الآخذ فى الازدياد فى كل من المناطق الريفية وكذلك المناطق الحضرية .

ولقد تم الشروع فى سياسة التوليد انتى قام بوضعها المشرفون على هذه العملية ، وقبلتها الحكومة المركزية وحكومات الولايات فى الخطة الثانية . . فيما يتعلق بدواب الحمل الجيدة . كان الهدف هو مضاعفة قدرتها على انتاج الالبان الى أقصى حد ممكن بدون اضمحلاف قدرتها الجسمانية على العمل فى الحقول . . اما فى حالة الحيوانات الاخرى ، فاننا نبذل كل جهودنا لتحسين قدرتها على انتاج الالبان بأقصى قدر نستطيعه ، وذلك بتهجينها بسلالات ممتازة . . وبالاختصار فانه فى نيتنا أن نطور ونحسن « السلالات » التى تخدم غرضين ، والتى تعمل على توفير ثيران جيدة من أجل الحرث ، وكذلك من أجل توفير كميات كافية

من الألبان تصلح غذاء جيدا يقى شعبنا ٠٠ ونحن نأمل فى أن نطبق هذه السياسة فى مختلف أجزاء البلاد بمزيد من الكفاية والتنظيم ، وذلك خلال الخطوة الثالثة .

فقد أصبحت الهند حاليا تملك أعدادا هائلة من الماشية ، وبازدياد الضغط على الاراضى نتيجة لكثرة السكان ، سيصبح من الصعير بالنسبة لنا الاحتفاظ بنوعين من الماشية نوع من أجل انتاج ثيران قوية وصانحة للقيام بالشمثون الزراعية ، ونوع آخر من أجل انتاج كميات كبيرة من الالبان ٠٠ ولذا فمن المهم بالنسبة لنا أن نركز اهتمامنا ومجهوداتنا على تربية السلالات ذات الاغراض المزدوجة فى مناطق مختلفة من البلاد .

ومن الواضح الجلى ، من وجهة النظر هذه ، انه يجب علينا أن نبذل اهتماما أكثر لتوليد الإبقار الجيدة فى الهند وذلك لان الجاموس يعتبر أساسا ، حيوانا ذا غرض واحد ، فيما عدا بعض المناطق المعينة مثل شاتزجاره ٠ ولا يجب أن ينظر الى خطط تحسين أنواع البقر من أية زاوية عاطفية ٠ وأنا مقتنع اقتناعا كليا أنه من وجهة النظر العملية والمطقية ان السلالة ذات الغرضين فى بلدنا لهى امر فى غاية من الاهمية من أجل التنمية السليمة فى الزراعة خاصة والاقتصاد الريفى عامة . ولذا ، فانا أعلق أملا كبيرا فى أن كل حكومات الولايات ستعطى الاولوية للمشروعات المختلفة فى تربية الحيوانات خلال فترة الخطوة الثالثة والتي تهدف من ذلك الى ضمان النجاح لبرامج انتاجهم الزراعى .

وتبقى كلمة عن خطط انتاج الالبان ٠ وكما أشرت سابقا ، إن برنامجنا من أجل تطوير انتاج الالبان يجب أن يكون وثيق الصلة مع برامج تربية الحيوانات والبرامج الزراعية ٠ ويجب أن يكون هدفنا الاساسى من أجل برامج تطوير انتاج الالبان ، هو جمع الفائض من الالبان فى المناطق الريفية المحيطة عن طريق التعاونيات وأن نمثل على ترتيب تسويقها المنتظم فى المناطق الحضرية عن طريق التعاونيات الاستهلاكية ، حتى يتمكن الزارع من الاحتفاظ بحيواناته ذات الاغراض المزدوجة بكفاءة بأن يحصل على ثيران جيدة لاستخدامها فى أعمال الحرث والتخلص من الفائض من اللبن السائل عن طريق أسلوب للتسويق منتظما تنظيما دقيقا فى المناطق الحضرية ٠ ولا يمكننا النجاح فى رفع نتاجنا من الزراعة ، وبالتالي النهوض بمستويات المعيشة لمجموع شعبنا فى الريف ، الا عن طريق مثل هذه العملية المتكاملة من الزراعة وتربية الحيوانات وانتاج الالبان ٠ أما اذا استمررنا فى النظر الى الخطط المختلفة لتربية الحيوانات وانتاج الالبان كل على حدة ولم نعمل على ربطها بطريقة فعالة مع الحياة الاقتصادية للسكان الزراعيين ، فسيصبح من المستحيل بالنسبة لنا أن

نحصل على أقصى فائدة من كل هذه المشروعات • والواقع اننا نجد أن فصل مشروعات تربية الحيوانات وانتاج الالبان عن المشروعات الزراعية سبلحق لا محالة أضرارا دائمة لاسلوب الزراعة السليمة الجيدة •

ولذا ، فأنا أحث كل حكومات الولايات أن تعطى اهتماما كاملا لهذا المظهر من المشكلة ، وأن تضع برامجها من أجل تربية الحيوانات وانتاج الالبان خلال الخطة الخمسية الثالثة بطريقة تعمل على وضع المصالح الحيوية للزارعين الهنود في الاعتبار الدائم •

الفصل الخامس عشر

سياستنا المتعلقة بالأرض

بنيت السياسة المتعلقة بالأرض ، كما صيغت في الخطط الخمسية الأولى والثانية ، على اعتبارين :

١ - انتاج زراعى أكبر .

٢ - عدالة اقتصادية واجتماعية .

وتبدى هيئة التخطيط رأيا قاطعا تشير فيه بأن التأخير في اتمام استصلاح الاراضى سيعرق الانتاج فى انقطاع الزراعى . ولقد تم وضع برنامج استصلاح الاراضى بطريقة تجعل من الممكن للرجل الذى يفلح الارض بمزيد من الاهتمام والحماسة . ووجود الوسطاء فيما بين الزارع الفعل والولاية يعطل عملية زيادة الانتاج فى الارض . وهذا هو السبب الذى جعل هيئة التخطيط تضع فى اعتبارها ان الاشخاص الذين يفلحون الارض يجب أن يصبحوا هم ملاك الارض . وتهدف عملية إلغاء الوسطاء الى أن تكفل للزارع حقه فى النظام الزراعى وتزويده بمزيد من البواعث من أجل مضاعفة الانتاج الزراعى وبمعنى آخر يجب أن نحقق للمستأجرين الحاليين اتصالا مباشرا مع الولاية ويجب وضع نهاية للعلاقة بين المالك والمستأجر تمهيدا لخلق اقتصاد ريفى مستقر .

ومن المستحسن من وجهة نظر العدالة الاقتصادية والاجتماعية تقليل التفاوت الموجود فى ملكية الارض . ولذا ، فقد كان من رأى هيئة التخطيط انه من الواجب تحديد كمية الارض التى يمكن للفرد أن يمتلكها سواء فى الحاضر أو فى المستقبل . وعلى ذلك ، فقد وضعت شروطا لفرض حد أقصى فى ظل الخطة الخمسية الثانية للممتلكات الحالية وكذلك ممتلكات المستقبل . غير أن الخطة الثانية نصت على اعفاءات معينة من فرض الحد الاقصى المبدئى من أجل منع أى هبوط فى الانتاج . مثال هذا انه تم استخلاص الشاى والبن وزراعة المطاط والبساتين والمزارع المتخصصة فى توليد الماشية ، وانتاج الالبان . وجز الصوف ، ومزارع

تقصب السكر التي تقوم بتشغيلها مصانع السكر ، والمزارع التي تدار بكفاءة والتي تتكون من مجاميع محكمة وتستلزم الاستثمار الضخم أو التحسينات البناية الدائمة ثم استخلاص كل هذه الاشياء من مجال الحد الأقصى المفروض .

والفكرة الأساسية هي أنه بينما نحاول جادين تقليل التباين بين حجم الممتلكات في المناطق الريفية بشكل متزايد ، فلا يجب اتخاذ أية خطوات يمكن أن تعرقل الانتاج الزراعي بأى حال من الأحوال .

وفي الوقت الحالي ، توجد مناطق شاسعة من الاراضى فى حيازة ملاك لا ينصفون الارض التي توجد تحت اشرافهم . ولذلك ، فليس من حق هؤلاء الاشخاص الاحتفاظ بمثل هذه الاراضى الموجودة فى حيازتهم، وعلى الولاية أن تتقدم وتستولى على تلك الاراضى وتعمل على توزيعها بين الاشخاص الذين على استعداد لان يقوموا بزراعتها بطريقة أكثر كفاءة . ولكن المزارع التي تدار بكفاءة والتي اقتضت استثمارات ضخمة مستمرة، والتي تستطيع أن تنتج كميات أكثر من المعدل الذى ينتجه الاكر عادة ، هذه المزارع ليس من الداعى توزيعها .

وليس صحيحا أيضا أن نقول ان هيئة التخطيط ترغب فى تقييد الدخول الريفية . ولا يعنى فرض حد أقصى للاراضى ، ان كل عائلة فى المناطق الريفية لن تستطيع ان تبجنى أكثر من المستوى المعلن من الدخل، والواقع انه ما أن يعاد توزيع الاراضى تبعاً للبرنامج الذى تصوره الخطة فان كل مزارع يجب عليه أن يبذل كل محاولة ممكنة للعمل على زيادة دخل الاكر . وعلاوة على ذلك ، فان الخطة تصور انشاء الصناعات الريفية الصغيرة وصناعات الاكواخ فى المناطق الريفية على نطاق واسع حتى تكون هناك شبكة من الحقول والمصانع الصغيرة فى طول البلاد وعرضها ، وستكون لهذه الصناعات الصغيرة فائدة كبيرة فى زيادة الدخول الريفية بأن تقوم بطور الاعمال الثانوية .

غير ان هذا لا يعنى حظلقا أنه يجب قيام أية محاولة لتحديد الدخول من الاراضى أو الممتلكات الحضرية . ويجب أن تتطرق عملية اقامة مجتمع اشتراكى الى كل قطاعات الاقتصاد القومى . ولقد اتخذت الحكومة بالفعل عدة خطوات لتحديد الاشراف على الدخول والممتلكات فى المناطق الحضرية بفرض رسوم على الضياع وفرض الضرائب على الثروة والمصرفات والنسج ، ومضاعفة الرسوم المفروضة على ضريبة الدخل وفرض ضرائب عالية على الدخول المرتفعة . ولقد تم اصلاح قانون الشركات فى مواضع عدة من أجل القضاء على اضرار نظام الاجهزة الادارية

غير أنه سيتم اتخاذ بضع خطوات أخرى لازالة التفاوت الموجود.
حاليا بين الدخول فى الاماكن الحضرية ، وكذلك العمل على التخلص من.
الثغرة الموجودة بين مستويات المعيشة فى الريف ومستويات المعيشة فى
الحضر . وعلى سبيل المثال ، يجب فرض حد أقصى على ممتلكات الاراضى.
فى الحضر وخاصة بالقرب من المدن النامية. .

ويجب أن يقوم النموذج النهائى للزراعة فى الهند على المبادئ.
التعاونية ، تبعا لاتجاهات هيئة التخطيط . ولقد ظلت الممتلكات الزراعية
الصغيرة التى تتكلف الكثير ، ظلت من أعقد المشاكل فى تنمية الاقتصاد.
الريفى فى هذا البلد وما أن تصبح الغالبية العظمى من المزارعين مالكة
مستقلة للأرض فإن البرامج الخاصة بتدعيم الممتلكات تصبح غاية فى
الاهمية . والخطوة التى تأتى بعد التدعيم يجب أن تتمثل فى توفير
خدمات تعاونية فى مجالات مختلفة من الزراعة مثل حثرت الأرض.
وتسميدها ، وعمليات الرى ، والحصاد والتسويق . ومن الممكن أن تقود
الخدمات التعاونية فى النهاية الى الزراعة التعاونية حيث يقوم المزارعون
بضم أراضهم معا من أجل الفلاحة المشتركة ، مع الاحتفاظ بحقوق ملكيتهم
فى الوقت نفسه والحصول على حصصهم تبعا لحجم أراضهم . وعلاوة على
ذلك ، فإن كل المزارعين سيحصلون على أتعابهم تبعا لعدد ساعات العمل
التي ينفقونها فى العمليات الزراعية . ومن الطبيعى أن يصبح مثل هذه
المزارع الجماعية التعاونية أسهل بكثير فى القرى التعاونية حيث يتنازل
المزارعون الافراد عن حقوقهم الشخصية لصالح المجتمع المحلى كله . ومن
الممكن كذلك محاولة اجراء مثل هذه التجارب على الاراضى التى تم استصلاحها
حديثا ، وحيث يمكن ضمان استثمار مناسب من أجل التحسينات الزراعية .
ومن الممكن أن تدر مثل هذه المزارع التعاونية فوائد اقتصادية كبيرة وتوفر
لكل المزارعين الذين يقومون فى الوقت الحالى بزراعة أراض غير اقتصادية ،
أراض لا تستطيع أن تدر أى فائض كبير يمكن استثماره . وفى بلد متخلف
كالهند لن يتيسر تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة الا بتحقيق فائض
زراعى يمكن استغلاله فى الادخار والاستثمار . وهتا نجد أن الاسلوب
التعاونى هو السبيل الوحيد الى الشروط الكفيلة بتكوين رأس المال .

ويجب اتباع نفس المبادئ التعاونية كذلك فى القطاع الصناعى ،
وخاصة فى الصناعات الصغيرة والريفية والصناعات التى تقوم فى الاكواخ .
وحتى فى القطاع الصناعى الكبير ، لا يوجد أدنى سبب يمنع الاسلوب
التعاونى من أن يدخل فى عدد من المؤسسات . وعندما يصبح العمال
أنفسهم ملاكاً لادوات الانتاج ، فإن الصراع الحالى بين رأس المال والعمل
سوف يختفى الى حد كبير .

ولا يمكن اقامة كومنولث تعاونى اشتراكى الا اذا ادخلنا المبادئ التعاونية فى كل قطاعات الاقتصاد القومى الذى يتضمن الزراعة والصناعة والتجارة والاتجار . وقرار مجلس التنمية العمومى الذى يشير الى فرض اشراف على تجارة الفلال بالجملة لهو خطوة تجاه ملء الفراغ فى اقامة اقتصاد عادل على أساس سليم . والاشتراكية كما تصورها المسئولون فى الهند ، لا تعنى خلق بيروقراطية شاسعة الارزاء تعوق روح المبادرة والخلق عند الناس ومن الضروري ان تتضمن الاشتراكية الهندية التوسع فى القطاع التعاونى فى مجالات مختلفة للنشاط القومى .

ومما يثلج الصدر ، أن نعرف أن كل الولايات ترغب بشسدة فى اتمام سن القوانين التى تختص بالاراضى على وجه السرعة . ومن الطبيعى أن أى تأخير فى سن القوانين الضرورية سيجعل عدم الثقة الموجودة فى عقول الملاك تبقى وتستمر . ومن المؤكد أن عدم الثقة هذه تشكل ضررا كبيرا على مصالح الانتاج الزراعى الكبير . وما أن يتم سن القوانين الخاصة بالاراضى وما أن يتم تنفيذها بطريقة معقولة ، حتى تختفى هذه البلبلة ، ويستطيع المزارعون الاستقرار فى اراضيهام مع شعورهم بالامان ويشعرون كذلك بالاهتمام الكامل فى عملهم . ولا يجب الاقدام على اية محاولة اخرى لبلبله طريقة ملكية الاراضى فى المستقبل القريب .

وأنا أمل من صميم قلبى أن يتوقف الجدل القائم ، حول استصلاح الاراضى وأن يخلق الجو الملائم لبذل كل ما فى طاقتنا المضاعفة الانتاج الزراعى الذى يعتمد عليه ، أولا وأخيرا ، مستقبل الهند كله .

الفصل السادس عشر

التخطيط من القاعدة

ولقد لغت مستر نهرو رئيس الوزراء النظر في رسالة موجهة الى مؤتمر اخصائى القرية الاجتماعيين لعموم الهند : « قد يبدو مفهوم فينوبا للمجتمع المثالى شاذاً نوعاً بالنسبة لكثيرين منا، ومع هذا فان هذا المفهوم افضل من مفاهيم كثيرة نستخدمها . والواقع أننى تجنبت استخدام هذا المفهوم لاننا لسنا مؤهلين لاستخدامه ولا أريد استغلال كلمة أو فكرة نبيلة » . وعند الاشارة بمآثر اشاريا فينوبا الجليلت قال رئيس الوزراء : « انه فى غمار الاضطراب الذى يسود جميع أنحاء الهند والحماسة من أجل العمل لتنفيذ الخطة الخمسية ، ومن أجل تحسين زراعتنا ، واقامة صناعات كبيرة وأوجه نشاط صغيرة من أجل الاصلاح والرفاهية الاجتماعية ، كذلك الجدل السياسى والاقتصادى ، أو المناقشات حول اختلافات اللغة أو حدود الولايات ، وفى غمار الميول المفككة والنداءات من أجل الوحدة ، وبين خيبة الأمل وعدم التوافق - وبالاختصار فوسط المسرح المضطرب الحيوى الذى يحتل الهند اليوم، نجد ان كيان فينوبا النحيل يقف كالصخرة العاتية ، وتظهر رفته وتواضعه ، ولكن فى الوقت نفسه نرى فيه شيئاً من قوة ماضى الهند الطويل الحافل وكذلك نرى فى عينيه شيئاً من صورة المستقبل » .

وخلال حديثه لمؤتمر اخصائى القرية الاجتماعيين اكد اشاريا فينوبا بهائى الحاجة للتخطيط من القاعدة من القرية الى مافوق .

وقد اشار فينوبا الى انهم المستحيل بالنسبة لدلهى ان يقوم بعمل تخطيط للقرى العديدة الموجودة فى طول البلاد وعرضها . ولقد عضد رئيس الوزراء هذه الفكرة بالذات وشرح تمضيده هذا بأن ذكر امام مؤتمر صحفى فى عهد قريب فى دلهى بأنه مقتنع اقتناعاً تاماً بأنه « لا يمكن تنفيذ التخطيط الفعال عن طريق الحكومة أو عن طريق وكالة حكومية وحدها . فاذا أردنا أن تكون الخطة ذات تأثير كبير وإذا أردنا لها أن تنتشر فى طول البلاد وعرضها ، فعليها أن تشرك الآخرين - أى

تشارك الشعب - بما في ذلك القرى نفسها ، ولقد أضاف رئيس الوزراء : « من الواضح أن أى تخطيط تريد أن تصل به إلى مستوى القرية لا يمكن أن يقوم بطريقة بيروقراطية ويبدأ من القمة . فمن الطبيعي أن تقوم البيروقراطية بعملها المعتاد ، ولا سبيل أمامنا لنقد البيروقراطية ذلك لأن العالم أصبح أكثر بيروقراطية عن ذي قبل . فإذا ما قامت البيروقراطية بتأدية عملها بنفسها ، فإنها بذلك تشكل خطرا كبيرا ، ولكن إذا ما أدت واجبها بالاشتراك مع الشعب ، مثلما يحدث في التعاون والمساعدة المتبادلة ، فهي بذلك تصبح شيئا مفيدا وجيدا » .

والنقاط التى أثارها نهرو رئيس الوزراء ، وإشاريا فينوبا بهاف تستحق الاهتمام الزائد من جميع الأشخاص الذين يهتمون بنجاح التخطيط الاقتصادى فى الهند . ولقد أبدى مؤتمّر تنمية المجتمع المحلى اهتماما كبيرا بالحاجة الملحة إلى التحكم فى التعاون الاختيارى لمختلف منظمات القرية مثل مجالس القرية ، والجمعية التعاونية والمدرسة . وأكدت اللجنة الخاصة بمشروعات الحطة تحت رئاسة شرى بالوانتر ميهتا ، الرغبة فى إقامة إدارة لامركزية على أساس مجالس الاقليم جنباً إلى جنب مع تخويل سلطات كبيرة لمجتمعات القرية المحلية . وهذه المسألة تستوجب اهتماما جادا منا حتى إذا نظرنا إليها من وجهة النظر العملية . ومن المستحيل لإدارة مركزية أو لهيئة التخطيط فى بلد متخلف اقتصاديا كاليهند ، بلد يتصف بالتضخم الهائل فى سكانه واتساع أراضيه ، من المستحيل أن يحقق لكل قرية خطة تنمية شاملة تمشى ومطالبها المحلية .

وليس من شك فى أن الناس يهتمون بالمشروعات الضخمة مثل الطاقة ، وأعمال الرى ، وطرق المواصلات والصناعات الثقيلة ولكننا نجد أن الشعب يهتم أكثر بخططهم ومشروعاتهم المحلية التى تحقق احتياجاتهم المباشرة التى يشعرون بها تحت سمعهم وبصرهم . وإذا نظرنا إلى خطة مشروعات التنمية المحلية من وجهة النظر هذه ، وجدنا أنها أحرزت نجاحا كبيرا .

ومن الضرورى أن تقوم هذه المشروعات بتوسيع مجالها وتعمل على توفير تسهيلات أكبر لمجتمعات القرية المحلية حتى يمكنها أن تخطط من أجل نفسها وتقرر أولويتها .

ومما يثير الفبطة فى النفوس ملاحظة أن غالبية حكومات الولايات تهتم اليوم بصفة أكبر بدور مجالس القرية فى إنجاز المشروعات المختلفة .

ولأن يصبح فى الاستطاعة تحقيق الهدف الجمعى الا اذا حدث تغير واضح فى الموقف الذى يتخذه الموظفون المسئولون - علينا جميعا أن ندرك ان التخطيط الديمقراطى لا يمكن أن يحرز نجاسا الا اذا تم تخطيطه من الشعب ، بواسطة الشعب ومن أجل الشعب . • وعلاوة على ذلك فان جوهر الديمقراطية تعتمد أولا وأخيرا على احترام كامل لشخصية الشعب . • واذا لم تنتقل السلطات الكبيرة الى الشعب ، واذا لم تتح فرص كبيرة لهم من أجل القيام بمسئولياتهم ، فان ذلك لن يمكنهم من تنمية قسوة دافعة مناسبة ومسعة حيلة على قدر الامكان وكذلك لن تمكنهم من تطوير معنى الواجب المدنى بين جماعات الشعب . • ومن واجب المسئولين عن التخطيط فى ظل النظم الديمقراطية ، أن يعطوا الأولوية لتنمية الخامة البشرية . • واذا ما تعرض الكائن البشرى فى البلدان الديمقراطية للشلل ، ولم يسمح له ، أو لها ، بتطوير امكانياته فلن يكون هنالك أى مجال لكى نأمل فى نجاح التخطيط . •

وعلى كل حال ، فان هذا لا يضى مطلقا ، أنه من الواجب علينا أن نشجع مجتمعات القرية المحلية على أن تصبح وحدات معزولة وأن تصبح غير منتمية لباقي البلاد . • ولقد ظهر تنسيق مناسب بين مجتمعات القرية المحلية والمجالس المحلية وبين الهيئات الأكثر اتساعا التى تشمل الاقليم والمقاطعة . • ومن الطبيعى أن نجد فوق مجالس القرية المحلية ومجالس المقاطعة المحلية ومجالس الاقليم المحلية ، ثم تأتى بعد ذلك حكومة الولاية وحكومة الاتحاد . • ولكن يجب أن يتركز العمل الاساسى للمجالس المحلية الكبيرة فى الاشراف العام والتوجيه والتنسيق . • ويجب أن نعمل على اشعار القرى والمدن بالحماسة فى الاعتماد على مصادره الخاصة وعلى الايدى العاملة الموجودة لديهم من أجل اتمام خطط التنمية المختلفة . • فعلى سبيل المثال ، ليس فى الامكان ايجاد حل لمشكلة البطالة والبطالة المقننة عن طريق هيئة التخطيط فى دلهى . • فاذا ما طلب من كل مجتمع محلى فى القرية أن يضع خططا من أجل ايجاد حل للتشغيل الكامل فى منطقته ، فسيصبح فى استطاعة الشعب أن يستوعب كل الايدى العاملة العاطلة فى مجالات عديدة للنشاط تحت اشرافهم الخاص . • ونحن نجد ، فى أحسن الاحوال أن الاقليم هو وحدة هذا التخطيط . • غير أنه يكاد يستحيل على السلطة المركزية أن تضع تخطيطا لاصلاح شامل مفصل فى التجوع الثانية التى لا يمكن للدائرة أن تفصل اليها فى عدد من شهور العام . •

وعلى ذلك ، فان المثل الاعلى للمجتمع المثالى ، يؤكد الحاجة الى تحقيق الرفاهية للجميع عن طريق صيغ السلطة السياسية والاقتصادية بالصفة اللامركزية بدرجة كبيرة . • ولقد اخبرنا غاندى فى مرات عدة أن الاستقلال السياسى لن يكون ذا أهمية كبيرة ان لم توجد شعلة الحرية

في كل قرية ونجع في الهند ولقد اتفق رأي رئيس الوزراء ووزارة تنمية المجتمع المحلي مع هذا الرأي اتفاقا كلياً . وبالرغم من أننا في الغالب لا نستعمل كلمة المجتمع المثالي في خططنا ، يجب أن يكون واضحاً أن اتجاه تخطيطنا الاشتراكي يجب أن يكون من أجل إتمام المثل الأعلى للمجتمع المثالي بأقصى ما يمكن من سرعة . ومن الممكن أن يستحيل إتمام نظام اجتماعي للمجتمع المثالي في المستقبل القريب . ولكن يجب أن يكون هدفنا واتجاهنا واضحين لكل فرد منا . ولا يجب أن نسمح للقلق والاضطراب أن ينفذ إلى عقولنا في أنه يجب على الهند أن تطور نموذج المجتمع المثالي من حيث الديمقراطية والتخطيط القائمين على اللامركزية والتعاون المتبادل والوسائل السلمية . ويجب التشديد والتصميم على عدم تشجيع كل المحاولات التي ترمي إلى المركزية واستخدام وسائل العنف والصراع الداخلي .

ولا يوجد أدنى مبرر يدفع للهند إلى تقليد نظم التخطيط القائمة في البلدان الأخرى ، سواء القائمة منها في الدول الغربية أو في الدول ذات النظام الاستبدادي . فعندنا حضارتنا وثقافتنا الموروثة من العصور الفائرة ، ويتمين علينا أن نخطط لأنفسنا وجنودنا ممتدة في أعماق تربتنا . ومن الطبيعي ، علينا بالطبع أن نكون على استعداد دائم لكي نتعلم من خبرة البلدان الأخرى في أي جزء من أجزاء العالم . ولكن من الواجب ألا نفقد الروابط التي تربطنا ببيئتنا ، وألا نتوه في خضم الآراء المستوردة من الخارج . فإذا ما تعمقنا في تراثنا القديم ، وفي الوقت نفسه نحفظ بعقولنا متفتحة حتى نتعلم من الآخرين ، فسيكون في استطاعتنا أن تطور نظامنا سياسياً واقتصادياً سيكون مصدر الهام بالنسبة للدول الأخرى .

الفصل السابع عشر

المشاكل الريفية وتنمية المجتمع المحلي

وفي خضم مناقشاتنا للمشاكل المختلفة التي تتصل بتنمية الريف ومشروعات المجتمع المحلي في بلدنا ، يكون من الخطأ أن نتخطى المبادئ الأساسية في بناء القرية ، تلك المبادئ التي أكدها غاندي تأكيداً قاطعاً في كل أعماله العامة التي قام بها منذ عام ١٩٢٠ . وعلى المسؤولين والاختصاصيين الاجتماعيين المتصلين بأوجه النشاط الريفي في الهند أن يتذكروا أن مشاكلنا لا يمكن حلها بطريقة سليمة عن طريق تقليد الخبرات التي اكتسبتها الدول الأخرى بوساطة حركة تنمية المجتمع المحلي . ومن أجل نجاح تنمية المجتمع المحلي في الهند على أساس ثابت لا يتغير ، فإنه يجب أن يتم بوحى من ظروفنا الخاصة وعلى أساس التقاليد الخاصة بنا . والخبرة في مختلف أوجه الحياة الريفية . فمن الواجب على كل العاملين في تنمية المجتمع المحلي ، من وجهة النظر هذه أن يدرسوا آراء غاندي حول المشاكل المختلفة الخاصة بالمعاداة بناء الريف دراسة وافية وعميقة . وليس عندى أدنى شك في أن مثل هذه الدراسة لأفكار غاندي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مناهج معاهد التدريب على مختلف المستويات تحت إشراف وزارة تنمية المجتمع المحلي والتعاون . ولا يجب أن ينظر إلى حركة تنمية المجتمع على أنها نوع من النظم الأجنبية المفروضة ، إذ يجب أن تنبع من خبرتنا الخاصة بنا في العمل الريفي في ظل التوجيه المرموق للمهاتما غاندي . ولو أعطينا آراء غاندي الخاصة وخبرته في هذا المجال فسنكون بذلك قد عرضنا أنفسنا للخطر .

وكان غاندي يؤكد دائماً الحاجة إلى بناء حساسة المجتمعات المحلية للقرية الهندية من القاعدة إلى القمة . ولذا فإن خطة مجلس المحافظة الذي تم إدخالها الآن إلى ولايات مختلفة من الاتحاد الهندي ، تعتبر كخطوة في الاتجاه السليم . وإذا ماتم تنفيذها بعناية وحساسية مناسبتين ، فإن إدخال مجلس المحافظة في كل أنحاء البلاد يستطيع أن يقودنا بالتدريج تجاه فكرة مجلس القرية المنتخب كما صورها غاندي . غير أنه يتعين علينا أن نوجه اهتماماً خاصاً إلى تطوير الحياة المشتركة للمجتمعات المحلية في

القرية الهندية على أساس علم وجود النظام غير الحزبي حتى يمكن مناقشة المشاكل المحلية للتخطيط والتنمية مع مجالس القرى على أساس المجتمع المحلي العريض . ومن الواضح الجلي ان عملية تطوير المنظمات الديمقراطية غير الحزبية على مستوى القرية ستكون عملية شاقة ولكننى مقتنع أشد الاقتناع أنه اذا تورطت مجالس القرى مباشرة فى سياسات حزبية ضيقة الأفق أثناء انتخاباتها وفى أثناء قيامها بأعمالها اليومية فإن مجلس المحافظة سيميل الى تحطيم حياة المجتمع المحلي فيها .

وان نجاح مجلس المحافظة سيعتمد اعتمادا كبيرا على مدى قدرتنا على نشر شبكه من الصناعات الريفية الصغيرة والصناعات القائمة فى الاكواخ فى جميع أنحاء البلاد بطريقة غير مركزية . ولن يكون فى إمكان مجرد التحول أو اللامركزية المجردة للسلطة السياسية فى شكل مجالس القرى ، أن تنشئ منظمات ديمقراطية من القواعد بدون الالتجاء الى لامركزية السلطة الاقتصادية المنظمة والتي تتمتع بحيوية على شكل عدد من وحدات العمليات التعاونية أو الصناعات الريفية التى تملس الحياة الريفية فى جهات كثيرة . وبمعنى آخر لن يكون فى الامكان جعل مجلس المحافظة حقيقة واقعية الا اذا تبعه لامركزية فى التصنيع .

والى جانب ادخال مجلس المحافظة على مستوى مجالس ريفية عديدة فى البلد ، فقد وجهنا اهتماما كبيرا الى تطوير حركة تعاونية سليمة خلال فترة الخطة الثالثة . ومن الضروري أن تصبح مجالس القرى وتعاونيات القرى المودين الاساسيين فى تنمية مجتمعنا المحلي . ويجب أن تصبح انخدمات التعاونية فى كل قرية منظمة ذات قاعدة عريضة وتشمل فى الغالب كل الاسر ، وتتعامل مع كل المشاكل الاقتصادية التى تواجه رجال الزراعة فى الهند . ويجب اعادة بناء الحركة التعاونية على أسس ناجحة وعلى أساس من الاعتماد الذاتى ، وعلى عنصر المبادرة المحلي والجهود الذى يبذله المجتمع المحلي . ومن الواجب بذل مجهودات خاصة لتوفير القروض الضرورية للقطاعات الأكثر فقرا من الشعب الريفى ، هذه القطاعات التى ظلت زمنا بعيدا ، لا تمسها مجهوداتنا من أجل التنمية .

وانا مقتنع تماما بأن الطريقة الوحيدة الفعالة لمساعدة صغار المزارعين فى الهند الذين يمتلكون أجزاء محدودة من الارض هو ادخال الزراعة التعاونية كجزء لا يتجزأ من برامج تنمية مجتمعنا المحلي . ومن الضرورى أن يتم النشاط الزراعى التعاونى بطريقة اختيارية وأن يصدر عن الاقتناع الكامل من ناحية المزارعين . وهذه الطريقة ستحتاج الى دعابة تعليمية شديدة واثبات عملي بخصوص الفائدة الاقتصادية لنظم المزارع التعاونية . فاذا ما أقتنع المزارع الهندى اقتناعا حقيقيا بأن

الزراعة التعاونية تعمل على منفعتها الحقيقية فانه سيتمجه الى هذه النظم المتطورة بدون أدنى متاعب . وعلى ذلك ، فمن واجبنا ان نسعى في الوقت الحالى للتركيز على احراز النجاح المطلق للمشروعات الريادية التى تختص بالمزارع التعاونية التى قد تم البدء فيها فى ولايات مختلفة من البلاد . وتعلق هيئة التخطيط أهمية كبرى على طابع المزارع التعاونية فى المراحل الاولى . وعلى كل حال ، فنحن نتوقع أنه بنجاح المشروعات الريادية ، فسيحقق إقامة عدد كبير من المزارع التعاونية الجيدة فى أجزاء مختلفة من البلاد خلال السنوات الخمس القادمة . وبالإضافة الى المشروعات الريادية التى يبلغ عددها ٣٢٠٠ مشروع ، اعتزمت هيئة التخطيط خلال الخطة الخمسية الثالثة انشاء حوالى ١٠٠٠٠ مزرعة تعاونية جديدة فى ولايات مختلفة من الاتحاد الهندى .

وعلى كل حال ، فمن الواجب أن نضع نصب أعيننا على الدوام أن الهدف الاساسى للمزارع التعاونية ، شأنها شأن حركة تنمية المجتمع المحلى على وجه العموم ، هو العمل على زيادة الانتاج الزراعى وبالتالى رفع مستويات المعيشة لجموع شعبنا . ولذا فان نجاح حركة تنمية المجتمع المحلى فى المستقبل ، سيعتمد عليها فى الغالب بمدى المكاسب الفعلية التى حصلت عليها مزارع القرية فى الوحدات والاقاليم المختلفة . وسيقتضى الأمر اتخاذ خطوات مناسبة لتقدير الزيادة فى كمية الغدان للمحاصيل المختلفة فى كل قرية أو وحدة ، حتى يصبح فى الامكان تشجيع هؤلاء المسئولين عن وحدات تنمية المجتمع المحلى الذين يقومون بعملهم خير قيام ، وأن نلوم أولئك الذين فشلوا فى الاضطلاع بمسئولياتهم الاساسية .

الفصل الثامن عشر

أسس تنمية المجتمع المحلي

ولقد أكد رئيس الوزراء مرات ومرات الحاجة الى اتاحة حركة تنمية المجتمع المحلي فى الهند على أساس الدعامات الثلاث وهى مجالس القرية وتعاونيات القرية ومدارس القرية . ومن الضروري أن نعرف أن نصيحة رئيس الوزراء فيما يختص بالتقدم الذى أحرزته تنمية المجتمع المحلي يتم تنفيذها بالطريقة السليمة سواء على يد الموظفين المسئولين أو غير المسئولين .

ووفقا لخطة مجلس المحافظة فإن مجالس القرى ومجالس الوحدات خلال الخطة الخمسية الثالثة ستتمتع بسلطات ضخمة حتى يمكنها تحضير وتنفيذ الخطط المحلية وفقا للأسبقية المحلية . ولقد قامت وزارة تنمية المجتمع المحلي والتعاون وهيئة التخطيط حاليا بإرسال التوجيهات الضرورية لكل حكومات الولايات كى تعتبر الوحدة كجزء من وحدات التخطيط والتنمية عن طريق تجميع كل رءوس أموال المصالح المختلفة على مستوى الوحدة ، بالإضافة الى المبالغ التى خصصت فى ميزانية المشروعات وذلك لكى نضمن وجود ترابط أفضل وتحقيق سريع لمشروعات التنمية المختلفة . ومن الضروري أن تبادر كافة الولايات الى اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ هذه التوصيات داخل مناطقها ، وذلك بتحويل سلطات كبيرة لمجالس القرى ومجالس الوحدات . وبدون هذه اللامركزية فى السلطات الادارية والاقتصادية سيتعذر تنفيذ خطة السنوات الخمس الثالثة فى المناطق الريفية بكفاءة وسرعة .

فاذا انتقلنا الى تطوير الحركة التعاونية كأساس لوحدة تنمية المجتمع المحلي فى الريف ، كان حريا بنا أن نعرف ان كافة المشاكل الكبرى المتعلقة بحجم وشكل الجمعيات التعاونية فى القرية قد حلت بطريقة مرضية . فقد وافقت حكومة الهند - الى حد كبير - على التوصيات التى جاءت فى تقرير لجنة فايكونتلال ميهنا الخاصة بالائتمان التعاوني . هذا ، وقد صدرت التعليمات الضرورية لحكومات الولايات حتى تبادر

الولايات المختلفة ، دون إهمال ، الى تخطيط برامج محددة من أجل التوسع في الحركة التعاونية . أما وزارة تنمية المجتمع المحلي والتعاون فقد وصفت - بالتشاور مع هيئة التخطيط وبنك الاحتياطي في الهند - نظاما يضمن قروضا تعاونية مناسبة للطوائف الضعيفة في أوساط الريفيين ، خاصة المزارعين الذين يقلحون شريطا ضئيلا من الأرض . . . ويفضل هذا المشروع الجديد سيمصبغ في مقدور صغار المزارعين - الذين كانوا محرومين من حق الحصول على قرض - أن يحصلوا على القروض المطلوبة من الحركة التعاونية ، لانجاز مختلف العمليات الزراعية على أساس برامج الانتاج الريفي التي تخططها الجمعيات التعاونية . كما تقرر أيضا تحويل حكومات الولايات حق المساهمة في رأس مال هذه الجمعيات التعاونية الموجودة في القرية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، على أن يخضع هذا للوائح وتنظيمات معينة . ولكن لا بد من سحب نصيب الولاية في رأس المال بعد فترة تمتد لخمس أو ثمانية أعوام . ان مساهمة الولاية في رأس المال ستساعد الجمعيات التعاونية الجديدة على اجتذاب عدد أكبر من المساهمين وتخلق مزيدا من الثقة في نفوس الجماهير .

ولكن مما يؤسف له أن مدارس القرية لم تستغل حتى الآن بطريقة ملائمة كي تساند حركة تنمية المجتمع المحلي في البلاد . . . ويجب على العاملين في تنمية المجتمع المحلي أن يولوا اهتماما خاصا - خلال الخطه الخمسية الثالثة - باجتذاب مدرسي القرية وصبية المدارس كي يتعاونوا في تنفيذ مختلف مشروعات التنمية على مستوى القرية ، ويجب أن ينظروا الى المدرسة باعتبارها بؤرة حياة المجتمع المحلي في القرية ، بأن يجعلوا من الصبية وآبائهم مساهمين في هذه المغامرة الكبرى التي تهدف الى بناء ريف الهند طبقا لمبادئ العون الذاتي والاعتماد على النفس . وأنا على يقين من أن تحقيق النجاح الدائم لحركة تنمية المجتمع المحلي في الهند سيعتمد ما لم يقدم مدرسو القرية وصبية المدارس العون الكامل .

والواقع أنه لما يدعو الى الرضاء ، أن روح العون الذاتي بفسد الاستقلال بدلا من أن تزداد أصبحت تقبل بدرجة كبيرة . وحتى في وحدات تنمية المجتمع المحلي أصبح الناس الآن يميلون للنظر الى الحكومة لكي تقوم بكافة أنواع البرامج . ومن المؤكد أن هذه النقطة تحدد تحديدا نهائيا التقدم الاقتصادي والاجتماعي الدائم لأي بلد من البلدان . ولذا ، فلقد قررت وزارة تنمية المجتمع المحلي ان وحدات تنمية المجتمع المحلي في المستقبل لن تبدأ الا في تلك المناطق التي تفي ببعض الشروط المادية المعينة التي تتعلق بقضية العون الذاتي والاعتماد على النفس . فمثلا ، ستعطى الافضلية لهذه المناطق التي كانت معدة لكي تقوم بتحمل مسؤولية القيام بأقل مجهود للمحافظة على الصحة وإعداد السماد البلدي . .

وسيحكم على الشغف بالعون الذاتي بكمية المدخرات الصغيرة أو رموس الاموال من أجل الجمعيات التعاونية التي أقيمت في المناطق الريفية . وفيما بعد ، فإن التوسع في وحدات تنمية المجتمع المحلي لن تحدث كنوع من الروتين .

وستكون الافضلية للمناطق التي تملك طاقة طيبة من أجل زيادة الانتاج الزراعي ، وحيث يكون الناس على استعداد تام لانجاز برامج واسعة النطاق من أجل حفظ التربة واقامة الجسور والقيام بتشجير الغابات ، وأعمال الري الصغرى واستصلاح الاراضى . ولقد تم تنفيذ المشروع المحدد الذى يرمى الى ادخال روح العون الذاتي والاعتماد على النفس ، عن طريق مشاركة وزارة تنمية المجتمع المحلي وهيئة التخطيط ، وستكون سياستنا فى المستقبل قائمة على العمل على تنفيذ هذه الالتزامات . وعلى ضوء قراراتنا السابقة فما زالت نيتنا متجهة الى تغطية جميع أنحاء البلاد بوحدات تنمية المجتمع المحلي عند نهاية عام ١٩٦٣ . ونحن على استعداد تام بأن ننشر هذه الحركة فى أية منطقة يكون عندها الاستعداد انكامل لأن تحقق بعض الشروط المعينة ، ولكننا فى الوقت نفسه لايمكننا أن نجبر تلك المناطق التى ليس عندها الاستعداد لان تضطلع بمسئولياتها وواجباتها الاساسية .

الفصل التاسع عشر

الثورة التعاونية

وتستهل حديثنا فنقول : ان اشاريا فينوبا بهاف طالب فقط بمنح سندس ما يمتلكه الشخص من اراض للعمال الذين لا يمتلكون اراض في القرية ٠٠ وبهذه الطريقة استطاع فينوبا تجميع حوالى ٥٤ مليون اكر عن طريق حركة يهودان ياجنا ٠ ولكن بعض القرى فى المقاطعات : بيهار وفى أوريسا ومندراس اجمعوا على منح فينوبا كل ما تملك من اراض ، سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، من أجل اعسادة توزيعها بين الأشخاص المعلمين ٠٠ واليوم يطلق على هذه المرحلة الجديدة من حركة يهودان ذات « جرامدان » ٠٠ ولقد اعتبر فينوبا حركة جرامدان هذه ثورة سلمية ذات مفرزى عميق ٠ ولتصور القارىء كافة المزارعين فى احدى القرى وهم يهبون يهودان كل ما يملكون من ارض بروح من التضحية بالذات والتعاون المتبادل ، ليتسلموا بعد ذلك قطعاً من الأراضى الزراعية تتناسب وعدد أفراد عائلاتهم ! ٠٠ هل هناك ثورة أعظم من هذا التحول المنهل لعقول البشر وقلوبهم؟ ولقد حدث فى بعض قرى جرامدان، مثل قرية كورابوت وأوريسا ان كان هناك رجل يملك ٢٤ اكر قبل هذه الحركة ، فأصبح بعد اعادة توزيع الاراضى يملك ٣٥ من الاكر فقط ، بينما أصبح احد الاشخاص الذين كانوا لا يملكون شيئاً يملك ٥ اكرات ، وكان ذلك بسبب زيادة عدد افراد أسرة زميله ٠٠ والجميل فى الموضوع أن مالك الاربعة والعشرين اكر السابىق تسلم الثلاث ونصف اكر من يد فينوبا وهو فى غاية من الامتنان وبروح من يهب نفسه لشيء .

وفى قرى جرامدان ، تم حفظ جزء من الأراضى لا يقل بأية حال من الأحوال عن العشر من أجل الزراعة المشتركة على شكل زراعة تعاونية ٠ واتجهت التنية الى استغلال الربيع الناتج من هذه الأرض المشتركة فى دفع تكاليف خدمات المجتمع المحلى ، كادارة مجلس القرية واقامة مدرسة فى القرية ودورالحضانة والمنافع الصحية والنشاطالثقافى واعداد مهرجانات القرية ٠٠ فاذا ما رغب مجتمع القرية المحلى فى القيام بمثل هذه الاعمال، فقد يجمع الاراضى برمتها ويزرعها بطريقة تعاونية ٠٠ ونحن نجد أن

فينوبيا يجذب مثل هذا النوع من الزراعة التعاونية ، بالرغم من أنه لا يشجع فرض هذا النوع من تجميع كل أراضى القرية ضد رغبة الأهالى . وإذا ما رغب جرام سابهيا فى تقسيم كل أراضى القرية الى جزئين أو ثلاثة أو أربعة أجزاء حتى يمكن القيام بهذه الزراعة التعاونية ، كان ذلك فى مقدورهم . والنقطة الاساسية فى هذه الفكرة هى ألا تكون احجام المزارع التعاونية أكبر من اللازم ، وبذلك تستطيع مختلف الاسر التى تعمل فى المزرعة أن تنشئ روابط اجتماعية وثيقة . وبالطبع من الواجب أن يقوم الناس بأعمال الزراعة التعاونية بطريقة اختيارية لا بطريق الاجبار . ولكن من الضروري أيضا شرح فوائد الزراعة التعاونية للقرويين ، وستقوم التجارب فى بضع مزارع نموذجية . باقتناعهم بمزاياها الاقتصادية .

وحتى إذا كان من المستحيل تجميع كل أراضى قرى جرامدان فى مزرعة تعاونية واحدة ، فستخصص قطع من الأرض لأسر مختلفة من أجل فلاحتها فقط ، وليس فى شكل ممتلكات فردية . . . وليس فى الامكان . بيع قطع الأرض التى تخصص للأسر المختلفة ، كذلك لا يمكن رهنها . . وهذه الأراضى لا يمكن أن تظل فى حيازة هذه الأسر إلا إذا قامت بزراعتها بطريقة سليمة تمشى مع مشروعات مجتمع القرية المحلى . ومن المتوقع أن تقوم العائلات باستخدام الأساليب التعاونية الى أقصى حد ممكن فى مختلف عمليات الزراعة بما فى ذلك عمليات الحرث وإزالة الحشائش الضارة . والقيام بعمليات الحصاد والرى وتسميد الأراضى وكذلك التسويق . . مهما يكن الأمر فإن الأراضى فى قرى جرامدان ستكون ملكا للمجتمع المحلى ، ولن تكون بأية حال ملكا للأسر . وسيقوم ال « جرام سابهيا » بتحصيل الإيجارات من مختلف الأسر تمهيدا لتوريدها للحكومة .

ويرى فينوبيا أنه ليس من الضروري أن يزيد انتاج الأراضى مع زيادة حجم المزرعة . ومن الضروري ، فى بلد كالهند ، أن نطبق أساليب ضخمة فى عمليات الزراعة . ومن الطبيعى أن لا تكون قطع الأرض ذات أحجام صغيرة الى حد كبير . . . وكذلك لا يجب أن تعمل على تبديد الأرض عن طريق إقامة حدود بين الحقول المختلفة . وتستطيع الهند أن تتبع أساليب اليابان فى تقسيم المزارع بأن يزرعوا شريطا من محصول مختلف اللون بين قطع الأرض . . وبالإضافة الى ذلك فانه من المحتم اتباع الأساليب التعاونية فى أكبر عدد ممكن من العمليات الزراعية ، واتباعها كذلك فى أوجه النشاط المختلفة .

وحيثما كان مجتمع القرية المحلي على استعداد تام لتجميع كل الاراضى فى شكل مزرعة تعاونية ، فمن الواجب علينا أن نرحب بالـ « جرام سابها » ونشجعها ، وذلك باعطائها كل التسهيلات الضرورية من قروض وتسهيلات فى الرى واعطائها حيوبا أفضل . . الخ . . كذلك يجب منح مشروعات تنمية المجتمع المحلي الاولوية العظمى فى مناطق جرامدان . . ولقد فشلت أساليب التجميع هذه فى الدول الغربية أساسا لأنها فرضت على الشعوب ضد رغبتها . . أما اذا تيسر لسكان قرى جرامدان سبيل الزراعة التعاونية على أساس العمل الاختبارى ، فمن المؤكد أن ينجح هذا النظام الى أبعد حد . . ومن المفروض أن يكون المبدأ الأساسى هو وجود حماسة كاملة بين صفوف الشعب من أجل الزراعة التعاونية .

ولقد تم تأليف مجالس للقرية فى القرى التعاونية ، على أساس وجود ممثل واحد عن كل أسرة فى القرية . . وهذه المجالس « الجرام سابها » ذات لجان فرعية مختلفة من أجل الزراعة التعاونية والشئون القانونية وبعض أوجه النشاط الأخرى الخاصة بالتنمية . . وقد كان هناك إجماع فى قرارات الـ « جرام سابها » تلك الى أبعد حد ممكن . . وفينبوإ جد حريص على أن تقوم الحكومة وإدارة تنمية المجتمع المحلي بمساعدة هذه القرى التعاونية والتنسيق بين أوجه نشاط تنمية المجتمع المحلي وعملية تنمية القرية التعاونية . . وهو جد حريص على وجوب قيام حكومات الولايات المختلفة باستصدار التشريعات الضرورية فى أقرب وقت ممكن ، حتى يمكن للقرى التعاونية أن تتلقى اعترافا قانونيا بحقها فى قروض الولاية ، وحقها فى جمع الإيجارات عن طريق مجتمع القرية المحلي . وتعالى القرية التعاونية فى الوقت الحالى من عوائق معينة . . فما أن يهب الفرد أرضه للقرية التعاونية حتى ترفض حكومة الولاية والجمعيات التعاونية تقديم أية قروض ومساعدات له . كذلك يستمر الجهاز الحكومى فى مطاردة الفرد لجمع الإيجار . . ومن الممكن إزالة هذه الصعوبات اذا ما منحت الحكومة اعترافا قانونيا لقرى تعاونية وقدمت لمجتمع القرية المحلي مقروضا وجمعت منه الإيجارات .

ونجد أن فينبوإ حريص على أن تبدأ القرى التعاونية الآن فى انتهاز سلوك جديد فى الحياة . . ومن المفروض أن تؤدي إعادة توزيع الاراضى الى إرساء قيم جديدة . . ويولى فينبوإ اهتماما خاصا بأربعة حفاظ من تعميم الريف :

١ - إعادة توزيع عادل للأرض والزراعة التعاونية .

٢ - تنمية الصناعات القروية .

٣ - توفير التعليم الأولى .

٤ - وضع مخطط للتشئون الصباحيه فى العريه على اساس من الاساليب المعاليه والاعشاب الموجوده فى المنطقه .

وهناك بالطبع عناصر أخرى عديدة للعمل البناء الذى يجب أن تقوم به القرى ٠٠ غير أن يهودان والصناعات القروية والتعليم الأولى والصحة هى الاحجار الاربعة الاساسية التى سيقوم عليها صرح اعادة بناء ريفنا فى نهاية الامر . ومن الواضح ان فينوبا شديد الحرص على أن يسمح لأهالى القرية بتطوير روح المبادرة الضرورية والثقة بالنفس وهم يقومون بأنفسهم بتخطيط برامج التنمية الخاصة بهم .

ومن المؤكد أن الولاية ستقوم بمساعدتهم فى مساعيهم ٠٠ ولكن من الواجب أن يكون هناك توزيع للسلطات السياسية والاقتصادية على نطاق واسع جدا .

ويقول فينوبا : « إن أهميما أو عدم استخدام القوة ستتمو وستقل سلطة الولاية تدريجيا وتختفى فى النهاية ، ويتم هذا عندما تنتقل السلطة من أيدي الحكومة الى الشعب » .

ولقد حاول اشاريا فينوبا فى مدراس أن يتلقى جزءا من الولاية كهبة فى يهودان ياجنا ٠٠ وبهذه الوسيلة أصبحت حركة التعاون فى معزها حركة ثورية . والواقع أنها تعتبر ردا فعالا وممتازا على التحدى الذى تمثله النزعة الاستبدادية فهى تحدث ثورة فى القيم الأساسية للحياة وفى طريقة انجاز الهدف ، عن طريق عدم استخدام العنف واستعمال الاساليب الديمقراطية وتغيير القلوب بدلا من حرب الطبقات والكراهية واستخدام العنف . وعلاوة على ذلك فان حركات يهودان وجرامدان قادرة على أن تمس قطاعات الشعب التى تنوء تحت قسوة الفقر والتخلف . ولقد بات واضحا للعيان أن خططنا فى التنمية لم يكن فى استطاعتها أن تسير قدما فى تحسين الاحوال الاقتصادية لقطاع الشعب الفقير . وليس فى امكاننا أن نعطي السلفيات الا لهؤلاء الذين يملكون أرضا أو بعض الأنواع الأخرى من الممتلكات . وتظهر لنا ثورة جرامدان طريقة جديدة فى هذا الاتجاه ٠٠ وفى استطاعة الطريقة التعاونية فى مجلس القرية المنتخب أن تمس الحاجات الملحوسة لقطاعات الشعب التى تعاني من الفقر المدقع وذلك بطريقة فعالة . وتستحق الحركة التعاونية من وجهة النظر هذه أقصى تشجيع ممكن .

الفصل العشرون

مبادئ تنمية المجتمع المحلي الحضري

وفي الوقت الذي تمت فيه انجازات ملحوظة في تنمية الاقتصاد الموجه في الهند خلال السنوات العشر الاخيرة ، فان المساواة الكبرى بالنسبة للتخطيط كانت فقد روح المبادرة والتعاون الذاتي من جانب عدد كبير من المنظمات الاختيارية والاجتماعية في البلد . بل ان بعض منظمات غاندى للعمل البناء قد أصبحت الآن تعتمد تدريجيا على مساعدة الولاية المالية في تنفيذ مختلف أوجه النشاط الاقتصادية والاجتماعية . وعلى ذلك فان الهدف الاساسي لتنمية المجتمع المحلي الحضري يجب ان تقوم على إعادة اشغال روح التعاون الذاتي والاعتماد على النفس من جانب الشعب في المدن من أجل الفائدة المتبادلة للمواطنين . ولا يمكن انجاز هذا الهدف بتجنيد عدد كبير من الموظفين الذين تدفع لهم مرتبات للعمل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المدن . ومن الضروري أن نجند التعاون الاختياري الذي يقدم بدون أجر لعدد كبير من الاختصاصيين الاجتماعيين المتشبعين بروح الخدمة والتضحية بالنفس . . بل ان الموظفين المعينين في «الفيكاس ماندالتر» يجب أن يختفوا تدريجيا ويجب أن نضع العمل الأساسي لتنمية المجتمع المحلي بين أيدي المنظمات الاختيارية وممثل الشعب المحليين في المجالس البلدية والنقابات .

ويعتمد نجاح حركة تنمية المجتمع المحلي في المناطق الحضرية كثيرا على التقدم الواضح الذي يمكننا أن نحققه في مجال الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الفقيرة وفي طبقة الكناسين التي تعتبر أضعف الطبقات من شعبنا في المدن . وما لا شك فيه أن الأزقة في المناطق الحضرية تعتبر أكثر النقاط سودا في تنمية الاقتصاد الموجه للبلد . وبينما نحاول جاهدين إزالة الأزقة الموجودة حاليا في دلهي وفي الأماكن الأخرى، فمن الواجب علينا أن نأخذ حذرنا حتى لا تنشأ أزقة جديدة في غمرة نشاطنا الصناعي والانشائي . . ومن المحزن حقا أن نجد أنه بينما يعمل مجلس بلدية نيودلهي في تصفية وإزالة الأزقة في المدينة القديمة ، نجد

أن الازقة الجديدة تأخذ مكانها في مناطق عديدة من نيودلهي التي تعتبر مقرا للإدارة والتخطيط الهندي .

ويجب على حركة تنمية المجتمع المحلي في المدن أن توجه اهتماما خاصا للمشكلة توفير التشغيل الكامل ، وخاصة للطبقات المتعلمة . ولا يمكن اتمام هذا الأمر الا عن طريق تنظيم الصناعات الصغيرة على أساس تعاوني . ومن الضروري كذلك انشاء ورش جماعية يتلقى فيها الشباب المتعلم تدريبا ، وذلك من أجل اقامة الصناعات الصغيرة التي تحتاج الى استثمارات تبلغ قيمتها من ٥٠٠٠ روپية الى ٥٠٠٠٠ روپية والوسيلة الوحيدة التي نجعلنا نأمل في تشغيل آلاف مؤلفة من شبابنا المتعلم الذين تخرجوا من المعاهد التعليمية ثم واجهوا الفشل التام وخيبة الأمل ، وهذه تتمثل في هذا التدريب وهذه المتابعة للعمل .

وأود أن أقترح كذلك أن تأخذ على عاتقها حركة تنمية المجتمع المحلي بكل جديد القيام بعمل التعاونيات الاستهلاكية المنظمة على نطاق كبير في المدن . والطريقة الفعالة الوحيدة لتوفير المواد الاستهلاكية الجيدة والرخيصة نسبيا للمواطنين في المناطق الحضرية هي العمل على توفير المواد الأساسية عن طريق المنظمات التعاونية التي يقوم الناس بأنفسهم بتشغيلها . ونحن نجد أن مشكلة افساد الطعام قد بلغت في مدتنا درجة لا يستهان بها بما في ذلك دلهي . وبالرغم من أن الأمر يقتضي الالتجاء الى اجراءات قانونية أكثر صرامة من أجل درء هذا الخطر الاجتماعي ، الا أن حله الدائم يكمن في تنظيم سلسلة من التعاونيات الاستهلاكية في كل أنحاء البلاد سواء في المناطق الحضرية أو في المناطق الريفية . وعندما يبدأ الناس في ادارة أعمالهم الخاصة بالنسبة لتوزيع المواد الأساسية يصبح في الامكان محو الضرر الذي يسببه تجار القطاعي بسرعة وفي وقت قصير .

الفصل الواحد والعشرون

مجالس المحافظة : نظرة تاريخية

لقد كان نظام مجالس القرى نظاما مالوفا في الهند منذ الأزمنة الفسفرة ٠٠ ومن المعتقد أن الملك بريتوهو أول من أدخل هذا النظام عندما استعمر منطقة الدواب بين الكينج وعمونا ٠٠ ففي مانو - سمريتي وشانتي - بارفا في المهابهارات توجد اشارات كثيرة الى وجود (جرام سانجاس) ٠ وتقد وجد كذلك وصف للمجتمعات المحلية الريفية في ارنأ - شاسترا لكاوتيليا الذي عاش في عام ٤٠٠ قبل الميلاد ٠ ولقد قرأنا في الفالليكي رامايانا عن الجانابادا التي ربما كانت نوعا من الاتحاد الفيدرالى لعدد كبير من جمهوريات القرية ٠ ومن المؤكد أن ذلك النظام كان متبعا على نطاق واسع في هذا البلد أثناء غزو اليونان ٠ ولقد ترك ميغاس ثينيسى أثرا لا يمحى على المجالس التي أسماها بنتادس ٠٠ ولقد روى لنا الرحالتان الصينيان هيويين تسانج، وفاهيين، كيف أن الهند كانت خلال زيارتهما في بحبوبة من العيش ، وكان شعبها (مزدهرا وسعيدا بشكل يفوق الوصف) وقد عثرا على وصف لكومنولث القرى التي كانت موجودة خلال القرن السابع في نيتي - سارا التي كتبها شوكر اشاريا ٠

والواقع أن فجر التاريخ في عصر التراث المقدس القديم عند الهندوس نظر الى القرية في الهند على أنها الوحدة الأساسية للحكم ٠٠ ولقد جاء ذكر (جراميني) أو زعيم القرية في الريجفيدا وكذلك وجدت اشارات الى الجرام سابها أو جمعيات القرية المحلية في الجاتاكاس أيضا ٠ ولقد كان يطلق على نقابات التجار الاصطلاح المعروف شريتي ٠ واستمر النظر الى القرية على أنها وحدة سياسية متعاونة من خلال عصر التراث المقدس القديم عند الهندوس ٠ وعلى ذلك فلقد عرفت القرية في الفيشثو والمانوسمريتس على أنها «أصغر وحدة سياسية في بنينالولاية» . (١) ويتضمن الداهاراما سوتراس والداهاراما شاستراس اشارات دائمة الى

(١) ر. ك. ماجومدار « الحياة الجماعية في الهند القديمة » ص ١٤١ .

حانا ويوجا .. ويبدو أن الاصطلاحين يسيران الى تعاوينات القرية أو المدينة .. وتؤكد الأدلة الأثرية التي تظهر في عدد من الرسوم القديمة تؤكد ما جاء في الكتب بشأن شيوخ المنظمات المحلية التي تحكم نفسها بنفسها ..

ولقد استمرت جمهوريات الريف الهندية في الازدهار خلال الحكومات الهندوكية والحكومات الاسلامية والبشوا حتى قدوم شركة الهند الشرقية . ولقد بقيت بينما تحطمت أسر حاكمة وسقطت امبراطوريات « » ولقد كان التطور المستقل للحكم المحلي أشبه بفظاء السلخافة السميك ، وكان ملاذا للسلام .. تهجج اليه الحضارة الوطنية بحثا عن الامان عندما تصصف الأنواء السياسية بالبالاد (١) وكان الملوك يتلقون دخول الولايات من كومنولث القرى ولا يتدخلون في شئون الحكومات المحلية . ولقد علق سير شارك تريفليان بقوله : « لقد اجتاحت الهند الغزاة الأجانب الواحد تلو الآخر ، ولكن المجالس البلدية للقرى ظلت ملتصقة بأرضها تماما مثلما يلتصق عشب الكوشا بالتربة الهندية » ..

ولقد تعرض سير جورج بيردود لهذا الموضوع بقوله : « ان الهند قد تعرضت لثورات دينية وسياسية أكثر مما تعرض له أي بلد آخر في العالم . » غير ان المجتمعات المحلية في القرى تتمتع بسلطان بلدى كامل على شبه الجزيرة . ولقد وفدت اليها شعوب اسيندية وعربية ، وافغانية ، ومنغولية ، وماراثية قادمة من انجبال . بينما ركب البرهثاليون الهولنديون والانجائز والفرنسيون والدانيماركيون البحر حتى وصلوا اليها . ومن ثم أقاموا سلطاتهم المتوالى على البلاد ، في حين لم تتأثر القرى التي تطبق نظاما دينيا ونظاما لنقابات العمال الا قليلا جدا بمجئهم وذهابهم تماما مثل الصخرة العاتية التي تقف في وجه المد والجزر ، (٢) ولقد كتب سير شارلس ميتكالف الذي كان حاكما عاما للهند كتب يقول في مذكراته المشهورة عام ١٨٣٠ :

« ان مجتمعات القرية المحلية ، أشبه بجمهوريات صغيرة يتوافر لديها ، تقريبا ، كل ما تحتاج اليه ، جمهورية لاتعتمد على أية علاقات خارجية ويبدو انها ستدوم بينما يزول كل شيء آخر . وبينما تسقط أسرة حاكمة تلو الاخرى وتتوالى الثورات نجد ان مجتمع القرية المحلي باق على ماهو عليه .. ويخيل لى ان هذه الوحدة التي تجمع بين مجتمعات القرية المحلية - التي تمثل كل واحدة فيها دولة صغيرة قائمة بنفسها - هذه الوحدة تحافظ على شعب الهند أكثر مما يحافظ

(١) رادما كومود موكرجي ، الحكم المحلي في الهند القديمة « ص ١٠ »

(٢) جورج بيردود « فنون الهند الصناعية » ص ٣٢٠ .

عليه أى عامل آخر ، وتحميه من مغبة كل التورات والتغيرات التي عانى منها ، كما أنها تؤدي - الى حد كبير - الى اسعاده ، والى استمتاعهم بقدر كبير من الحرية والاستقلال . وعلى ذلك ، فانا نتمنى الا يتفرق بنيان القرى ويشتت ، وأكثر ما أخشاه هو ظهور الميل الذى يتجه الى تفكيكها * (١) .

ولكن القدر ارادها غير ذلك . فلقد تسبب جشع شركة الهند الشرقية المتطرف والمشهور فى التفكك التدريجى لمجالس القرى هذه . ولقد أدى التطبيق المتعمد لنظام الريفوتارى المناوئ لنظام الحياة فى القرية ، أدى الى توجيه ضربة قاضية للحياة الجماعية فى جمهوريات القرية . ولقد أدى تركيز السلطات التنفيذية والقضائية فى ايدى البيروقراطية البريطانية أدى الى حرمان الموظفين الرسميين فى القرية من سلطانهم ونفوذهم التقليد * .

ولقد كانت جمهوريات الهند فى القرية بمثابة تجارب باهرة فى حقل الديمقراطية الحقبة والحكم الذاتى المحلى، بالرغم من أن هذه الجمهوريات لم تسلم من الاخطاء . ولقد أدى التطور الحديث للإشراف المركزى الخالى من الحياة المشتركة المحلية الكاملة ، أدى الى جعل السياسات آلية جوفاء ، وهناك أيضا صراع لا ينتهى بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة أو الولاية * غير أن المجالس الريفية نجحت الى حد كبير فى التوفيق بين هذه المصالح المتطاحنة وجعلت من الحياة السياسية والاجتماعية شيئا انسابيا وانتاجيا . ولقد قام اشاريا فينوبا بتوضيح هذه النقطة بقوله ان كل فرد فى هذه الجمعيات المحلية يعتبر سيد نفسه لكنه يرتبط فى اوقت نفسه بزملائه المواطنين بروابط وثيقة . (٢) وعندما تناح الفرصة الكاملة لتطوير شخصية المواطن فانه عندئذ يصبح عضوا مسئولا ومقيدا للدولة الصغيرة . ومما لا شك فيه ان اللامركزية فى السلطة السياسية كما وضحت فى مجتمعات القرية المحلية كانت مختلفة اختلافا بينا عن النمط الغربى فى توزيع السلطة أو اللامركزية . وكانت اللامركزية الهندية لا مركزية وظيفية واقليمية فى نفس الوقت ، وأدى هذا الى حدوث انسجام بين المصالح الاجتماعية والى تلقائية فى الحياة السياسية ولقد كانت كوميونات الهند الريفية براء من أغلب المساوى التى تسم الحكيومات الديمقراطية الحديثة ونظرا لعدم وجود « اقتصاد نقدي » فى ذلك الحين ، كانت الرشوة والفساد فى حكم المعلوم تقريبا . . ولقد حمى عدم وجود الرأسمالية المنظمة العدائية

(١) تقرير اللجنة المختارة لمجلس العموم من ١٨٢٢ .

(٢) سولاجيا شاسترا ، الطبعة الهندية من ٤٨ .

الديمقراطية من « الضياع » . وفي دوائر الانتخاب الصغيرة ، نجد أن الانتخابات كانت اجماعية في الغالب كذلك كانت شيئا غريبا ، وعليه فان شيوخ القرية الذين يفرضون احترامهم على الجميع ، فان القرية تقوم بانتخابهم كأم مؤكدة بدون اضافة الاموال على (العملية الانتخابية) . وتبعا للامركزية الواسعة « والحكم المحلي » ، وجد انه من انشادر وجود فرصة لتزاحم العمل في الاجتماعات الريفية . وهكذا فقد كانت الديمقراطية الهندية ديمقراطية مباشرة ومتكاملة وديمقراطية ايجابية منتجة ولا تستخدم العنف على النقيض من الديمقراطية الحديثة التي تعتبر في الغالب غير مباشرة ومملة وسلبية وديمقراطية غير منتجة وعينية . ولذا ، فمن المستحب تنشيط المعاهد القومية وجعلها أساسا لتطور البلاد في المستقبل ، ولقد أصاب دكتور رادها كامال موكرجي في قوله : بأن الشكل الهندي للديمقراطية اللامركزية لن يكون فقط أكثر ملاءمة للهند وأكثر اثراء لحياتها عن الاساليب السياسية الغربية المقلدة ، وانما سيقدم أيضا للتاريخ السياسي للانسان شيئا جديدا يتميز به الشرق ، ذلك التاريخ الذي انجذب الى اللعبة الغربية المعقدة ، لعبة الدول المعتدية والامبراطوريات الصلاقة في الغرب .

ولقد طورت القرى الهندية نظاما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا متوازنا بنيتها للنظامين المتطرفين : نظام الحرية الاقتصادية ، ونظام الاشراف الاستبدادي . فلقد عملت على تطوير شكل مثالي من الزراعة والصناعة التعاونية التي « من الصعب ايجاد أى مجال فيها لاستغلال الفنى للفقير » . وكما يقول غاندى (غالبا ماكانت القوة الانتاجية تسير جنباً الى جنب مع القوة الاستهلاكية وقوة للتوزيع) ، وكان واضحا أن الدائرة المفرغة للاقتصاد النقدي غير موجودة . وكان الفرض الاساسي للانتاج هو الاستعمال المباشر وليس من أجل ارساله للاسواق البعيدة . ولقد وضع أساس البناء الاجتماعى كله على أساس عدم استخدام العنف والشعور بالزمانة .

وقامت حكومة الاتحاد ، وحكومات الولايات المتخلفة ، بعد حصول الهند على استقلالها ، بالتركيز القوى الى الحاجة الى اعادة احياء منظمة القرية المحلية القديمة هذه كادوات للادارة والتخطيط ولقد سنت كل ولايات الهند القوانين الضرورية ، وقد تطورت السلطات الواسعة البعيدة المدى التي تتمتع بها منظمات القرية هذه وتشكل خطة اللامركزية الديمقراطية او مجالس المحافظة الآن أساس حركة تنمية المجتمع المحلي في البلاد وسيتم تنفيذ غالبية البرامج عن طريق المجالس على مستوى القرية والوحدة . بل ان (الزبلا بارشاد) ستصبح بمثابة اتصالات لمجالس القرى تخول لها سلطات ومسؤوليات كبرى من أجل التنمية

الشاملة للمنطقة في ظل التشريعات الخاصة بها . ونحن لاننكر ان منظمات القرية هذه لن تستطيع أن تنجح في وظيفتها ، الا اذا حدث تغيير جذري واضح في نفسية المسؤولين في الحكومة على مختلف مستواهم ، وليس من المستبعد أن يمضي بعض الوقت قبل أن يتم هذا ، ولكنني لا أشك في أنه خلال السنوات القليلة القادمة ستصبح المنظمات المحلية الموجودة في القرية أدوات فعالة لتحقيق تغييرات ثورية في حياة الريف الهندي .

ودعوني اكرر ان فكرة الحكم الذاتي المحلي عن طريق مجالس القرى ليست أثرا من المذهب القبلي . وهذه الفكرة مبنية على التفكير الناضج والخبرة الطويلة ، وانا واثق أنه سيكون في مقدور الهند أن تنير الطريق، في هذا المجال ، امام كثير من دول العالم الأخرى .

الفصل الثانى والعشرون

شروط نجاح مجالس المحافظة

ومما لاشك فيه أن ادخال نظام مجلس المحافظة فى عدد من ولايات الاتحاد الهندى يعتبر دون شك خطوة هامة جدا فى طريق تقدم حركة تنمية المجتمع المحلى . وسيكون فى امكاننا جعل تخطيطنا الاقتصادى اكثر واقعية وفعالية عن طريق عملية اللامركزية الواسعة الجبرية للسلطة السياسية .

غير أنه من الضرورى تحقيق ثلاثة شروط أساسية من أجل توفير النجاح الحقيقى لتجربة مجلس المحافظة هذه ، فأولا يجب انشاء المجالس على أساس من الحياة المشتركة للمجتمعات المحلية بدون أى تدخل لامبرر له من الاحزاب السياسية المنظمة فى البلد ، ومن قديم الازل كانت مجتمعات القرية المحلية فى الهند تسير بدافع من الهام فكرة بانث باريشوار التى تنص على أن من واجب أفراد المجتمع المحلى العمل من أجل المجتمع المحلى بروح من الاتحاد والتماسك ، لذا فلا محل للقول بأن مجالس القرى فى الهند يجب أن تتصرف مثلما تتصرف الاحزاب المعارضة كما هو الحال فى المجالس التشريعية والبرلمان داخل الولاية وأنا موقن ان الديمقراطية القريبة فى شكلها الحالى لاتصلح اسلوبا للعمل فى منظمات القرية المحلية فى بلدنا ، ولذا فانه لمن الضرورة القصوى أن تقرر الاحزاب السياسية فى الهند الا تقوم بتعيين مرشحين رسميين فى الانتخابات التى تجرى من أجل المجالس ولا أن تقوم حتى بتعيينهم على مستوى الاقليم .. وسيكون من حق الافراد الاعضاء فى هذه الاحزاب السياسية أن يخوضوا انتخابات المجلس بصفتهم الشخصية .. وفى الحقيقة أن هذا التقليد العام الذى يشير الى عدم التداخل مع منظمات القرية المحلية ليس أمرا سهلا بالنسبة للاحزاب السياسية خاصة وان الانتخابات لمجالس الولاية التشريعية والبرلمان تجرى على أساس حزبي . ولكن حرصا على نجاح تجربة مجلس المحافظة الهامة فى الهند فأتى ساهيب بكافة الاحزاب السياسية أن تحترم ذلك التقليد السليم الذى يطالبها بالابتعاد عن انتخابات منظمات القرية

المحلية هذه ومساعدة المجالس على بناء ديمقراطية سليمة مركبة من أساسها .. وفي حالة عدم وجود مثل « اتفاقية الجنتلمان » هذه من جانب الأحزاب السياسية في الهند فإن ادخال مجلس المحافظة سيسهم في تعمير الحياة الاجتماعية والسياسية للاهالى في كل قرية تقريبا ، بدلا من تحقيق الازدهار لهؤلاء الاهالى . وفي الحقيقة ستكون هذه المأساة اعمق من أن تعبر عنها الدموع وسأجازف بالادلاء بالاقتراح القائل بأن مثل « اتفاقية الجنتلمان » هذه ستكون في صالح الاحزاب السياسية نفسها من وجهة نظر النظام والتماسك الداخلى .

ثانيا : سيعتمد نجاح مجلس المحافظة الى حد كبير على الخطوات الملموسة التى تقوم بها الحكومة المركزية وحكومات الولاية من أجل العمل على عدم تركيز السلطة الاقتصادية في صورة حزينة عن طريق تشجيع تنظيم عدد كبير من التعاونيات الصناعية في المناطق الريفية . ولكن الامر كزبة في السلطة السياسية وحدها لن تكفى بأى حال من الاحوال ، وبما أنه من المتوقع أن تعمل المجالس على تنظيم وانجاز خططها المحلية ، فمن الضروري أن نساعد على تنظيم صناعات ريفية وصناعات الاكواخ في مناطقها الخاصة بها وذلك من أجل توفير التشغيل الكامل للشعب وكذلك من أجل زيادة انتاج البضائع الاستهلاكية ، وفي حالة عدم وجود تنظيم منسق لهذه الصناعات الريفية فإن تكوين منظمات القرية المحلية لن تعدو أن تكون مجرد ضجة فارغة ، وعلى ذلك فمن الضروري اتخاذ بعض الخطوات المعينة الملموسة من أجل تشجيع الصناعات الريفية وصناعات الاكواخ في المناطق الريفية بطريقة كبيرة خلال فترة الخطة الثالثة .

وأخيرا ، فإن ادخال نظام مجلس المحافظة لن يسفر عن قيم حقيقية الا اذا تم تعليم الاعضاء .. الا اذا تم تعليمهم وتدريبهم بطريقة مناسبة كى يعرفوا حقوقهم وواجباتهم .. ان المبالغة في التأكيد على حقوق الشعب وحدها في المناطق الريفية سيخلق عدة مشاكل سيكون من الصعب ايجاد حل لها .. ولذلك فمن المستحب تسليط أضواء مناسبة منذ البداية على واجبات والتزامات مجالس القرى من أجل رفاهية وتيسر أحوال جماهير الشعب .. واذا كانت منظمات القرية المحلية على استعداد لان تضطلع بالتزامات والواجبات مع الارشام باحترام حقوقهم ، فسيكون من الممكن تجنيد الايدى العاطلة في البلد على نطاق واسع من أجل تعبئة مواردنا الداخلية . وهذه المجالس التى تقوم باجراء انتخاباتها بالاجماع تقريبا وتعمل بطريقة سلسة ومنسجمة عن طريق الاضطلاع بمسئولياتها المحددة بطريقة فعالة ، يجب على الولاية أن تشجعها بطريقة ايجابية عن طريق تحويل مزيد المصادر

لها لأغراض التنمية . . ومن الممكن أيضا بث روح المنافسة السليمة عن طريق الجوائز المناسبة ، وهى جوائز غير نقدية أساسا ، وتقدم للمجالس التى تضرب أمثلة تحتذى فى كافة مجالات النشاط الخاص بالتنمية فى مناطقها .

وعلاوة على ذلك ، فسيعتمد نجاح حركة مجلس المحافظة على الاهتمام الذى تبذله حكومات الولايات ومسئوليتها فى عملية نقل السلطة السياسية الى أيدي الشعب بدون أية قيود على الفكر . وغالبا ما نجد أن هناك ميلا طبيعيا فى المذهب البيروقراطى للابقاء على سلطاته حتى أثناء عملية اللامركزية ، وهم يعملون الى اختراع عديد من الهزات والانتفاضات وخلق عقبات فى طريق هذه العملية . ولذا ، فمن المهم أن يأخذ رؤساء الوزارات ووزارات الولايات على عاتقهم بمثل هذا العمل العظيم المهم الذى يسعى لاتمام لامركزية واسعة فى السلطة السياسية بقلب صاف وتصميم فى التفكير حتى يمكن للبلد أن تخطو قدما تجاه النموذج انبيل « جرام راج » الذى كرس له غاندى جهاده طوال حياته .

الفصل الثالث والعشرون

الحاجة الى الحذر

وفي الحلقة الثالثة تم تخصيص مبلغ ٢٨ كرونا من الروبيات في خطط الحكومة المركزية وخطط الولايات من اجل المساعدة المالية المباشرة التي تعطى لمجالس القرى ، بعيدا عن الاعتمادات الضخمة التي تستعملها هذه المجالس في تنفيذ برامج مختلفة في وحدات تنمية المجتمع المحلي . غير انه لا يمكن لاي نظام بيروقراطي ، مهما بلغ من الكفاية والوطنية لا يمكنه ان يأمل في القيام بعدد كبير من الخطط في قطاعات اقتصادية مختلفة منتشرة في الريف . من اجل هذا ، فان هيئة التخطيط توجه أهمية كبرى لادخال نظام مجلس المحافظة في البلاد من اجل الانجاز الفعلي للخطة الخمسية الثالثة في قرى يقدر عددها بخمسة آلاف ونصف .

وفي حين وجوب اعطاء تجربة مجلس المحافظة اسمى مرتبة في خططنا من اجل التنمية . . فمن الواجب الا يفسح المجال امام الرضا الزائف عن هذه الاعمال او الافراط في التفاؤل . . ويخيل الى ان اكبر ضرر يمكن ان نلحقه بالبرنامج الجيد هو ان نظل نكيل له المديح بطريقة فضفاضة دون ان نكلف أنفسنا عناء التقييم النقدي البناء للبرنامج من حين لآخر ، كى نستطيع سد الثغرات التي قد تتبدى لنا في مختلف الميادين . . ومازال هذا الاصلاح الادارى في مرحلته الاولى ، ويحتاج ان يكون الراغبون فيه والذين يعجبون به في غاية من الحذر عند معالجته واذا لم يتيسر حل بعض مشاكل التنفيذ والتنسيق في الوقت المناسب بما يتطلب ذلك من فهم وتعاطف ، فان هذه التجربة الحميدة قد تبوء بالفشل وتصاب بالخيبة تلك الآمال الكبار التي نعلقها جميعا على نجاحها . . فمثلا نجد انه لتحديد الاعمال بين مجالس القرى والمجالس الاخرى أهمية حاسمة . . والا فمن الممكن ان تضمحل مجالس القرى التي هي في الحقيقة تمثل الوحدات الاساسية للتخطيط والتنمية ، في الوقت المناسب في ظل الاشراف الزائد والسيادة المطلقة للمجالس العليا . . ولقد تم تفسير العلاقة السليمة بين فريق الرسميين في وحدات

نميمة المجتمع المحلى وهؤلاء الذين يشغلون الوظائف فى المجالس والمجالس الأخرى كذلك تفسيرا حذرا من أجل تحقيق العمل السلس ببرامج التنمية فى المناطق الريفية .

وليس من المصلحة فى شئ أن تلقى بمعبء كثير من الاعمال والمسئوليات على عاتق نظام المجالس منذ البداية ذلك لأنها لم تتأهل بعد لحمل هذا العبء كله . ودائما ما يوجد ميل بين الموظفين المسئولين لاختيار الطريق الأسهل وأن ينقلوا الالتزامات المختلفة الى وكالة أخرى تحت تأثير عملية الديمقراطية . وعلى المسئولين أن يعملوا بجهد ونشاط على مساعدة المنظمات الديمقراطية المحلية مثل المجالس والتعاونيات ، فى الاستمرار فى تحمل أعباء أكبر على مر الأيام . لذا فإن الحاجة ملحة الى التقدم الحذر فى هذا المجال .

وتنظر هيئة التخطيط الى الاتجاه الجديد فى قليل من الولايات والذي يرمى الى دفع مرتبات للذين يشغلون الوظائف فى المجالس الكبرى تنظر الى هؤلاء نظرة تنم عن عدم الرضا . ومن المستساغ أن يخدم هذه المنظمات المحلية أناس بطريقة التطوع دون الحصول على رواتب أو مكافآت . أما اذا لم يتم هذا ، فانهم سيتحطمون فى القريب العاجل تحت وطأة الأعباء المالية والإحقاد المتبادلة . ولقد اتجه اهتمام حكومات الولايات المختلفة تجاه هذا الأمر ، ومن المؤمل فيه أن يتم تسوية هذه المشكلة قبل أن يفوت الوقت بكثير .

ومن الضروري كذلك ، أن توجه المجالس اهتماما خاصا لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات المجتمع المحلى الضعيفة ، وذلك عند رسم وإنجاز برامجهم المحلية التى تتصل بالتنمية الصناعية والزراعية . ومن الواجب أن تعمل منظمات القرية الديمقراطية هذه على حماية المصالح الحيوية لفئات العمال الذين لا يملكون أرضا ولطبقات ولقبائل المنبوذين وكذلك تحمى مصالح صغار المزارعين وأصحاب الحرف ، بطريقة مناسبة ، وسيصبح من المستساغ ، من وجهة النظر هذه ضمان انتخابات اجماعية للمجالس ، حتى يمكن خلق جو من الوحدة والتجانس الاجتماعى منذ اللحظة الأولى .

وفىما يتعلق بتحقيق الاستصلاح الزراعى خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة ، فسيصبح من واجب المجالس المحلية أن تقوم بدور هام فى حماية الحقوق القانونية لقطاعين مهمين من المجتمع المحلى ، وهما المستأجرين وأدى طبقة من الفلاحين ، الذين سيطلب من الهيئة المشرفة على الدخل الحكومى ، أن تشرف على تقديم معايير استصلاح الاراضى اشرافا دائما ، وذلك من أجل ضمان العدالة والحقوق القانونية

لهؤلاء الافراد والجماعات الذين يجب ان يستفيدوا من قوانين الارض.
وبينما يجب السماح باعطاء المجالس حرية العمل المعقول بالقدر المناسب
لمسؤولياتهم فلا يجب ان تتردد الهيئة المشرفة على الدخل في وضع الامور
في نصابها عندما يقع خطأ واضح على القطاعات الضعيفة في المجتمعات
المحلية في الريف .

الفصل الرابع والعشرون

اقتصاديات الزراعة التعاونية

ان فكرة الزراعة التعاونية ليست شيئا جديدا ، فلقد قدم عدد من الاقتراحات خلال مشروع السنوات الخمس الاول من اجل تشجيع ومساعدة المزارعين على انشاء مجتمعات زراعية تعاونية . ولقد طلب من حكومات الولايات وضع برامج ضخمة من اجل الزراعة التعاونية . ولكن لسوء الحظ لم يتم سوى النذر اليسير من العمل في هذا الاتجاه . ولقد اعلنت الخطة الخمسية الثانية كذلك عن وجود اتفاق عام حول وجوب تطوير الزراعة التعاونية بأقصى سرعة ممكنة . واهم عمل يمكن القيام به خلال فترة الخطة الثانية هو اتخاذ مثل هذه الخطوات المهمة التي ستعمل على توفير أسس سليمة من اجل تطوير الزراعة التعاونية حتى يتسنى خلال عشر سنوات تقريبا زراعة جزء كبير من الاراضى الزراعية على أسس النظام التعاوني . ويجب تحديد الاهداف التي ترمي الى الزراعة التعاونية بعد مناقشتها مع الولايات كل على انفراد . ولكن لم تتبع حكومات الولايات تلك التجارب بطريقة منظمة ، لسبب او لآخر . وقد جاء التقدم البطيء تجاه الزراعة التعاونية ، نتيجة لشكوك وجدال معين حول جدوى أساليب الزراعة التعاونية المشتركة .

والواقع ، ان الفوضى التي حدثت بالنسبة لفوائد ومثالب الزراعة التعاونية ، قامت نتيجة للغموض الذي يكتنف تفسير معنى الزراعة التعاونية . واذا ما تكلمنا بصفة عامة ، أمكننا القول بأنه يوجد ثلاثة انواع من الزراعة التي يمكن أن تعتبر ذات طبيعة تعاونية . فالاول : هناك ما نطلق عليه « الزراعة المشتركة التعاونية » وفيها يحتفظ بملكية الارض التي تم جمعها وعند توزيع العائد من الارض ، يؤخذ في الاعتبار صاحب هذه الارض بقيمة أرضه . وفي امكان الاعضاء في مثل هذه التعاونيات ان ينسحبوا من المنظمة بمقتضى شروط معينة .

ثانيا : توجد جمعيات زراعية على نظام جماعى ، وبالإضافة الى الارض ، فان كل موارد الاعضاء الاخرى تجمع سويا ، ثم تختفى ملكية الاراضى ولا يتم تقسيم دخل المزرعة فيما بين الاعضاء فقط الا حسب العمل الذى قام به كل منهم . ولا يجب الخلط بين هذا النظام والنظام المتبع فى الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الشيوعية الاخرى . وذلك انه فى الدول الشيوعية لاتوجد عضوية اختيارية او مبادئ ديمقراطية تنص على حق تقرير المصير على الادارة المستقلة .

ثالثا : انه توجد أشكال مختلفة للتعاون فى عمليات الزراعة بما فى ذلك تقنية الحشائش ، والحصاد وعملية درس الحنطة والتسميد والرعى ولقد تم تنظيم مثل هذه المساعدات المتبادلة فى العمليات الزراعية عن طريق « جمعيات الخدمات التعاونية » . . ولقد اطلق دكتور اتوشيلر الخبر الالماني المعروف فى التعاون على هذا الشكل من التعاون اسم (الزراعة الفردية على اساس تعاونية) .

وعلى هذا ، انفتح فى الهند مجال كبير لتجربة كل هذه الانواع الثلاثة من الزراعة التعاونية . ولا يجب ان يصاحب اجراء هذه التجارب كثيرا من الصلابة ، وكذلك يجب السماح لاشكال المختلفة فى الزراعة التعاونية بان تتطور على اساس اختيارى محض تبعاً للظروف المحلية . ولقد اوضحت الخطة الخمسية الثانية - بما فيه الكفاية - ان « هناك حاجة ماسة - فى هذه المرحلة من التطور - الى مرونة كبيرة فى الطريقة التى يمكن ان تتجمع بها الارض وتدار فى وحدات تعاونية . ويجب ان نأخذ فى اعتبارنا اشكالا متعددة من التعليم ، ذلك لان فى امكان الاتحادات المختلفة للتنظيمات ان تعطى نتائج باهرة فى بعض الاحوال المختلفة . فمثلا يمكن ادارة المزرعة بأكملها كوحدة منفردة من اجل اغراض كلها ، او من اجل اغراض معينة . وفى الامكان ان تشكل مجموعات الاسر « وحدات فرعية » داخل المزرعة التعاونية او كما هو الحال فى المرحلة الاولى للتطور التعاونى ، يمكن ان تكون هناك ممتلكات للأسر يضاف اليها العمل المشترك من اجل اغراض معينة . وسيساعدنا اقتباس الملاحظات التالية التى جاءت فى الخطة الثانية : « فى امكاننا ان نكتسب تجربة عملية كبيرة اذا ماعملنا على تنفيذ الاعمال الزراعية وبعض اوجه النشاط الاخرى على اساس تعاونى فى ظل مختلف الظروف . وفيما يتعلق بكافة التفاصيل يجب انتهاز اسلوب تجريبى . ويجب ان يصل الجهود الى افضل الحلول عن طريق دراسة المنظمة والملاحظة الدقيقة ، واذا هذه الحلول على اوسع نطاق ممكن ؛ حتى يمكن للفلاحين ان يجعلوها تلائم احوالهم بطريقة سريعة » .

ولقد أوضح رئيس الوزراء في تصريحاته بأنه يجب تمييز الزراعة التعاونية عن الزراعة الجماعية وأنه لا توجد النية العاملة لفرض الزراعة التعاونية المشتركة على الفلاحين الهنود وتستطيع أن تقول منذ البداية أن النية متجهة الى نشر شبكة من جمعيات الخدمات التعاونية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد . ولا يمكن أن يختلف رأيان حول فائدة مثل جمعيات الخدمات التعاونية هذه في العمل على تحسين الأحوال الزراعية في الهند ومهما دعت جمعيات الخدمات التعاونية هذه الى الزراعة التعاونية المشتركة ، فمن الواجب اعطاء الزارعين التسهيلات اللازمة من أجل اجراء هذه التجربة . ولكن يجب أن يكون واضحا أن مثل هذه المزارع التعاونية المشتركة لا يجب أن تكون اكبر من اللازم أما مساحة المزارع الجماعية في روسيا فتصل الى حوالي عشرة أو عشرين أو ثلاثين أو أربعين ألف أكر . وفي اعتقادي أنه سيكون كافيا في بلدنا إذا ما اشتركت ٢٥ أو ٥٠ أو ١٠٠ عائلة معا في تجميع أراضيهم واستخدام الاساليب المشتركة في الزراعة وكانهم عائلة واحدة . ومن الضروري ، من أجل نجاح الزراعة المشتركة ، أن يكون لدى الصائغيات المشتركة احساس رابطة وثيقة وتماسك اجتماعي . ومن الواضح أن أكثر شيء بلائم قرى جرامدان هي الزراعة التعاونية المشتركة حيث يوافق الزارعون الافراد باختيارهم على أن يتنازلوا عن حقوق ملكياتهم الفردية لمجتمع القرية المحلي . ويجب محاولة الزراعة المشتركة التي تدر ربحا وذلك في المستعمرات الزراعية المستصلحة حديثا .

وقد يكون من الطريف أن نعرف أن غاندي كان يوافق موافقة تامة على وسائل الزراعة التعاونية في الهند . . ولقد أعلن في الهاريجان الذي صدر في فبراير عام ١٩٤٢ : « أني أومن بشدة بأننا لن نتمتع بكافة مزايا الزراعة الا عندما نتجه الى الزراعة التعاونية . ليس من المنطق ومن الأفضل لمائة من الاسر في القرية أن يقوموا بزراعة أراضيهم زراعة جماعية ، ثم يقتسموا الدخل ، أحسن بكثير من تقسيم الأرض الى مائة جزء » وفكرة غاندي عن التعاون هي أنه يجب امتلاك الأراضي بطريقة تعاونية بين الملاك على أن يقوموا بفلاحتها وزراعتها كذلك بطريقة تعاونية . « فلي الملاك أن يعملوا بطريقة تعاونية وأن يمتلكوا رأس المال ، والادوات والحيوانات والبذور الخ » . بطريقة تعاونية كذلك ، ولقد قرر غاندي أن الزراعة التعاونية حسب مفهومه ، ستفقر من وجه الأرض وتعمل على التخلص من الفقر والبلادة . غير أنه اضاف : ولن تصبح كل هذه الاشياء ممكنة الا اذا قامت صداقة وثيقة بين أفراد الشعب وكانهم أفراد أسرة واحدة ، ويطلب لنا أن نعرف أن غاندي كان يحبذ الزراعة التعاونية المشتركة ويفضلها على مجرد تشكيل جمعيات الخدمات

التعاونية وهكذا نجد أن رئيس الوزراء يقف موقفا حذرا للغاية .
ولا تستطيع أن تقول أن مقترحاته ذات نزعة متطرفة .

ويجب أن يكون واضحا أيضا أن الزراعة التعاونية لا تعنى بالضرورة
صنع الزراعة بالصيغة الآلية . ومن الخطأ الاعتقاد بأن نسبة إنتاج الأكر
في المزارع التي تستخدم الآلات أكبر مما ينتجه الأكر في المزارع الصغيرة
والمجعدة بالزراعة . والواقع أن أرقام نسبة إنتاج الأكر الزراعى تشير
بوضوح الى أن نسبة إنتاج الأكر ، على وجه العموم ، أكبر بكثير في المزارع
الصغيرة المجعدة بالزراعة أكثر منها في المزارع « الكبيرة » فمثلا قد
حققت المزارع الصغرى في اليابان ضعف ما حققت المزارع الضخمة
في أمريكا وأستراليا ، أما في الدانمارك وسويسرا فقد وصلت الزيادة
الى أربعة أضعاف . والحقيقة تشير الى أن الإنتاج الذى ينتجه الفرد
يزداد في المزارع الكبيرة ولا تزداد نسبة إنتاج الأكر . ومن الضروري أن
يفهم كل هؤلاء الذين يهتمون بتنمية الزراعة في الهند هذه النقطة
الهامة فهما واضحا .

ومن الضرورة القصوى ، لنجاح الزراعة التعاونية ، القيام
بترتيبات مناسبة من أجل تدريب عدد كاف من العمال المهرة الأمناء ،
الذين في مقدورهم أن يساعدوا المزارعين بروح من التضحية والاخلاص
.. وقد تصبح الزراعة التعاونية شكلا آخر من الاستغلال الاقتصادى ،
في حالة عدم وجود مثل هؤلاء العمال الأمناء المخلصين .. وعلى كل
حال ، لا يوجد أدنى سبب في عدم نجاح الزراعة التعاونية في الهند تبعا
لبرنامج يتم على مراحل .. وبالتدريج سيخلق نجاح جميعات الخدمات
التعاونية جوا مناسباً للزراعة المشتركة على أساس تعاوني .. ولسنا
بحاجة الى أن نضيف أن عملية المزارع الجماعية هذه يجب أن تكون
اختيارية للغاية ، كما يجب ألا يكون هناك أى نوع من أنواع الضغط أو
الاجبار في هذه المسألة .. والفلاح الهندى شخص ذكى يتمتع بادرار
قوى وإذا ما شرحت له اقتصاديات الزراعة التعاونية بطريقة معقولة ،
فلا شك في أنه سيتبنّاها بمحض إرادته ..

الفصل الخامس والعشرون

الزراعة التعاونية في الحطة الثالثة

تعلق حكومة الهند وهيئة التخطيط الاهمية القصوى على التنظيم المناسب لمشروعات الزيادة في الزراعة التعاونية خلال فترة الخطبة الثالثة . . وليس هناك أدنى شك في أن نجاح الزراعة التعاونية في الهند سيعتمد اعتمادا كبيرا على مدى النجاح الذي تحززه هذه المشروعات الريادية في مختلف أجزاء البلاد . وأود أن أوجه النظر الى أنه يجب على الموظفين والعمال على مستوى الولاية ، والذين يشتركون في هذه المشروعات الريادية أن يوجهوا أقصى اهتمامهم الى نوع العمل والتنظيم ولايسروا وراء الكم فقط ، وحتى اذا وجدت مزرعة تعاونية من الدرجة الاولى في الاقليم او حتى في الولاية وأظهرت نتائج طيبة ، وكان في استطاعتها كذلك أن تظهر لسكان المنطقة الفائدة الحقيقية والدائمة لوسائل الزراعة التعاونية ، فإن من الممكن أن تنتشر هذه التجربة في الريف بسرعة ملحوظة وتتقدم على أساس متواليات هندسية هائلة . . أما اذا لم يكن في استطاعتنا أن نقنع الناس بالفائدة الاقتصادية ومحاسن الزراعة التعاونية عن طريق هذه المشروعات الريادية ، فإن هذا البرنامج في الهند سيعانى الكثير . . وعلى هذا ، تظهر ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق الموظفين وكذلك العمال غير الرسميين المشتركين في هذه المشروعات الريادية .

وأنا مقتنع اشد الاقتناع أن البرنامج المختص بالزراعة المشتركة التعاونية في بلدنا لايعتبر بدعة لاي زعيم وطني معين أو لمنظمة سياسية وإنما هو أسلوب منطقي لمضاعفة الانتاج الزراعى لأقصى حد لملايين المزارع الحدية وغير الحدية المنتشرة في ريفنا . . وربما لايعرف الكثيرون هنا حقيقة أن ٧٠٪ من حيازات الارض في الهند لاتتعدى خمسة أكر . . والوسيلة الوحيدة الممكنة لزيادة الانتاج الزراعى للفدان في تلك المزارع الصغيرة العديدة وكذلك في المزارع الصغيرة جدا هي تجميع أراضيهم ومواسيهم وبعض الموارد الاخرى في شكل مزارع كبيرة ذات حجم أمثل، وذلك على أساس تعاوني . . وعلى ذلك ، فانا لاعتبر برنامج الزراعة

التعاونى نظاما عقائديا جامدا او فكرة ايدولوجية ملحة ، ولكنى اعتبره ضرورة اقتصادية ملحة للتنظيم الزراعى فى الهند .

وانه لمن سوء الحظ ان الزراعة التعاونية قد تورطت فى جدال سياسى عقيم لامعنى له من وجهة النظر العلمية .. واذا كان فى استطاعتنا ان نظهر الفوائد الاقتصادية الحقيقية لنظم الزراعة التعاونية عن طريق هذه المشروعات الريادية لصغار المزارعين فى بلدنا ، فان اى قدر من الدعاية ضد هذا النوع من التنظيم لن يكون له اى اثر على عقول شعبنا .. اما اذا لم ننجح فى تنظيم عدد معقول من المزارع التعاونية التى اثبتت فائدها ، فان اى قدر من الدعاية لتحبيد هذه التجربة سيعجز عن اقناع المزارعين بالاخذ بهذا البرنامج .

وفى الوقت الذى تقوم فيه بتنظيم تلك المشروعات الريادية فى الزراعة التعاونية ، يتعين ان نتأكد بصفة خاصة من ان المزارعين لا ينتهزون فرصة هذه التجربة ليتجنبوا شروط استصلاح الاراضى ، وليضمنوا المساعدة المالية التى تعطىها الحكومة بطريقة غير عادلة .. ولقد استرعى انتباهى حالات متعددة قسمت فيها الاسر قطع الارض كى تتجنب التشريعات الخاصة بوضع حد اقصى للملكية الزراعية ، ثم عادوا فجمعوا الملكيات المتفرقة فى مزارع تعاونية حتى يصح فى امكانهم الحصول على المساعدات المالية الضخمة التى تعطىها الحكومة .. ولا يجب السماح باستمرار سوء استعمال التسهيلات التى تقدمها الحكومة من اجل الزراعة التعاونية .. ومن الضرورى ان تكون المشروعات الريادية فى الزراعة التعاونية من صغار المزارعين الذين اظهروا رغبة حقيقية فى التجمع من اجل المساعدة والغائدة المتبادلة .. ويجب التخلص من المزارع التعاونية غير الحقيقية التى تقوم من اجل التهرب من قوانين الارض باقصى سرعة ممكنة .

وبالاضافة الى المشروعات الريادية التى يبلغ عددها ٣٢٠ مشروعا والتى اقترها حكومة الهند ، فان هيئة التخطيط ستصبح على اهبة الاستعداد لتوفر الاعتمادات الضرورية من اجل مزارع تعاونية اخرى ، يمكن ظهورها فى اجزاء مختلفة من البلاد ، كنتيجة لنجاح تلك المشروعات الريادية .. ولقد طلبت هيئة التخطيط من حكومات الولايات المختلفة ان يرسلوا لها تقديراتهم الواقعية عن المزارع التعاونية الجديدة التى ينتظر ان تنظم فى مناطقهم خلال فترة الخطة الثالثة . واود ان اؤكد

لحكومات الولايات أنه إذا ما تم تنظيم عدد كبير من المزارع التعاونية كنتيجة لنجاح تلك المشروعات الريادية خلال السنوات القليلة القادمة عن طريق رغبة الشعب وتعاونه الاختياري ، فإن هيئة التخطيط لن تسمح لهذه التجربة أن تعاني بأى وسيلة من أجل الحاجة الى المساعدة المالية . . ونحن لانرغب الا فى أن تكون تلك المزارع التعاونية ممتازة من حيث الكيف ، والا تنظم على عجل لمجرد تحقيق أهداف معينة . .

الفصل السادس والعشرون

اقتصاديات الصناعات القروية

لقد بات من المتفق عليه ، فى جميع الدوائر ، أننا اذا أردنا أن نوفر مزيدا من الوظائف وننتج - فى نفس الوقت - عددا أكبر من السلع الاستهلاكية ، لزم علينا أن ننشر شبكة من الصناعات الريفية الصغيرة ، وصناعات الاكواخ فى كل أنحاء الريف بطريقة تعين الشعب الريفى على أن ينظم نشاطا صناعيا جنبا الى جنب مع العمل الزراعى . وبدلا من أن نحاول إبعاد الناس من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية طلبا للعمل ، فسيكون من الأوفر ومن الأسهل توفير فرص مضاعفة فى مجال التشغيل لسكان القرى فى مناطقهم الخاصة بهم . وعلى وجه العموم فقد قدرنا أن تكاليف الشخص العاطل فى منطقة حضرية تبلغ على الأقل خمسين ضعفا من التكاليف التى تخصص من أجل وظيفة مربحة لشخص فى المناطق الريفية . ومن الواضح الجلى عن وجهة النظر هذه أنه ليس فى الامكان حل مشكلة البطالة والبطالة المقنعة فى بلدنا الا عن طريق إقامة عدد وافر من المشروعات والصناعات الصغيرة على مستوى القرية . وعلى ذلك فمن المنتظر بذل كل جهد ممكن لتوفير رأسمال مناسب من أجل زيادة تنمية الصناعات الريفية والصناعات التى تتم فى الاكواخ على نطاق ضيق خلال الخطة الخمسية الثالثة .

وفى نفس الوقت من الضرورى أن نفهم بوضوح أن الصناعات القروية، التى تشتمل على صناعة المنسوجات يجب أن تعمل على تحسين أساليب انتاجهم بطريقة مستمرة حتى يصبح فى الامكان امداد المستهلكين بتلك البضائع بأسعار أرخص ، ولن يكون ممكنا - طبقا لطبيعة الأمور - الاستمرار فى الاعانات المالية والخصومات الحالية لمدة طويلة للغاية من أجل مساعدة عملية تطوير المنسوجات المحلية والصناعات الريفية الأخرى . وسيقتضى الأمر الاستغناء عن المساعدات المالية فى الوقت المناسب . ولقد تمتعت بعض صناعاتنا الكبيرة مثل صناعة التبغ والسكر ، تمتعت بحماية الحكومة الضخمة لعشرات من السنين . وربما لا يعرف الجميع أن الحكومة قد أنفقت حوالى ١٠٠٠ كروور من الروبيات فى تقديم

المساعدات المالية وانعاش صناعة التسيج في الهند ٠٠ أما صناعة السكر فقد استهلكت بالفعل اعتمادات للمساعدة تقدر بـ ٢٥٠ كرورا من الروبيات ٠٠ وعلى ذلك ، فإن الدعوة المنادية بتقديم مساعدة مالية من أجل الصناعات الصغيرة تعتبر من الدعاوى القوية ٠٠ ومع ذلك ، فإن على الصناعات الريفية وصناعة المنسوجات القطنية المحلية ، أن تحاول من أجل منفعتها الخاصة ، الاعتماد على نفسها وعلى مجهودها في أقرب وقت ممكن ٠٠ ولا يجب أن يقوم أى اعتراض على استخدام الطاقة من أجل الصناعات في القرية ، على شريطة أن تقدم بأسعار رخيصة جدا ، وأن ينظم توزيعها عن طريق منظمات القرية ، حتى يمكن ضمان استخدامها السليم لصالح المجتمع المحلي كله ٠٠ وينبغي إشاريا فينوبا إلى حد القول بأنه لا يتردد في استخدام الطاقة القرية نفسها في الصناعات الريفية وصناعة المنسوجات القطنية المحلية ، على شريطة ألا تعمل على طرد الناس من أعمالهم ، وأن تساعد على رفع نسبة الانتاج لدى كل عامل ماهر ٠٠

وبالإضافة إلى تحسين أساليب الانتاج ، فإن تطور الصناعات الريفية سوف يعتمد بدرجة كبيرة على تنظيم أفضل على مستوى القرية . مثاله هذا أنه يمكن استخدام وحدات « أمبار شاركا » لساعات أكثر إذا كان في مقدور هيئة صناعة المنسوجات المحلية والصناعات الريفية أن تحقق تنظيما أفضل . سواء من أجل التدريب أو الانتاج . فإذا ما استخدمنا « أمبار شاركا » لمدة ثلاث أو أربع ساعات فقط في اليوم ثم وجدنا أن الانتاج الكلي أقل بكثير مما كنا نتوقعه ، فإن هذا الخطأ ليس بالتأكيد خطأ الـ (أمبار شاركا) وإنما خطأ تنظيمنا الحالي . فبدلا من توزيع هذه الوحدات على أساس الأسرة أو الفرد . يتعين اتخاذ خطوات لإقامة مراكز عمل في المجتمع المحلي . وهناك تستطيع عدة أسر استخدام نفس الماكينة الواحدة تلو الأخرى تبعا لراحتها . وبالمثل فإنه في حالة وجود صناعات ريفية أخرى مثل عصر الزيوت ، وضرب الأرز ، وصناعة العصيدة ، فمن الممكن السعي لإيجاد تنظيم أفضل من أجل توفير القروض ، وكذلك من أجل التسويق .

وليس من شك في أن الحاجة ماسة إلى وجود صورة أوضح لبرنامج الانتاج المشتركة التي تشكلت خلال الخطة الخمسية الثانية . علينا أن نوجه اهتماما خاصا ، في الخطة الثالثة للتأكد من أنه لا يوجد أى صراع أو ازدواج لامبرر له بين القطاعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . ومن الواجب تحديد بعض مجالات الانتاج المعنية ، من أجل الصناعات الريفية وصناعات المنسوجات المحلية ، كما هو الحال تماما في الصناعات الصغيرة ، حتى لا تبعد الأموال والمجهود بلا مبرر .

وبالاختصار ، فعلينا أن ننظر الى مشكلة تنظيم الصناعات الريفية والمنسوجات القطنية التي توضع في المنازل من وجهة النظر العلمية دون الاحتماء خلف مساعدة الولاية المالية التي يجب أن تكون داخل أضييق الحدود . وإذا كنا متحمسين لنشر الصناعات الريفية في أرجاء البلاد بطريقة سريعة فيجب ألا يعمينا هذا عن الجانب الفنى أكدده غاندى ، ألا وهو العون الذاتى والاعتماد على النفس . وسيعتمد النجاح النهائى للصناعات الريفية - الى حد كبير - على قوتها وكفايتها الكامنة .

الفصل السابع والعشرون

أكبر المآسى

وقد أوضح فينوبالى فى احدى مناقشاتنا، اوضح موقفه من الصناعات الريفية والصناعات التى تتم داخل الكواخ . قال فينوبا « يعتقد بعض الناس اننى تقليدى ، ولكنى أعتقد - الى جانب كونى تقليديا - اننى عالم يجارى العصر . ومن الخطأ الاعتقاد باننى أحيد استخدام العلم الحديث فى تطوير أساليب الصناعات الريفية . والواقع انى اعتقد أن العلم الحديث ليس مرضيا . . . وتقديميا بما فيه الكفاية . فعلى سبيل المثال، أنا لا أرى أدنى سبب يمنع طائراتنا من أن تصبح أكثر سرعة وأكثر اراحة . وأنا أفضل عادة أن أسير على قدمى حتى أتمكن من الاحتفاظ بالاتصالات الحية مع الناس ولا أتحلى فى الهواء . ولكنى اذا اضطرت ، لاي سبب من الاسباب الى استخدام الطائرات فى تنقلاتى ، فأنا أود مخلصا ان استقل طائرة تقلنى الى دلهى أو لندن أو نيسويورك فى خلال دقائق معدودة » .

ويركز فينوبا اهتماما كبيرا ، كما فعل غاندى ، على الصناعات الريفية والصناعات التى تقوم فى الاكواخ ، وذلك لأنه يرى بعينه يوما كيف أن شعبنا فى المناطق الريفية مضطرب الى تبيد طاقاته لأنه ليس عنده عمل منتظم يشغله طول الوقت . ولا تسبب هذه البطالة والبطالة الممنعة تدهورا ماديا فحسب ولكنها تقوض طاقة الشعب الفكرية والروحية كذلك . ولقد وجد فينوبا والأسى يملأ قلبه خلال طوافه فى بيهار أثناء فترة الفيضانات أنه عندما تفشل العمليات الزراعية بسبب كثرة الامطار والفيضانات ، فاننا نجد أن الشعب الفقير فى القرى عليه أن يظل خاملا صفر اليدين . وحتى أثناء محنته الاقتصادية والمادية الشديدة الوطأة فإنه لا يود أن يعيش على الصدقات والمعونات الخيرية . ذلك أنه يطالب دائما ببعض الاعمال الانتاجية والاعمال المربحة . ولكن ، تبقى الحقيقة المؤلمة ، ألا وهى أنه من الصعب توفير أى عمل له فيما عدا الزراعة . وعندما تقتوض الزراعة ، فإن حياة القرية تنهار كلية . وتبعاً لرأى فينوبا ، فإن هذه تعتبر اكبر مأساة فى اقتصادنا القومى . ونجد أن صناعاتنا القروية تزوى الواحدة

تלו الأخرى نتيجة للتنافس الذى يقابلها من المصانع . ولقد كان يوجد فيما مضى ملايين من الغزالين والنساجين وكان كل كوخ عبارة عن مصنع نسج صغير للقرية . وكان هناك مئات الآلاف من الصنائع الماهرة الذين يعملون فى المعادن والأخشاب والمواد الحام الأخرى . وكذلك كان يوجد عاملون فى حقن الزيوت فى كل قرية حتى يصبح فى استطاعة الناس أن يحصلوا على زيت غذائى فى التو واللحظة . وكذا كنا نجد أن عمالا مهرة يعملون فى الصناعات الجلدية ، وتجهيز وعمل الأحذية . . وبعض الأدوات الأخرى . وكان هناك صانعو الفخار الذين كانوا يصنعون أشكالا فنية من الطين من أجل الاستهلاك المباشر للقرويين . أما الآن فقد تلاشت كل تلك الصناعات القروية فى عملية استغلال المدن للقوى استغلالا تدريجيا . ولقد كانت سياسة الحكومة فى هذا المجال غامضة نوعا ومعتشرة .

ان فنوبيا لم يكن يعارض مطلقا استخدام أحسن الأساليب فى الإنتاج . ومن الطبيعى انه لم يكن يود أن يؤدى التقدم الفنى الى عذاب بشرى لا ضرورة له ، فى شكل بطالة . ذلك أننا يجب أن نضع الإنسان فى الاعتبار الأول فى كل تخطيطنا . ومن الأفضل بكثير أن نوفر عملا منتجا بدلا من أن نوفر صدقة وذلك لأن حياة «الذين يتلقون الصدقة» فى الدول الغربية بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لهم حياة لا يحسدون عليها . فبعد بداية النهار حتى حلول الليل يعيشون حياة لا يمكن أن تعتبر حياة إنسانية . ونتيجة لذلك ، فانهم يعانون ماديا وعقليا وروحانيا . وهذا هو السبب الذى من أجله كان غاندى يوجهنا دائما الى أنه من الأشياء المناهضة للأخلاق أن نأكل طعاما دون أن نعمل . ولقد علمتنا الكتب الهندوكية الدينية نفس الدرس : « أن من يأكل دون أن يؤدى عملا ما فهو يعتبر لصا » . ولقد أراد يسوع المسيح كذلك من الناس أن يأكلوا « من عرق جبينهم » . هذه هى فلسفة العمل من أجل كسب لقمة العيش ، وهى الفلسفة التى تعتبر أساسا لكل برامج غاندى الانشائية .

ولم يكن فنوبيا ضد استخدام الطاقة الكهربائية فى الماكينات الصغيرة مثل عجلة الفزل بتانا . ولقد قال فنوبيا ، أثناء المناقشة حول آخر أنواع أنبر شاركا : « من المؤكد أننا نستطيع استخدام الكهرباء حيثما كانت ضرورية من أجل زيادة إنتاجنا . وعلى كل فانا أرغب بشدة فى ألا يتقود استخدام الكهرباء الى الاستغلال الاقتصادى . وفى الامكان تجنب هذا الاستغلال اذا نحن وضعنا شرطا ينص على أنه لا يمكن السماح باستخدام القوى الكهربائية فى الأنبر شاركا الا اذا تم تنظيمها على أساس المجتمع المحلى » . وقد أضاف فنوبيا قائلا : « ولن يقيدنى حتى استخدام الطاقة الذرية من أجل أنبر شاركا . وإذا ما وجدت قوة أقوى من الطاقة الذرية فسانادى باستخدامها هى الأخرى . وشرطى الوحيد هو ألا يؤدى

استخدام مثل هذه الطاقة إلى البطالة والا يسفر عن استغلال الانسان لأخيه
الانسان استغلالا اقتصاديا » .

ولم يكن هناك فرد يعارض استخدام الصناعات الأساسية والأصلية
مثل صناعة الحديد والصلب والعمم وصناعة الآلات الثقيلة ومشروعات القوى
الكبيرة الخ . . وحتى غاندى نفسه لم يكن ضد تلك الصناعات . . والقى
الوحيد الذى كان يربح فيه غاندى هو أن تكون تلك الصناعات الأصلية
أو الرئيسية ملكا للولاية - كما تقوم الولاية بإدارتها ، ولا يجب تركها
للقطاع الخاص ، ولقد كان فينويابتوق الى أن تنتج غالبية بضائعنا
الاستهلاكية عن طريق الصناعات اللامركزية . . ولن تساعد تلك الصناعات
الصغيرة والريفية على توفير العمالة الكاملة فقط وإنما ستعمل على تقليل
الضغط غير الضروري على النظام الذى تتبعه فى النقل . . فبدلا من أن نحمل
مواردنا الخام الى أقصى الأماكن ثم نستوردها مرة أخرى على هيئة بضائع
منتجتها الصنع من المصانع لنوزعها على المستهلكين فى أرجاء البلاد الأربعة
فسيكون من الأفضل أن تحول مختلف المواد الخام الى سلع منتجة الصنع
فى القرى نفسها . . وبمعنى آخر ، من الواجب أن يسير الانتاج جنبا الى
جنب مع التوزيع والاستهلاك . . وسيكون مثل هذا النوع من الاقتصاد أقل
تعقيدا وأكثر طبيعية . . وستفقد علاقة المال الموجودة حاليا كذلك كثيرا من
أهميتها المزيفة . . ولن تكون منتجات الصناعات الريفية أكثر تكاليف من
تلك التى تنتج فى المصانع اذا ما استخدمنا الآلات الحديثة ومصادر الطاقة .
وفى الواقع ، انه اذا ما انخفضت التكاليف العامة ، فستصبح أدوات الصناعة
الريفية فى النهاية أرخص بكثير من منتجات المصنع . . ومن المؤكد فى عصر
العلم، أننا ستجافى المنطق اذا نحن أنشأنا مصانع ضخمة يمكن أن تدمرها
قاذفات القنابل من آخرها فى ثوان معدودة، ومن الممكن أن نحل بسهولة
المشكلة المزمنة للصراع بين العمل ورأس المال ، اذا ما طبقنا اللامركزية
فى الانتاج فى شكل الجمعيات التعاونية الصناعية التى يملك فيها العمال
أنفسهم أدوات الانتاج .

وليس فينويبا ضد القطاع الخاص . . والواقع أنه لا يريد أن تضطلع
الدولة بعدد كبير من الصناعات الأساسية ، وذلك لأن إقامة الصناعات
الثقيلة تؤدى الى تركيز غير ضرورى للسلطة الاقتصادية . . وفى النهاية
فإن تركيز السلطة الاقتصادية يؤدى كذلك الى التركيز فى السلطة
السياسية . . ومن المؤكد أن مثل هذا التركيز فى السلطة السياسية لا يؤدى
الى ديمقراطية سليمة خالية من الشوائب ، ولذلك حيز فينويبا وجود قطاع
خاص داخل اقتصاد لامركزي وكان يود أن يصبح كل مجتمع محلى فى
القرية ذا اكتفاء ذاتي ، على الأقل بالنسبة لاحتياجات الحياة الأساسية مثل
الطعام والسكن والملبس والتعليم والصحة وحتى اذا ما استخدم المجتمع

المحلى فى القرية الكهربا ، فمن الواجب أن تكون عن طريق المشروعات المحلية الصغيرة . ولا يريد فينوبا أن يعتمد أهالى القرية على مصدر القرى الذى ينقل اليهم عبر آلاف من الأميال من محطة قوى يمكن بسهولة تخريبها فى أوقات الحرب ، أو ربما توقفت عن العمل لعطب أصابها فى الظروف العادية . ومن الضروري أن يقود التركيز فى القوى الاقتصادية أو السياسية لأشكال من العنف والصراع والاستغلال الاقتصادى . وعلى ذلك ، فمن وجهة نظر الديمقراطية السلمية التى لا تعتمد على استخدام العنف ، نجد أن التصنيع اللامركزى شىء غاية فى الأهمية .

والخلاصة التى خرج بها فينوبا من مناقشاته هى كما قال : « إذا ما كان فى استطاعة الحكومة أو رجال الصناعة أن يبرهنوا الى أن بالإمكان توفير العمالة الكاملة لشعبنا عن طريق وسائل التصنيع الكبير فانى لن أثير أية قضية أيديولوجية أو فلسفية أخرى فإذا ما اقتنعت تماما بأنه فى إمكان أية خطة أخرى أن تعمل على توفير العمل الكامل الشعبى بدون استغلالهم ، فسأحرق بلا تردد منزلى الخشبي وأعد عليه إحدى وجباتى الغذائية ، وأضاف قائلا : اننى لا أعشق عجلة الغزل بدافع من العاطفة . فأنا أنظر إليها كشىء لا بد منه فى أحوال الهند الاقتصادية الحالية . فأنا أتحرى الدقة الحسابية فى نظرتى الى المشاكل . وأنا على استعداد تام ، كشخص مهتم بالعلوم ومنطقى فى الوقت نفسه ، لأن أضحي بأى شىء من أجل تقديم انسانى حقيقى . والواقع أن كل عالم هام قد أصبح تقليديا . فهو لا يعمل على تغيير نظراته الأساسية وهو يعانى من ولعه بالماكينات دون النظر الى أى اعتبار لتقدم وسعادة أبناء البشر بصورة حقيقية . وإذا لم يتم التآلف بين العلم وعدم استخدام العنف ، فان البشرية ستتحطم وتنتهى . وفى الهند لا يمكن تجنيد العلم من أجل مجتمع سلمى الا اذا كان على هيئة صناعات ريفية صغيرة والصناعات التى تقوم على الاكواخ والمنظمة على أساس تعاونى » .

الفصل الثامن والعشرون

الانسان والآلات

اننا نجد في الهند الآن سباقا بين الانسان والآلات ، فمن ناحية ، نجد أن الملايين من الناس تطالب بإيجاد عمل لها وإيجاد عمالة كاملة ، ومن ناحية أخرى نجد أن الفنيين ورجال الصناعة مشغولون في اختراع أشكال متطورة للآلات التي توفر جهد العامل لتقليل اعتمادها على العمل البشري . ولقد تم انجاز كل هذه الأشياء باسم العلم الحديث والتقدم التكنولوجي .

وتقد اقتضى إقامة مشروعاتنا لوادى النهر المتعددة الأغراض ، اقتضى بناء عدد من السدود ونحن الآن نستخدم الأسمنت المسلح بدلا من الأحجار والطوب . ولقد كان من الصعب بالنسبة لمهندسينا وخبرائنا الفنيين أن يلمسوا الاختلاف بين النوعين من وجهة نظر العمالة . وفي استطاعة أعمال البناء التي تستخدم الجير وقوالب الطوب أن توفر عمالة مريحة لعدد كبير من العمال . . . والبناء بالأسمنت المسلح ، بالرغم من أنه يعتبر طريقة أسرع في البناء ، إلا أنه يعتبر أسلوبا لايناسب كثيرا بلدا كالهند حيث تتركز المشكلة الرئيسية في الحاجة الى استيعاب الطاقة البشرية . وعم بناء آلاف من الآبار المتصلة بقنوات في أجزاء مختلفة في البلاد ، ولكن ، بدلا من أن يستخدم مهندسوننا جهاز حفر يدوي ، فإنهم يستخدمون ماكينة أمريكية غالية . ومما لا شك فيه أنها تؤدي العمل بطريقة سريعة ، ولكنها لا تسمح للملايين من شعبنا الذين يعملون نصف عمل أن يصبحوا شركاء فصيلين في المشروعات الوطنية ويحاول صنّاع القرية المهرة يجد أن يقتصدوا في معيشتهم بأن يتعلقوا بالصناعات التي يقومون بها في الأكواخ مثل متوال الفزل اليدوي، وصناعة عصر الزيوت، وضرب الارز ، والطباعة اليدوية . غير أن رجال الصناعة مستثمرون في استيراد أحدث أنواع ماكينات النسيج ، وعصر الزيوت ومصانع السكر وماكينات ضرب الارز ، وهذه الماكينات تجبر الصناعات الريفية على الافلاس .

وليست هذه سوى أمثلة قليلة لتصوير النقطة الأساسية . وليس معنى هذا أننا ضد مثل هذا الاستخدام للآلات، ومن الخطأ البين أن نعتقد

ولا يمكن اعتبار اقتصاديات المنسوجات القطنية المصنوعة في المنزل والصناعات الريفية « بدعة » لقلة من أتباع غاندى لأنها تعتبر شيئاً ضروريا لتحقيق التوجيهات التي ينص عليها دستورنا ومن أجل حفظ السلام والديمقراطية في هذه البلاد . وفي نظري أن تقليدنا للدول التي قطعت شوطا كبيرا في التطور والدول الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، سيكون عملا انتحاريا مع وجود شعبنا الكبير المتزايد ، حتى بالرغم من وجود ملايين الأشخاص في أمريكا بدون عمل . ومشاكلنا تتماثل في كثير من الجهات مع تلك التي تعاني منها الصين واليابان هاتان الدولتان هما مقر الصناعات الصغيرة والصناعات التي تتم في الأكواخ .

ولقد قيل لنا : ان الصناعات الريفية سترجع بالزمن الى الوراء وستقلب دولاب التقدم في التنمية الاقتصادية . كذلك يقال : ان الانتاج اللامركزي سيعمل على خفض من مستوانا المعيشي ويقلل من كمية بضائعنا المصنعة . غير ان هذا الرأي قائم على فكرة خاطئة، صحيح اننا قد نضطر لفترة من الزمن الى أن نرضى بالبضائع التي لم تصقل بعد والبضائع الأكثر تكلفة . ولكننا نجد أن التكنولوجيا الحديثة تتطور بأقصى سرعة حتى أنه أصبح في إمكان الآلات اللامركزية أن تتفوق على الأجهزة المركزية سواء في الكفاية أو الانتاج . ولقد بدأ الانقلاب الصناعي باستخدام الطاقة التي يوفرها الفحم . ولم يكن هناك مفر من شيء من المركزية في الصناعات بسبب استخدام الفحم . ولقد مكنت الطاقة الكهربائية من نشر الصناعات في أنحاء الريف . وبما أن الطاقة الذرية تستخدم الآن في أغراض مدنية فمن المنتظر أن تسبب ثورة كاملة في أساليب التصنيع خلال عقد أو عقدين ولا يراود عقولنا أي شك في أن استخدام الطاقة الذرية سيؤدي الى لامركزية أفضل في الصناعات .

والواقع ان العلم الحديث والتكنولوجيا يصفان الصناعات المركزية بصيغة « غير علمية » تدريجيا ، وعلى ذلك فان مثال الانتاج اللامركزي سيكون الأسلوب العلمي الوحيد في التنمية الصناعية في الأزمان القادمة . ومع تحسين الأساليب سنجد ان الصناعات الصغيرة والتي تتم في الأكواخ ستصبح أرخص من المصانع الكبرى الموجودة حاليا .

وحتى في البلدان التي قطعت شوطا كبيرا في الصناعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية . توجد حركة من أجل توزيع الصناعات . ان عصر الذرة يحتم الاسراع في تطبيق اللامركزية من وجهة نظر الدفاع القومي كذلك . وذلك لان المصانع الكبيرة تصبح أهدافا سهلة للقنابل - خاصة في الحروب الذرية - ويعتبر الصراع بين العمال ورأس المال من العوامل الأخرى المهمة التي تعمل على دفع الانتاج اللامركزي الى الامام وذلك لان العمال الكادحين

وأصحاب المصادر الانتاجية فى الصناعات الصغيرة التى تصنع فى الاكواخ
حتشابهون الى حد كبير . ولن تكون التعاونيات الصناعية أكثر كفاية من
الناحية التكنولوجية فقط وإنما ستكون أيضا أكثر تقدما من الناحية
الاجتماعية .

لم يعد من المستحب اتباع سياسة منحرفة . ومن الواجب علينا أن
نقرر ونعمل بعزيمة قوية ثابتة ، ونحن نعتبر أن أعداءنا الحقيقيين :
البطالة والفقر والجوع ، ولا يمكن تصفيتهم بدون نشر شبكة من الصناعات
الريفية الصغيرة فى جميع أنحاء البلاد . ومن المنظور أن تقاوم المصالح
الثابتة هذه اللامركزية فى السلطة الاقتصادية ، ذلك انها توفر مجالا
صغيرا أمام الاستغلال والربح السهل . ومن الواجب مقاومة مثل هذا
الضغط بتصميم قوى من أجل المحافظة على الديمقراطية والسلام وواضح
أن حوادث العالم تتحرك بسرعة فائقة ولا يحق لنا أن نقع فريسة الرضا
الزائف ، فإن ثمن التقدم والحرية هو أن نكون حريصين دوما . ويجب
أن تهتم دولة الرفاهية ، أول ما تهتم بمواطنيها وتنتظر اليهم على أنهم
مخلوقات بشرية . ومن الضروري اعتبار الآلات مسخرة للإنسان لا سيدة
عليه وإن أى نظام للاقتصاد الوطنى يهتم بالآلات أكثر من اهتمامه بالكائنات
البشرية يؤدي لا محالة الى الدمار والكوارث .

الفصل التاسع والعشرون

القطاع الشعبى

عندما أزعج رئيس الوزراء الستار عن تمثال جمسيدجى تاتا احتفالا باليوبيل الذهبى لصناعة الصلب فى الهند ، ندد بالشائعات التى تشير الى وجود خلافات بين القطاع العام والقطاع الخاص فى الصناعة .

ولقد رفض شرى نهرو الاعتقاد بوجود اختلاف كبير بين القطاع العام والقطاع الخاص قائلا : « ان الشيء الذى يهمنا فى النهاية هو « قطاع الشعب » الذى يعنى رفاهية الشعب والبلاد » .

ولقد استطرد قائلا : « انه فى غمرة التحول السريع الذى شمل العالم ، نعرض كثيرا من الاشياء والأفكار لتحول ثورى .

ولم يعد رأس المال وحده هو الذى يهمنا اليوم باعتباره من عناصر الانتاج ، وانما يشاركه الآن فى الاهمية الذكاء والجهد » .

وندد رئيس الوزراء بأى صراع طبقى ، وكذلك أى مناقشة حول المصالح المختلفة . وذكر أن « من الواجب أن يعمل الجميع كى يحققوا فى النهاية الصالح الجماعى » .

انى أرحب بحرارة ، بتلك الملاحظات التى أبداهها رئيس الوزراء بالنسبة للفكرة الأساسية التى تكمن وراء تنميتنا الاقتصادية والصناعية . ذلك أن الخلاف الدائم بين القطاع الخاص والقطاع العام ، ذلك الخلاف الذى لا ضرورة له مطلقا . يميل الى تشتيت انتباه الشعب وتحويله الى أمور ثانوية ، ويميل كذلك الى خلق شعور بالمرارة لا يعود على أحد قط بالنفع .

ولقد أوضحت الخطة توضيحا كاملا أنه « يجب أن ينظر الى التنمية فى القطاع العام على أنها يجب أن تسير جنبا الى جنب مع التنمية التى تحدث فى القطاعات الخاصة » .

« ومن الضروري أن يعمل القطاعان فى ألفة ، وأن ينظر اليهما على أنهما أجزاء فى جهاز واحد • ولا يمكن أن تتم الخطة بأكملها الا على أساس التنمية التى تتم فى القطاعين فى وقت واحد ، وعلى أساس من التوازن »

وتتمتع الدولة بسلطات واسعة يمكنها أن تستخدمها فى التنظيم والتأثير والاشراف على التنمية التى تتم فى القطاع الخاص •

لذا ليس من الضروري ، تقريبا ، أن تستولى الدولة على القطاع الخاص أو تؤممه ، وخاصة عندما تكون مواردنا المالية ضعيفة ومحدودة •

ومن الافضل بكثير أن نعمل على الاستفادة من الموارد الموجودة من أجل اقامة صناعات جديدة ، وخاصة المشروعات الأساسية بدلا من تهديد رهوس الأموال المحدودة على شراء مؤسسات عتيقة وبالية يديرها رجال الصناعة الذين يعملون لحسابهم الخاص •

ولقد حددت اللائحة الخاصة بالسياسة الصناعية والصادرة عام ١٩٥٦ ، حددت بوضوح مجالات القطاعات الخاصة والعامة •

وقد قررت على وجه الخصوص أن من سلطة الحكومة ، فى حالة الطوارئ، أن تستولى على أى مجال حيوى صناعى من أجل الدفاع الوطنى . ولكنه من الضروري تقريبا أن تدير الدولة تلك المشروعات التى لا تعتبر أساسية أو حساسة •

ويضم شطر كبير من القطاع الخاص فى الهند صغار المنتجين وأصحاب الحرف المنتشرين فى جميع أنحاء البلاد • ولن يكون من الحكمة فى شيء أن تحاول الدولة خنق روح المبادرة والابتكار لدى صغار المنتجين وأصحاب الحرف عن طريق بسط اشراف ادارى صارم عليهم •

والسياسة السليمة التى على الدولة أن تتبعها هى تشجيعهم على أن ينظموا أنفسهم داخل جمعيات تعاونية صناعية •

ومن الواجب علينا أن نوسع ونشجع مثل هذا القطاع التعاونى فى بلدنا الى أقصى حد ممكن • فهذا القطاع التعاونى يجمع ويوفق بين مزايا كل من القطاع العام والقطاع الخاص ويعجل باقامة مجتمع اشتراكى حقا •

فى ظل هذا النظام يصبح العمال أنفسهم ملاكا لادوات الانتاج ، وهكذا تميل المشكلة كلها القائمة على الصراع والتطاحن بين العمال ورأس المال ، تميل الى الاختفاء والدوبان •

وأنا لا أرى أى سبب واضح يمنع القطاع التعاونى من أن يمتد تدريجيا الى الصناعات المتوسطة ، وكذلك الصناعات الكبيرة • • ونحن نجد

أن التجربة الحديثة في معامل السكر التعاونية التي أقيمت في ولاية مهاراشترا تشجعنا كثيرا على تنفيذ هذا النظام . . . ففي البلدان الغربية كذلك ، وخاصة المملكة المتحدة ، توجد منشآت كبيرة جدا منظمة على أساس تعاوني . . . وعلى الولاية أن تحاول تسجيع هذا الشكل من أشكال التنظيم الصناعي في بلد مثل الهند التي عقدت ، ألزم على إقامة مجتمع اشتراكي عن طريق الوسائل السلمية والديمقراطية .

ان ملاحظات رئيس الوزراء عن الأهمية القصوى لتحسين حال الشعب في المجتمع الموجه ، يجب أن تدفع كلا من القطاع الخاص والقطاع العام الى أن يفكرا جديا في وضعهما الحالي . ودائما ما يطالب رجال الصناعة الهنود - في القطاع الخاص - يطالبون الحكومة بتوفير امتيازات أكثر وأكثر ، وذلك حتى يتمكنوا من أن يحصلوا على أرباح أكثر .

غير أن فكرتهم عن الربح المعقول تختلف لسوء الحظ عن فكرة رجال الصناعة في البلدان الأخرى .

وليس في استطاعة أي دولة حديثة أن تسمح لرجال الصناعة في القطاع الخاص أن يحصلوا على أرباح غير معقولة على حساب المستهلكين .

وعلى ذلك ، فمن المستحسن أن يوطن رجال الصناعة الهنود أنفسهم الآن على تقبل فكرة الربح المحدود في ظل اقتصاد موجه .

ومن الضروري كذلك أن يشعروا بالثقة بأن الحكومة ليست لديها أية رغبة في تصفية أو شل القطاع الخاص في خططها من أجل التنمية الاقتصادية .

وليس في مقدوري أن أفهم الموقف المتوتر الذي يقفه بعض رجال الصناعة بالنسبة للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة الهندية ، وخاصة بعد أن أوضحت الحكومة مرارا وتكرارا أنها أفردت مكانا معينا للقطاع الخاص في التخطيط القومي .

ومن الطبيعي ، أن هذا يفترض أن من واجب القطاع الخاص أن يراعى في عمله مصالح شعب الهند ، وأن المصلحة الخاصة يجب أن تتفق مع المصلحة العامة .

كذلك يتوافر مجال كبير أمام القطاع العام من أجل إجراء تحسينات لاسعاد الشعب . وقد ساعد تقرير لجنة التحقيق في شاجلا على توضيح عدد من النقاط الهامة عن التنظيم في القطاع العام الذي يحتاج الى بذل اهتمام كبير . وتقف الاسطورة القديمة عن المقدرة الحارقة لوظائف الحكومة الهندية في تنظيم وإدارة أي نوع من النشاط العام ، تقف مكتوفة الأيدي .

ومن الضروري تماما تدريب عدد كاف من الأشخاص من أجل التخصص في مشروعات الخدمات العامة بطريقة كاملة ومنظمة .

ومن المرغوب فيه كذلك عدم نقل أولئك الأشخاص المدربين من صناعة لآخرى بطريقة مستمرة . فان مثل هذا النقل المستمر كما هو الحال في السكرتارية ، لا يخلق أى شعور بالمسئولية ولا يساعد على بذل أى مجهود مستمر للعمل على نجاح المشروعات العامة .

دعنا نحاول كذلك فهم مضمون « رفاهية الشعب » الذى أطلق عليه رئيس الوزراء اصطلاح « القطاع الشعبى » ومن الطبيعى أن العامل الأول الذى يدخل فى تحقيق رفاهية الملايين من شعبنا هو رفع مستوى معيشتهم .

وفى الوقت الذى نحاول فيه اصلاح الحالة الاقتصادية لشعبنا يجب ألا يفتى عن بالنأ أن الانسان لا يعيش بالخبز وحده .

ان الاكتفاء بمحاولة توفير مساكن أحسن ، وطعام أفضل ، وملابس أجود ، وكذلك توفير عدد من صنوف الرفاهية والرخاء لا يشكل زيادة حقيقية فى مستوى المعيشة للمجتمع .

وفى الوقت الذى نعمل فيه على التخطيط من أجل الأمة ، يجب أن نضع نصب أعيننا ، وفى المكان الأول ، الحاجة الى رفع المستويات الثقافية والأدبية للجماعات الفقيرة من شعبنا .

اما العامل الثانى الذى يحقق رفاهية الشعب بطريقة جوهرية فهو توفير العمالة الكاملة وتوفير الحق فى العمل .

ويجب وضع هذا المظهر من مظاهر العمالة فى الاعتبار الأول فى خططنا من أجل التخطيط سواء فى القطاع العام أو فى القطاع الخاص .

وبما أن القطاع العام يتكون أساسا من المشروعات والصناعات الأساسية ، فلا يوجد مجال كبير أمام تشغيل أكبر . ولكن القطاع الخاص عليه أن يتحمل الجزء الأكبر من المسئولية فى هذا المجال .

الفصل الثلاثون

التخطيط الاقتصادى والتعليم

يجب أن نضع التعليم فى مرتبة مرتفعة للغاية فى أى مشروع من مشروعات التخطيط الاقتصادى • ويجب ألا نعتبر التعليم مجرد رفاهية ذلك أنه بمثابة استثمار قومى طويل الأجل حتى من أجل مشروعات الانتاج فى القطاعات الاقتصادية المختلفة •

وتعتبر اقامة شركة أو مصنع شيئا سهلا نسبيا ، فى حين يعتبر تدريب عدد كاف من الأشخاص الذين سيديرون المزارع والمصانع شيئا صعبا للغاية •

وعلاوة على ذلك ، فإن نوع وشخصية الخامة البشرية المطلوبة لمختلف المشروعات والخطط ذات أهمية كبرى • ويمكننا اعتبار التعليم هو الشيء الوحيد الذى يستطيع أن ينجح فى اشاعة الصفات الذهنية والنفسية بين الشباب من الجنسين المطلوب منهم أن يحتلوا مراكز ذات مسئولية فى التخطيط الموجه •

وعلى ذلك ، فلا يوجد أدنى شك ، فى أنه من واجب هيئة التخطيط والحكومة الهندية أن تعطى الأفضلية الاولى لحظة التطور التربوى اتمام الخطة الخمسية الثالثة •

ولقد قيل عن الطلبة فى الهند ، أنهم غير منظمين ولا يتمتعون بالصفات المطلوبة من أجل أن يصبحوا مواطنين صالحين • وأنا لست ضمن أولئك الذين يميلون الى وضع مسئولية عدم النظام كلها على الطلبة وحدهم •

وقد أتاحت لى الفرصة ، منذ بضع سنوات مضت للطواف بالعالم وزيارة عدد من المدارس والكليات والجامعات فى دول كثيرة بما فى ذلك الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية •

وعندئذ وجدت أن الطلبة الهنود عامة كانوا يسرون على ما يرام

فى كل الدول . والواقع اننى دهشت حين وجدت ان الطلبة الهنود قد
حالفهم التوفيق حتى فى معهد كمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات
المتحدة الامريكية ، ولقد دهش الطلبة الامريكيون للذاكرة القوية والذكاء
العام الذين يتمتع بهما الطلبة الهنود وأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن الطلبة
الهنود ليسوا بأدنى مرتبة من طلبة أية دولة أخرى فى العالم .

وهناك موضوع آخر لا يزال مثار مناقشة ويتصل بأسلوب التلقين
فى المدارس والكليات . ولذا يحسن بنا أن نضع أفكارنا فى هذا الصدد
داخل قالب ملموس .

فمن الطبيعى أن تصبح اللغة الاقليمية هى أسلوب التلقين فى المرحلة
الثانوية ، ولكن فى الامكان استخدام بعض اللغات الاخرى كذلك اذا
ما تواجد عدد كبير جدا من الطلبة فى الفصل .

ومن الواجب تدريس لغة الاتحاد الهندوكية كلغة ثانية اجبارية .
وليس من الضرورى أن تصبح الولاية مسئولة عن اقامة مدارس ثانوية
بلغات أخرى غير اللغة الاقليمية كأسلوب للتلقين .

غير أن معلمى الاطفال قد يتحدثون لغة أخرى غير لغة الاطفال ويريدون
فتح مدارس ثانوية والقاء الدروس باللغة التى يتكلمونها ، فى هذه الحالة
يجب على الدولة أن تعترف بمثل هذه المدارس ، كما يجب عليها أن تقدم
لها المنح الضرورية اللازمة لبقائها - بما يمتشى مع اللوائح والتنظيمات
العامة . وعلى كل حال ، فمن الواجب جعل دراسة اللغة الاقليمية فى مثل
هذه المدارس الثانوية ، جعلها اجبارية .

وبصفة عامة يجب جعل اللغة الاقليمية هى أسلوب التلقين فى المرحلة
الجامعية ، بالرغم من أنه من الضرورى اعطاء الطلبة فرصة للاختبار فى
أن يتعلموا بالأسلوب الهندوكى كذلك .

وبينما يجب جعل التدريس الطبيعى فى الجامعات يتم باللغات
الاقليمية ، فمن الضرورى فتح المجال أمام المدرسين كى يلقوا محاضراتهم
باللغة الهندوكية بل والانجليزية فى بعض الاحوال . وسيعمل هذا على
تسهيل الاتصال الثقافى فيما بين الاقاليم .

وعلى كل حال ، فإن التحول من اللغة الانجليزية الى اللغة الهندوكية
أو اللغة الاقليمية - عند تدريس الموضوعات العلمية والغنية - يجب أن
يكون تدريجيا حتى لا تنخفض المستويات التعليمية .

وأنا أعرف أن هناك مدرسة للفكر فى البلد التى تعتقد جديا أن اللغة
الهندوكية يجب أن تكون هى الأسلوب الوحيد للتلقين فى المرحلة الجامعية
وذلك لاتمام الوحدة الثقافية فى الهتد .

ويؤسفني أنني أستطيع تقبل هذا الرأي . وبالرغم من أن اللغة الهندوكية قد تصبح بديلا في المرحلة الجامعية ، لا أنه يجب فرضها على الطلبة في منطقة خاصة ضد رغبتهم . ولأجد أدنى سبب بين عدم السماح باستخدام لغاتنا الاقليمية كأسلوب للتلقين حتى أعلى مرتبة في التعليم .

أما بالنسبة لوضع اللغة الانجليزية والهندوكية في نظامنا التعليمي، فإن الكل يجمع اليوم على اللغة الهند وكية - كلفة الهند الرسمية - يجب تدريسها لكل الطلبة في المراحل الثانوية والجامعية .

ومن الواجب ترك تحديد الفصل الذي يجب أن تبدأ منه دراسة اللغة الهندوكية في المرحلة الثانوية لادارات التعليم في الولايات المختلفة تبعاً لظروفها المحلية .

وليس من سبب يدعو الى القول بأن دراسة اللغة الهندوكية يتم بطريقة اجبارية على حساب التطور الكافي للغات الاقليمية . ذلك لأننا نريد التطور الكامل لكل اللغات الأربع عشرة التي ذكرت في دستورنا .

ولكن من الضروري ، تطوير اللغة الهندوكية كلفة متداولة داخل الولايات من أجل أغراضنا الاجتماعية والتعليمية والادارية .

ومن المتفق عليه أيضا بصفة عامة على أن من الواجب أن يتعلم الطلبة على الأقل ، لغة أجنبية واحدة في المرحلة الثانوية والجامعية . ومثل هذه الدراسة للغة أجنبية يعتبر شيئا مفيدا في تطوير الاتصالات العالمية وفي مساهمة الفكر الحديث .

ومن الأشياء الطبيعية ، في ظل الظروف الراهنة ، أن يتجه عدد كبير جدا من الطلبة الى دراسة اللغة الانجليزية من بين اللغات الاجنبية . ولكن يجب أن تتاح الفرصة أمام الطلبة لكي يتعلموا بعض اللغات الاجنبية الأخرى مثل اللغة الفرنسية والالمانية والروسية والصينية واليابانية كلفة ثانية .

وليس من المفروض أن تبدأ دراسة اللغة الانجليزية في المرحلة الثانوية في وقت مبكر أكثر من اللازم . وهناك نقاط كثيرة تعزز الرأي القائل بأن اللغة الانجليزية يجب ألا تدرس الا بعد اتمام المرحلة الأولية فمثلا ، بعد انتهاء السنوات الثماني الأولى في الدراسة . ومن المستحسن أن نسمح للطلبة أن يتعلموا لغة موطنهم حتى المرحلة الأولية .

ولقد أظهرت التجربة أن الطلبة الذين يتمتعون بمعرفة لغة موطنهم يصبح في مقدورهم أن يتفوقوا في اللغات الأخرى بسهولة أكثر من أولئك الطلبة الذين ليس لديهم معرفة كاملة بلغتهم .

ونشر بكلمة الى لغة الامتحان لدخول كل المرافق العامة في الهند .
واللغة الانجليزية تعتبر هي اللغة الوحيدة في الوقت الحالى ، المستخدمة
فى امتحانات المسابقة هذه . غير أنه من الضروري اتخاذ خطوات تقدمية
بجعل اللغة الهندوكية على الاقل لغة من اللغات المستخدمة فى الامتحانات
وهذه الخطوات يجب أن ترتب بحيث لا تلقى أى حمل لا مبرر له على
المرشحين من أى جزء فى البلاد حيث تكون اللغة الاقليمية لغة أخرى غير
اللغة الهندوكية .

وفىما يتعلق بمشاكل التعليم الجامعى ، حيثت هيئة التعليم
الاستشارية المركزية اتخاذ بعض الخطوات لتحديد السماح بدخول معاهد
التعليم العالى من أجل الحد من مشكلة البطالة بين الشباب المتعلم فى
بلدنا .

وهناك فى الوقت الحالى موقف ينطوى على تناقض ويتمثل فى وجود حشد
من الجامعيين والخريجين المتعطلين من ناحية ، ونقص شديد فى الموظفين
المدرسين لمختلف المشروعات من ناحية أخرى .

ومن الضروري ايجاد حل لهذا التناقض خلال الخطة الخمسية الثالثة
عن طريق التوفيق بين مشروعات التوسع التعليمى ومشروعات التنمية
الاقتصادية المختلفة . ولن ترجى أية فائدة من اقامة عدد ضخم من كليات
الآداب البحتة ، حيث لا يوجد أى مجال أمام الجامعيين الذين يتخرجون من
هذه الكليات .

ومن الضرورى تنظيم السماح لدخول الكليات والجامعات ، بل
وتنظيمه فى الدراسات الفنية تنظيماً معقولاً ، حتى يعرف الشباب بطريقة
قاطعة نوع المسئولية التى يتوقع أن يتحملها بمجرد حصوله على درجته
العلمية .

وأنا أحبذ الرأى القاطع الذى يشير الى وجوب تخطيط توسع زائد
فى الجامعات والكليات فى المناطق الريفية حتى لا تتركز المعاهد التعليمية
فى المدن ، بل وتنتشر فى جميع أنحاء الريف .

ومن المهم من أجل تحديد وتنظيم الدخول الى الكليات والجامعات ،
لا يجب اعتبار الدرجات العلمية التى يحصلون عليها من الجامعات شيئاً
هاماً للغاية من أجل الدخول الى الانواع المختلفة فى المرافق الحكومية .

ولقد عينت حكومة الهند ، منذ بضع سنوات مضت ، لجنة تحت
رئاسة دكتور مودليار لدراسة هذا الموضوع . ولقد أخذت حكومة الهند
تقرير هذه اللجنة فى اعتبارها ، وتم قبول بعض التوصيات . وعلى كل
حال ، فانا أعتقد أنه من الجدير بالذكر النظر فى هذا الموضوع الهام من

جديد وأن نفتح جميع أبواب المرافق الحكومية أمام الشباب من الجنسين الذين هم على استعداد لدخول الامتحان من أجل أية وظيفة حكومية معينة، دون الاصرار على الحصول على المؤهلات الجامعية .

وقد يشكل مثل هذا الموضوع بعض الصعوبات الادارية المعينة ولكن ، الواقع أن فوائد مثل هذا الاجراء ستكون عديدة . وسيقل الاندفاع الحالى من أجل الدخول فى الكليات والجامعات لضمان الوظائف الحكومية سيقل هذا بطريقة تلقائية الى حد كبير ، وستعطى مساعدات مباشرة من أجل انشاء أنواع تقديمية من المعاهد التعليمية . ومن الضروري بذل كل مجهود ممكن لعدم تشجيع اقامة أى معاهد تدريبية تجارية بحته تستغل مجتمع الطلبة بطريقة مكروهة .

ولقد تم وضع شروط خلال الخطة الخمسية الثالثة من أجل التوسع فى التعليم المهنى والفنى على نطاق واسع حتى يمكن تدريب الموظفين المطلوبين على مستويات مختلفة من أجل ادارة مشروعات صناعية عامة وخاصة وكذلك من أجل تزويد الخدمات الاجتماعية المختلفة بالرجال وخاصة فى المناطق الريفية .

ان تنوع الاشكال التعليمية مع الاهتمام بصفة خاصة للتدريب الفنى سيكون له تأثير واضح على مشكلة البطالة بين الطبقات المتعلمة . وعلى كل حال ، فمن الضروري أن نقيم مراقبة دائمة على التنسيق الوثيق بين البرامج التعليمية وبرامج التنمية من سنة لآخرى حتى لا يبرز عدم التوازن بطريقة ملموسة .

وعلاوة على ذلك ، فان موضوع توفير تكافؤ الفرص للأجيال الفتية لشيء فى غاية من الأهمية ، فى عملية اقامة نموذج اشتراكى للمجتمع . ومع التنوع فى تسهيلات التدريب التربوى والفنى على نطاق واسع وبخاصة فى المناطق الريفية والمتخلفة سيصبح فى الامكان خلق قاعدة عريضة وسليمة من أجل انشاء المجتمع المتساوى الذى صورناه فى خططنا التى ترمى الى تنمية الاقتصاد الموجه . ولقد بذل كل مجهود ممكن من أجل توفير أكبر عدد ممكن من المنح الدراسية للتدريب الفنى فى المراحل الجامعية والتعليم الثانوى العالى للطلبة المتأخرين الذين قد يصعب عليهم - بدون هذا الاجراء - الاستفادة من مثل هذا التدريب نتيجة لفقر آبائهم . ولقد أوجب اتمام استصلاح الاراضى وفرض حد أقصى للممتلكات ، أوجب تقديم عدد كاف من المنح الدراسية للطلبة المرموقين الفقراء فى المناطق الريفية . وبدون توفير عدد كاف من المنح الدراسية وبعض التسهيلات التربوية الأخرى ، فان التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ميميل الى التفاقم مما يتسبب فى عرقلة تقدمنا تجاه الاشتراكية .

وعلاوة على ذلك ، فمن الواجب علينا ان نوجه كل قوانا لكي نجعل نظامنا التعليمي ذا طابع هندسي بكل مافي هذه الكلمة من معنى . وربما كان أقسى نقد وجه الى معاهدنا التربوية هو انها ليست ذات شخصية هندية ، وما زال الجو العام الذى يسود هذه المعاهد جوا أجنبيا بالنسبة لثقافتنا وتعاليدنا القديمة وهذا لايعنى أنه من الواجب علينا أن نحاول تشجيع قومية متعننة وتعمل على خلق عقدة التفريق بين الطلبة . غير أنه من الضروري أن نطور معاهدنا التربوية حتى نجعلها تتجاوب مع تراث الهند الثقافى . ومن الطبيعى أنه بينما نحاول خلق جو من الاحترام لثقافتنا ، فمن الواجب علينا أن نخلق جوا يحاول فيه الطلبة أن يتعلموا أفضل ميزات الثقافة فى الدول الأخرى كذلك . ويجب أن تكون نظرتنا الأساسية هى أنه بينما تصبح أقدامنا راسخة على أرضنا ، فمن الواجب علينا ألا نتردد فى التعلم من الدول الأخرى وأن نستخلص نظرة فكرية وثقافية عريضة وليس فى استطاعتى عمل شئ أفضل من ترديد الكلمات التالية من كتابات المهاتما غاندى .

« لاأريد لبيتى أن تحيط به الاسوار من كل جانب وان يحكم اغلاق نوافذى . وانما أريد لثقافات العالم كله أن تهب حول بيتى بحرية ، ماوسعها ذلك، لكنى ارفض أن تقتلعنى احدى هذه الثقافات من جذورى»

الفصل الحادى والثلاثون

لماذا الحظر ؟

وما زال الناس فى بلدنا يسيئون فهم سياسة الحظر الى حد كبير ، وحتى القواد المفكرون للجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، بل وان الحظر يعتبر الآن ، فى كثير أو قليل بدعة ابتدعها غاندى ، بدعة تسببت فى الخسارة السنوية فى دخولنا القومية بمقدار ٥٠ كرورا تقريباً من الروبيات ولم يجل عدد كبير من أعضاء مجالس الولاية وفى البرلمان من الطعن فى حكومة الاتحاد وحكومات الولايات من أجل هذا البرنامج وتلك السياسة التى لم ترسم بعناية بل أنها مخربة فى نفس الوقت . وربما لم يتحقق الكثيرون من أن الدستور الهندى قد قدم توجيهها فى غاية من الوضوح الى الحكومة بشأن هذه السياسة . وتوضح المادة ٤٧ من الدستور أن الولاية ستحاول جاهدة وضع حظر على المواد الاستهلاكية ، مثل المشروبات الروحية والادوية التى تضر بالصحة ، فيما عدا المواد التى تستخدم فى الأغراض الطبية ، وعلى ضوء هذه التوجيهات القاطعة لا يحق لنا بكل تأكيد أن نتحدث عن إلغاء سياسة الحظر فى الهند . ومن الطبيعى وجود أسباب قوية لتنظيم مدى التقدم والانجازات المطلوبة تبعاً للظروف الخاصة، مثل الظروف المالية والظروف الأخرى ، التى تسود الولايات المختلفة . ومن الظلم الفادح مهاجمة سياسة الحظر بمثل هذه الطريقة ، وليس من العدل كذلك الاستمرار فى تثبيط همه حكومات الولايات التى أظهرت شجاعة فى الحكم وصراحة فى العمل . والواقع أن المناقشة التى تدور حول الخسارة فى الدخل هى مناقشة سفسطائية، وغالباً ماتفاخر الحكومة البريطانية عند تحديد الدخل الناجم عن الضريبة المفروضة من أجل الأغراض التربوية . لم يكن هناك أسوأ من هذا النظام الذى يتلخص فى الهبوط بالفقراء الى الحضيض عن طريق مغريات الشراب ثم الشروع فى تعليم أبنائهم بالنقود « الملونة » . ولا يمكن لاية حكومة تعتمد فى دخولها على المشروبات الروحية من أجل مصروفات التنمية أن تدعى أنها تؤسس دولة للرفاهية . أنها لا تريد أبداً أن تقتل الاوزة التى تضع بيضة من الذهب وغالباً ما سيكون ميلها الطبيعى هو اغراء مزيد من الناس فى تجنيد الشرب من أجل الحصول على دخول أكثر .

ومن الواضح الجلي أن الصالح العام لا يتفق بتاتا مع تشجيع عادة الشرب • وعلاوة على ذلك لا يجب أن تفوتنا الحقيقة الهامة القائلة بأن سياسة الحظر نفسها تسعى الى تحقيق الخير الوافر لجموع الشعب وأن الخسارة الظاهرية في الدخل تعمل على تحقيق صالح الشعب بطريقة مباشرة • ومقابل كل روية تربحها الولاية عن طريق فرض الضرائب يتفق المعلن أمامها ثلاث أو أربع روبيات على الشرب الذي لا يضر بصحته الجسمية فقط ولكنه يعمل على تقويضه أدبيا وعقليا •

وفي الوقت الذي نقدر فيه فوائد الحظر ، فاننا غالبا ما نعمل على أن نبالغ في شرور تقطير الخمر الذي لا يتماشى مع القانون وكذلك نبالغ في شرور التهريب • • ولقد أشارت الإحصائيات القليلة التي قامت بها المعاهد العامة في واردها وحيدر أباد ، بوضوح الى الخلاصة الهامة وهي أن جموع الشعب قد استفادت من سياسة الحظر استفادة كبيرة • وهنالك سيكون من التعقل في شيء أن تقوض الصالح العام الواضح هذا من أجل كسب دخول تنفق على فوائد غير واضحة ومشكوك في أمرها ؟ • • ويعرف كل طلبة التموين العام حق المعرفة أن أثر فرض الضرائب على الشرب وخاصة في بلد مثل الهند سيقع كله على القطاعات الفقيرة من الشعب ، وعلى ذلك ستقع لئمة مضاعفة على الدخل الناتج من مثل هذا المصدر • وستقع اللئمة على كل من الشخص الذي يدفع وكذلك الشخص الذي يقوم بجمع هذا الدخل •

ولقد نادى بعض الكتاب بأنه بدلا من الحظر الكامل فمن الأفضل السماح بالشرب المعقول عن طريق إعطائهم أذونات وأن يكونوا متعقلين في شربهم • • ومرة أخرى نقول ان هذا الجدل الطريف يكشف عن جهل بالطبيعة البشرية • • ومن المستحسن تذكر المثل الصيني الذي يتصف بانحكمة والعقل والقاتل: « في أول الامر يتعاطى الإنسان المشروبات ، ثم يتلو الشراب شراب ثم يسيطر الشراب على الإنسان » • • والقول بأنه يوجد من يشرب باعتدال هو قول مغالط ، فهي مجرد خدعة غير شريفة للابتغاء بعدد كبير من الأشخاص في شرك دفع الضرائب المخصصة على الشرب • • فالشرب يعتبر شرا كبيرا ولا يمكن أن يكون أي نوع من التواطؤ مع الشر من الاقتصاديات في شيء أو من السياسة في شيء •

ولقد قيل لنا كذلك ان من المنظور أن يفشل الحظر في الهند كما فشل في الولايات المتحدة الأمريكية ، وسنبتم التقليل من التوسع في تقطير الخمر التي لا تتماشى مع القانون بطريقة أوتوماتيكية ، وذلك بنزع الحظر • • وهذا البيان لا تدعمه الحقائق كذلك • • ولقد أشار دكتور جورج ب • جاتين في كتابه تحت عنوان « هل يجب أن يعود الحظر ؟ » أشار الى كيفية

وجود - خلال فترة الحظر في أمريكا - زيادة لا مثيل لها في نشاط بناء الوطن ، والمبالغ التي توضع في الادخار ، وكذلك استثمار الاموال التي يؤمن بها على الحياة وزيادة في استهلاك الألبان والفواكه وعصير الخضراوات .

وأشارت التقارير الرسمية لجهاز الحكم الفيدرالى الى انه بالغاء الحظر فى الولايات المتحدة الامريكية ، حدثت مرة أخرى « زيادة غير عادية فى استهلاك جميع المشروبات الكحولية » هذه الزيادة وصلت الى ٢٣٥٪ ، وعلاوة على ذلك ، فقد تضاعفت عمليات القبض على السكارى تقريبا ، وتدهورت بسرعة مقادير المبالغ المودعة فى البنك، وحدث تباطؤ كبير فى نشاط بناء الوطن فى الداخل . وأشارت الاعداد والحقائق الكثيرة الى نتيجة واحدة فقط ، ألا وهى أنه حتى فى الولايات المتحدة الامريكية أثبت الحظر أنه نعمة لا تقدر . وتاريخ الغاء هذه السياسة فى الولايات المتحدة هو فى الواقع قصة دنيئة لنصر « المصالح المكتسبة » على المصالح العام . وحتى اذا ما فُشلت سياسة الحظر فى أمريكا ، فلا يوجد أدنى سبب للاعتقاد بأنها ستفشل فى الهند كذلك . ولقد علق بروفيسور شارفينبيرج ، السكرتير التنفيذى لجمعية الاعتدال الامريكية ، علق قريبا خلال مؤتمر صحفى بما يلى :

« ان الهند بمعتقداتها الدينية العميقة ، وثقافتها الفنية وذاخرتها الفلسفية ونظرتها المثالية الواقعية فى نفس الوقت والمركز المقبول عامة بالنسبة للصناعة والتوزيع والاستيراد وبيع واستهلاك المشروبات الكحولية، لهى فى مركز استراتيجى تضرب فيه مثلا للتكشف الكامل والحظر القومى حتى يمكن للعالم أجمع أن يتبعه » .

وعلى كل حال ، فمن الواجب أن نضع فى اعتبارنا دائما أنه لا يمكن نجاح سياسة الحظر الكامل التى تقوم فقط على قوة القانون وقوة الشرطة . ومن المستحيل بالنسبة لاصلاح اجتماعى وأدبى من هذا النوع ، أن يسير قدما الى الامام دون الاعتماد على تربية الشعب والتعاون غير الرسمى . وهذا هو السبب الذى من أجله اعتبر غاندى الحظر فقرة هامة فى برنامجيه البنائى . وعلى ذلك، فإن النجاح الدائم لبرنامج الحظر سيعتمد فى النهاية على ايمان المصلحين الاجتماعيين وجهدهم فى العمل . ولا يتملكنى أدنى شك فى أن الحظر قد أثبت أنه سياسة سليمة مثزنة ومن أولى واجباتنا جميعا أن نعمل جاهدين على نجاحه . فهو التزام أساسى يتعين على كل واحد منا أن يضطلع به بصدر رحب . واذا ما فشل الحظر فى الهند ، فسيفشل معه كذلك أقصى أمل للبشرية .

الفصل الثانى والثلاثون

الجانب الوقائى فى المشروعات الصحية

ومما لاشك فيه أن الخطط الصحية المتعددة التى تمت فى ظل الحظتين الحسيتين الأولى والثانية ، كان فى استطاعتها أن تكون ذات تأثير قاطع على نسبة الوفيات ومتوسط الاعمار فى الهند . غير أن المظهر الوقائى للصحة العامة يقتضى اهتماما زائدا فى مشروعاتنا خلال الخطة الخمسية الثالثة . ومن أول واجبات الاجهزة الرسمية وغير الرسمية ، من وجهة النظر هذه ، أن تعمم المبادئ الأساسية للعلاج الطبيعى الى أقصى حد ممكن .

ويجب اعتبار نظام العلاج الطبيعى كطريقة للحياة أكثر مما هو نظام طبى بالمعنى الضيق لهذا الاصلاح . ولقد أكد غاندى بشدة أهمية الاعتماد على النفس فى الحياة والبساطة القائمة على المبادئ الأساسية لضبط النفس وتنمية القوة الروحية . ولقد كان يقصد الرأى القاطع بأنه اذا ما عاش الفرد حياة قائمة على التحفظ والعادات البسيطة ، فمن النادر أن يقع فريسة للأمراض الجسمانية . وقد أكد كذلك ، أن المعالجة عن طريق العلاج الطبيعى تعتمد ، فى التحليل النهائى ، على ايمان الشخص الذى يراد أن يشفى ، أو بالقوة الروحية . ومن الأمثال الشائعة ، المثل القائلى « بأن العقل السليم فى الجسم السليم » هو شئ هام بالنسبة لنظام العلاج الطبيعى فمن المهم أن تنمى عقلا سالما وسليما يقوم على معرفة الذات وحب البشرية .

وعلى كل حال ، فمن الأهمية القصوى أن تستغل منظمات العلاج الطبيعى عندنا ثمار العلم الحديث بأقصى ما لديها من قوة وخاصة بالنسبة للتحليل والاختبار الباثولوجى . وفى رأى أن من الواجب أن تجهز كل عيادة للعلاج الطبيعى بأحدث المعامل المجهزة بأحدث الادوات لفحص الدم والبول والبصاق والأشياء الأخرى . وما أن يشخص أى توعك أو مرض بطريقة سليمة عن طريق تطبيق هذه الأساليب الحديثة ، حتى يمكن وصف الأساليب المختلفة للعلاج الطبيعى للمرضى بثقة وفهم كاملين . وإذا ما قمنا بالتوصية باستخدام العلاج الطبيعى بدون

تشخيص مناسب قائم على الفحص الاكلينيكي ، ساءت سمعة هذا النظام ، القائم على مبادئ سليمة للتغذية الصحية والعلوم الطبيعية، وعلى ذلك ، فقد تم رصد مبلغ في الخطة الخمسية الثالثة من اجل اعطاء معاهد العلاج الطبيعى في البلد مساعدة مالية مناسبة لاقامة معامل مجهزة تجهيزا كاملا من اجل الفحص والبحث الاكلينيكي . وانا امل من صميم قلبي أن تقوم عيادات العلاج الطبيعى في الهند باستغلال هذه التسهيلات الى اقصى حد ممكن وذلك لكى تقيم العلاج الطبيعى على اُسس سليمة .

ومن الضروري كذلك تعميم التدريب على وسائل العلاج الطبيعى بطريقة علمية . وفي حالة عدم وجود مثل هذه التسهيلات في التدريب فمن المحتمل أن ينحرف نظام العلاج الطبيعى بظهور المشعوذين في هذا المجال . ولن يكون من اللائق تشجيع أشخاص عديدين لفتح عيادات للعلاج الطبيعى على أساس من دراستهم لبعض الكتب . وستلحق بنظام العلاج الطبيعى سمعة سيئة ، اذا لم يتواجد أخصائيو كفء مجهزون تجهيزا علميا مناسباً . وعلى ذلك ، فقد تم الاقتراح باقامة معهد مركزي للتدريب على العلاج الطبيعى خلال الخطة الخمسية الثالثة في مكان مناسب في البلد ، وذلك لمنح الطلبة المدربين الذين يرغبون في اتخاذ هذا العمل البناء كطريق لحياتهم ، منحهم الدبلومات والدرجات العلمية في العلاج الطبيعى . ونحن نأمل في أن تعمل وزارة الصحة على التوسع في التسهيلات الضرورية والمساعدة المالية لاقامة مثل هذا المعهد المركزي للتدريب .

ومن الواجب الا نسمح لنظام العلاج الطبيعى القائم على حياة من المساعدة الذاتية والبساطة ، بأن يتحول الى علاج طبى ذى تكاليف باهظة . اما اذا سمحنا بهذا ، فسيصبح من المستحيل بالنسبة للملايين من شعبنا أن يستفيدوا من نظام العلاج الطبيعى بطريقة كبيرة . ولقد تحول عدد من العيادات القائمة على العلاج الطبيعى الى مراكز طبية ذات أسعار غالية حتى انها أصبحت لا يؤمنها الا الاشخاص الذين ينتمون الى اعلى مراتب الطبقات الوسطى والأغنياء الذين في استطاعتهم أن يتحملوا تكاليفها . وفي رأيي . أن هذا يعتبر منافيا تماما لروح العلاج الطبيعى . وكان غاندى يؤكد دائما الحاجة الى تطوير نظام بسيط ورخيص للعلاج الطبى القائم على علاج وحياة طبيعية لا تكلف الكثير . ويتمين علينا الا نحاول استخدام أساليب للعلاج الطبيعى تبدو غير طبيعية وعالية التكاليف .

ويغمرني شعور قوى من أن الاشخاص الذين يعملون في العلاج الطبيعى سينتفعون الى حد كبير باستخدام الاعشاب المختلفة التى توجد بكثرة في الريف . وقد ألح اشاريا فينوبا بهافا في نقاشاء حدائق لزراعة العشب في كل قرية او مجموعة من القرى حتى يمكن توفير الاسعافات الاولى في المناطق الريفية عن طريق الاستخدام المحلى لهذه الاعشاب . ومما يثلج الصدر أن مشروع حدائق الاعشاب في القرية قد تم ادخاله ضمن الخطة الخمسية الثالثة وضمن مشروعات الصحة

العامة . وهذا البرنامج سيشكل جزءا من مراكز الصحة الأولية الذي سيفطى البلد كلها عند نهاية الخطة الثالثة .

وأخيرا دعونا نبتعد عن التعتن الضيق فى نظام العلاج الطبيعى ولا اعتقد أن أى نظام للعلاج الطبى يستطيع أن يدعى بحق بلوغه مرتبة الكمال فى كافة حالات الامراض الجسمانية . وعلى ذلك ، فعلىنا أن نحاول ادخال المبادئ الاساسية للعلاج الطبيعى فى جميع النظم الطبيه الحالية وعلىنا أن تكون ذوى افق واسع ونقبل مساعدة النظم المتحالفة الاخرى عندما تكون فى ميسر الحاجة إليها . فإذا ما وجدنا أن من الصعب شفاء مرض معين بأساليب العلاج الطبيعى ، فمن الواجب علينا أن نتلقى بعفة التواضع وننصح المريض بأن يأخذ ببعض الأساليب العلاجية الأخرى. ومثل هذا الموقف سيعمل على تطوير شئ من التعايش فى المجال الطبى حتى نتجنب الإيقاع بالمريض وجعله فريسة لنظام أو آخر كنتيجة للتعنت الصارم لوسائل العلاج المختلفة .

الفصل الثالث والثلاثون

السياسة العمالية

ذكر وزير العمل أمام البرلمان أن الحكومة تفكر في إنشاء جهاز خاص لأعداد تقديم دورى يبين مدى التنفيذ الفعلى للترميزات العمالية فى مختلف الميادين . كذلك أشار الى أن الوزارة عملت على تقوية الجهاز الذى يساعد على الاسراع بعملية التحكيم والصلح . كما أعلن أن الحكومة ترغب فى عمل أقصى مايمكن عمله من أجل العمال فى موضوع الاجور والضمان الاجتماعى وبعض الامور الأخرى . غير أن مقدرتهم على القيام بهذا العمل محدودة بالحالة الاقتصادية . هذا وقد ارتفعت أجور العمال الهنود الحقيقية بنسبة ٢٥٪ منذ عام ١٩٤٧ ، بالرغم من أنها إذا قورنت بالاجور الحقيقية فى عام ١٩٣٩ ، فاننا سنجد أن الارتفاع لا يعدو ٣٪ فقط .

وأشار وزير العمل الى أنه فى الامكان زيادة القوة الإنتاجية بالرغم من أن المصادر المتيسرة محدودة ، وإذا ماتم عمل هذا فسيصبح فى الامكان التغلب على كثير من الصعوبات التى تواجهها البلاد الآن . وقد ذكر كذلك أنه عندما تضاعف الطاقة العاملة من طاقاتها الإنتاجية ونظامها «المستتب» ، فمن المؤكد أنها تستطيع حينئذ أن تطالب المجتمع بأن ينظر بعين العطف الى حقوقها « أن للرأى العام وزنه الكبير فى تحقيق مطامح الطبقة العاملة . وعلى ذلك ، فمن المهم أن تعمل النقابات العمالية على إثارة حفيظة الجمهور وعليها أن تظهر لهم مقدار ماقدمه العمال أنفسهم من أجل المجتمع المحلى » .

وخلاصة القول أن على العمال أن يعرفوا واجباتهم كما عرفوا حقوقهم . ولكن ، ولسوء الحظ . فان غالبية النقابات العمالية لا تهتم الا بالحقوق فقط ، ولا تؤكد الحاجة الملحة الى مضاعفة الانتاج . ومالم نهتم بربط نظام الاجور فى البلد مع ازديتصاع فى الطاقة الإنتاجية ، فسيصبح من الصعب كسب عطف وتعاون عامة الشعب الذين يمثلون طبقة المستهلكين . ونحن نقترح أن من واجب زعماء العمال والحكومة أن يدخلوا نظام الاجور بالقطعة محل الاجور الدائمة على نطاق كبير . وتبعا لهذا النظام الذى ينتشر بطريقة واسعة فى كثير من البلدان ، فسيصبح فى امكان العمال الاكفاء وذوى الضمائر أن يحققوا نتائج أفضل وأن يوفروا رضاء أكثر للمجتمع المحلى . ومن الضرورة القصوى

في دولة آخذة في النمو أن نربط بين الاجور وقوة الانتاج في كل من المجال الزراعى والصناعى .

ونحن نامل أن تدرس وزارة العمل تشريع العمل الحالى من وجهة النظر هذه ، وأن تدخل التعديلات التى لابد منها لتنفيذ مشروع السنوات الخمس الثالث بطريقة أوقع . ونحن جميعا نفضل اصلاح الحالة الاقتصادية للطبقة العاملة ،. والواقع أننا نعتقد أن من حق العمال أن يصبحوا في النهاية ، هم انفسهم أصحاب ادوات الانتاج في الكومنولث التعاونى الاشتراكى .” غير أن هذا لن يتحقق الا اذا أدرك العمال تماما كل حقوقهم وواجباتهم .

الفصل الرابع والثلاثون

اقتصاديات الدفاع الوطنى

ومرة أخرى أعلن رئيس الوزراء بقوة عن عزم الهند الأكيد على أن نسير بمنأى عن الكتل الكبرى ، وأن نتبع سياسة سلمية قائمة على حسن النية المتبادلة والتعاون وقد علق رئيس الوزراء بقوله : « وعندما افكر فى المساعدة العسكرية غير المشروطة التى تعطيها دولة غربية لدولة من الشرق ، فإن أول شيء يتبادر الى ذهنى هو ماضى آسيا . ويتضح أمام ناظرى المائتى أو الثلاثمائة عام الماضية ، أى تاريخ السيطرة الاستعمارية التى ظلت تزحف تدريجيا الى آسيا حتى أرست قواعدها فيها . » ومن ثم فقد أبدى رئيس الوزراء ملاحظات على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بكفاءة الدفاع المسلح المجرد فى العالم الحديث . أن مجرد فكرة السعى وراء حماية مسلحة من قبل دول أخرى تجعلنا نشعر بالضعف والاستكانة .

« ونحن لن نطلب من أية دولة أن ترسل قواتها المسلحة للدفاع عنا . وسواء أكان لدينا مايكفيتا أم لم يكن فى حالة حدوث طارئ إلا أننا قد نملك شيئا يستطيع أن يسلحنا ، ألا وهو روح الإنسان . ومن الأمور الخطيرة أننا نفقد هذه الروح إذا نحن اعتمدنا على الآخرين .

فاذا ما فقدت الهند روحها ، فماذا يجدى الدفاع عنها ؟ »

وتستحق هذه الكلمات الحكيمة التى تفوه بها رئيس الوزراء أن تحظى بالتفكير الجاد والاعتبار العميق . فهذه الكلمات تجسم فلسفة الحياة التى لقيها غاندى للهند وللعالم أجمع . ولاتكمن القوة النهائية لدولة ما فى عدد قواتها المسلحة ولكنها تظهر فى قوة عزيمتها وتصميمها على مقاومة الهجوم الذى لا مبرر له بقوة روحها . وإذا ما نظرنا الى الأمور على ضوء علم النفس الحديث ، فإن مشكلة الدفاع الوطنى تعتمد فى النهاية على قوة شعبيها المعنوية . ولا يجب تنظيم الدفاع الوطنى على الأرض وفى البحر وفى الجو فقط وإنما يجب تنظيمها فى عقول وقلوب الرجال . ولن يصبح هذا فى الامكان إلا إذا آمن الناس بمصيرهم

ووضعوا نقتهم في الايديولوجية الديناميكية لزعمائهم . ولا يمكن بث الثقة في نفوس الناس الا اذا وجد دفع ثوري عند الزعماء لكي يؤثر على الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى من اجل سد الهوة الواسعة للتباين الاقتصادي الصارخ وقد قال افلاطون : « انه في البلد الذي يوجه فيه امتان ، أمة الأغنياء وأمة الفقراء ، فمن المستحيل بث الثقة وحسن النية بين صفوف الناس . ويمكن أن تبلغ روح الانسان أوج سموها وتهزم قوى العنف ، هذا ان لم يؤثر عليها الظلم الاجتماعي والاقتصادي » .

وأشار رئيس الوزراء الى الاقتراح الذي ينادي بادخال التدريب العسكري الاجباري في الهند . ولم يوافق على فكرة شعور الناس بالانزعاج وأن يصابوا بالاستهتير في هذا الشأن . ومن الضروري « تحويل كل النقود التي ستصرف على التدريب العسكري ، من جهة ما وسيستحتم عزلها عن أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة التي ستقوم بها الحكومة . » وقد علق شري نهرو بقوله : « ان قوة البلد ستعتمد بدرجة كبيرة في النهاية على التقدم الاقتصادي . فاذا كانت البلد ضعيفة اقتصاديا ، فان سير مجموعة كبيرة في طوابير لن يحقق شيئا »

وجدير بالدين يتحدثون بطلاقة عن وجهة ادخال التدريب العسكري الاجباري في الهند ، أن يترووا ويفكروا بعمق في تلك الكلمات التي قالها رئيس الوزراء ، ونحن نجد أن سياسى العصر الحديث على استعداد أن يفلدوا شعبهم بالكراهية والخوف وستكون فرصة الاختيار النهائية التي يقدمونها لمجموع الشعب هي « اتريدون بنادق ام زبدا ؟ » وتشكل البنادق الحديثة سلعاً غالية التكاليف ، وهم على استعداد لتجريح الامة جسداً وروحاً حتى الموت وعلى كل حال ، فان هذا لن يعنى مطلقاً أن على المهند أن تستغنى عن قوتها العسكرية استغناء تاماً . ومن الاشياء التي لاغنى لنا عنها في عالمنا المليء بالشور هذا ، وجود قوة عسكرية صغيرة تستخدم في الدفاع الوطني . ولكن من الواجب أن نذكر ونفهم تمام الفهم ان القوة العسكرية وحدها ليست ذات نفع كبير في العصر الحديث ، عصر الطاقة الذرية ، وإذا ما أردنا أن نعارض القنبلة الذرية معارضة فعلية ، فمن الواجب علينا أن ننظر الرجل الذرى الذي جاء في مفهوم غاندى . ولا يعتبر هذا القول مجرد فلسفة وتعبير عن العواطف فهو عبارة عن جوهر الفكر الحديث وعلم النفس .

ولقد أشار رئيس الوزراء كذلك الى استخدام الطاقة الذرية في الاقراض المدنية والصناعية . (اننا على أعتاب ثورة أكبر بكثير من الانقلاب الصناعي الذي حدث منذ ١٥٠ عاماً مضت) وقد يصبح في

الامكان استخدام اقوة الذرية لتغيير النظام الحالي للتصنيع في انعام
في بحر عشرة أو خمسة عشر عاما . فان استخدام الفحم يحتاج الى
تركيز المصانع في منطقة معينة . وقد ساعد اختراع الطاقة الكهربائية
على جعل اللامركزية في الوحدات الصناعية اقتراحا مستحبا . ولكن
مما لاشك فيه ، أن الطاقة الذرية ستعمل على جعل اللامركزية نظاما
لا بد منه في الجهاز الصناعي . وقد وجدنا في هذا العصر الذي يسود
فيه العلم ، أن التركيز لا يعتبر اجراء علميا ، بل انه يعد أيضا اجراء
خطرا من الناحية الاستراتيجية . وعلى ذلك ، فان التنظيم الصناعي
اللامركزي ، هو الشكل الوحيد للتخطيط الذي يمكنه أن يبقى من غارات
العصر الذري .

ومن الصعب على الصناعات المركزة تركيزا عاليا وانتي تعتمد
على الميكانيكية في الدول الغربية ان تغير من نظامها الآن . ولكن لا يوجد
أدنى سبب يجعل انهند تكرر أخطاء الدول الاخرى وان تحاول تقليد
الشكل المركزي للتنظيم الصناعي على نطاق كبير . ولا يمكن ان تكون
اللامركزية في صناعاتنا شيئا مستحبا فقط ولكن شيئا لا بد منه ،
حتى من وجهة نظر الدفاع الوطني .

الفصل الخامس والثلاثون

البعد الرابع

أشار رئيس الوزراء نهرو الى أن العالم في حاجة الى إيجاد بعد جديد للعقل « البعد الرابع » .. وذلك للنظر في المشاكل التي تنجم عن التقدم التكنولوجي الهائل الذي أعقب الحرب .. وقد قال : ان هذا البعد الجديد هو بعد « أخلاقي » .. وقد أعلن شري نهرو ان التقدم العلمي ، والقمر الصناعي لا يغيران النظرة الاخلاقية للمشاكل .. وقال : « ان كافة وجوه التقدم التكنولوجي لا تخلق من الشر خيرا أو من الخير شرا » .. واستمر قائلا : دعونا نأمل في أن يصبح العالم بالتدريج عالما متمدينا .. والواقع انه ليس متمدينا في الوقت الحاضر .. لقد قطع عالمنا شوطا بعيدا في التقدم التكنولوجي والعلمي ، غير انه ليس متمدينا .. وسيصبح متمدينا عندما يستخدم التقدم التكنولوجي من أجل تحسين حال الانسان ، وليس في سبيل القضاء عليه .. ان العلم يتقدم ، والتكنولوجيا تتقدم بسرعة هائلة .. ولكن قوة عقليتنا ما زالت مخلفة وعاجزة من اللحاق بها .

ومضى شري نهرو قائلا « ان من الواجب علينا أن ندرب عقلنا لكي يفكر بطريقة ما في هذا العصر الجديد الذي نحيا فيه .. العصر الذري .. عصر الانتقال بين الكواكب .. فاذلة لم نفعل هذا ، فستكون النتيجة هي الدمار الكامل الشامل » .

ولا يجب ان تكون نحن الوحيدون في الهند الذين نعلم النظر - جديا - في تلك الكلمات التي تنبأ بها رئيس وزرائنا ، ولكن على قادة الرأي العام في كل بلاد العالم أن ينعموا النظر فيها كذلك .. ان العصر الحديث هو عصر التطور العلمي .. وفي كل يوم تفتح أمام الانسان آفاق جديدة .. آفاق تقوده الى وعود وإمكانيات لم تكن تخطر ببال .. وحتى القنابل الذرية والاسلحة النووية الحرارية قد أصبحت الآن شيئا عتيقا .. ولن يكون من الخطر في شيء أن يستطيع العلماء اكتشاف مصادر جديدة للقوة والطاقة ، مصادر تسهم في تحقيق الرفاهية والسعادة للبشر . ولكن اذا لم تستفد الامم من التنمية

العلمية والتكنولوجية الهائلة هذه بطريقة سليمة ، فقد يؤدي هذا الى ابداء وفوضى كاملتين .. ومن الافضل التفكير في وجود اتصال بين الكواكب في المستقبل .. غير ان هذا التقدم العلمي قد يؤدي الى تعقيدات لا نهاية لها ، وقد يسفر في النهاية عن كوارث لا مثيل لها ما لم نعالجه بطريقة سليمة .

وهذا هو السبب الذي من اجله كان غاندى يوجه اكبر اهتمامه الى قيم الحياة الاخلاقية والادبية ، وكان التقدم العلمى والمادى والطبيعى بالنسبة لغاندى شيئا لا معنى له مالم يتحلى باساس من القيم الروحية والاخلاقية .. وكان يتمنى لنا ان نكون على وفاق مع البشرية في جميع انحاء اسعالم ، بل وحتى مع الكون .. ولكن يجب ان يكون اساس تلك الروابط الحية مع الكون - كما ذكر غاندى - مستندا الى مبادئ تعاونية اخلاقية ، بدلا من اسناده الى الانانية والاستغلال .. وفي الوقت الذى كان يتوسل فيه غاندى من اجل الوصول الى أعلى مراتب التعاون العالمى ، فانه كان يعارض بشدة كل مصادر استغلال دولة لآخرى استغلالا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا . وأشار غاندى الى ان « قوميتنا لاتشكل خطرا بالنسبة للدول الاخرى بما اننا لن نستطيع ان نصل الى حضارة ومدنية بـستغلنا » .. ونادى باننا لن نستطيع ان نصل الى حضارة ومدنية أسمى الا اذا حاول كل مواطن في أى بلد ان يحسن مستوياته الاخلاقية والادبية التى تنتج عن علاقات اجتماعية أفضل .. وقد ظل غاندى يطالبنا بان نبدأ أولا « بتسليط الضوء » .. وفى عام ١٩٢٨ كتب غاندى فى « الهند الفتية » يقول : « ان الحرية الخارجية التى سنحصل عليها ستخضع فى حجمها للحرية الداخلية التى قد نصل اليها فى لحظة . من اللحظات ، فاذا كان هذا هو الرأى السديد عن الحرية وجب ان نركز جهدنا الاول فى تحقيق الإصلاحات من الداخل .

ويخبرنا اشاريا فينوبا بهافا ، الذى يعتبر أعظم دعاة جيدة لفلسفة المجتمع المثالى الذى نادى به غاندى .. يخبرنا ه من وقت لآخر، ان فى امكانية العلم الحديث أن يتفوق اذا ما تحالف مع السلم وعدم استخدام العنف .. فاذا ما انضم العلم الى العنف .. فان هذا يعنى تدميرا كاملا للبشرية .. اما اذا اتخذ العلم مع عدم استخدام العنف فسوف تتاح امكانيات لا حصر لها أمام تقدم ورفاهية البشرية .. وهذا هو السبب الذى من اجله بشر فينوبا الى أهمية الحاجة الى تعاون المتبادل والى تجدد القيم الاخلاقية عن طريق حركاته المعروفة باسم بهودان وجرامدان .. وآخر مشروعاته التى تقضى بتأليف جيش من المتطوعين الذين لا يمارسون العنف ، كـان نتيجة منطبقة للاتجاه الخلقى أو الادبى ..

وما لم نعلم طريقة لحسم مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، عن طريق الوسائل السلمية وعدم استخدام العنف ، دون اللجوء الى استخدام الشرطة أو القوة العسكرية ، تبدد أملنا في إقامة مجتمع لا يستخدم العنف سواء في الهند أو في الخارج .. ولا يمكن تأليف جهاز من المتطوعين الشنتيين بطريقة آلية أو روتينية مثل الشرطة العامة أو القوة العسكرية ، وتتطلب وحدة المتطوعين الشنتيين إعادة تنظيم للقيم الأساسية في الحياة اليومية ، ولا يمكن أن نتجح الا عن طريق الخدمة الدائمة والنضحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وبالاختصار ، فإن جهاز المتطوعين - بالرغم من صغر حجمه - يستطيع أن يصبح سلاحا فعالا ضد القوة اللرية المتفوقة اذا ملاختارت الانسانية منهجا أدبيا أو خلقيا تجاه المشاكل المختلفة بدلا من الموقف الاناني والمادى تجاه الحياة .

فاذا نظرنا الى الامور من هذه الزاوية ، وجدنا أن ثمة مسؤولية يجب أن تضطلع بها الهند التى تقوم ثقافتها وفلسفتها الكاملة على القيم الروحية والاخلاقية في الحياة .. وكما أعلن رئيس وزرائنا في مؤتمر صخفى ، فإن سياستنا الخارجية تسير على المبادئ الخمسة لمؤتمر باتندونج وعدم التدخل ، وتقوم أساسا على نفس المبادئ الأساسية .. وهى ليست سياسة أملتها قوة الظروف الاقتصادية ، فقد تم تأسيسها حسب التقاليد الهندية منذ أيام بودها وأشوكا .

وليس في استطاعتى توضيح هذا الرأى أفضل من أن أقوم باقتباس النجل الآتية من خطبة مشهودة للرئيس نهرو : « اننى أجازف بالقول بأن صوت أشوكا الذى يتحدث عبر العصور يمثل صوت الهند الحقيقية ، ذلك الصوت الذى يهب القوة للهند .. وبالرغم من تدهور الهند مرات عديدة ، إلا أن تلك الروح غير العادية قد ساهمت في دفعها على الاستمرار .. فاذا مانسينا نحن أبناء الجيل الحاضر .. هذا الصوت الذى يتمثل في جيلنا في شخصية المهاتما غاندى ، اذا مانسينا ذلك الصوت في سبيل فائدة عملية ، وحدنا عن طريقه ، فإن ذلك اليوم سيكون أسوأ يوم للهند » .

الفصل السادس والثلاثون

التخطيط الهندي وفكر غاندى

كثيرا ما تردد هذا السؤال : « هل يتفق التخطيط الهندى مع فكر غاندى ؟ »

مما لاشك فيه أنه من الصعب الإجابة على هذا السؤال الذى ينطوى على مدلولات مختلفة .. ففى الواقع أن عددا من البرامج الهامة التى وضعها غاندى فى المرتبة الاولى من الاهمية لا تشمل مكان الصدارة فى خططنا من أجل التنمية .. وبينما تجد المنسوجات القطنية المصنوعة فى المنازل والصناعات الريفية والتعليم الاولى وحظر الخمور مكانا فى خططنا الخمسية ، لا يمكننا أن نقول انها تشكل جزءا هاما وكافيا فى خططنا الشاملة .. وفى نفس الوقت ، لا يمكن أن ننكر أن الاتجاهات العامة فى التخطيط الهندى خلال السنوات العشر الاخيرة تسير فى قليل أو كثير فى الاتجاه الذى كان غاندى يتمنى أن تتقدم فيه الهند فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اعطت حكومة الهند وهيئة التخطيط المنسوجات القطنية المصنوعة فى المنازل ولجنة الصناعات الريفية كل الموارد المالية الضرورية لنشر شبكة من هذه الصناعات الريفية فى جميع أنحاء الريف ، وتمت مناقشة عدد من المشاكل المختلفة التى تختص بالتسويق وتحسين الاساليب الموجودة مناقشة جديده ، وذلك لحل الصعوبات التى تقف فى الطريق .. وفى هذا المجال ، نجد أنه مما لاشك فيه أن موضوع تحديد مجالات الانتاج ما بين انتاج هائل وآخر صغير وصناعات ريفية تتطلب انتباها عاجلا .

وبالرغم من أن حكومة الاتحاد وحكومات الولايات قد قبلت التعليم الاساسى كنظام للتعليم الاولى فى البلد فى المستقبل ، فانها لم تحقق الآمال التى كانت معقودة عليها .. ولكن لئلا يكون من اللائق القاء اللوم كله لهذه الأخطاء على عاتق الحكومة وحدها .. لقد تسبب عدد من العوامل فى التقدم البطيء فى التعليم الاولى ، ومن المهم تحليل هذه العوامل بطريقة موضوعية من أجل الاسراع بتطوير المدارس الاولى فى

البلد .. وعلى كل حال ، فان مشكلة الحظر لم تعالج بالمجدية والنظام
المتوقعين منا .. وفي الآونة الأخيرة قامت حكومة الاتحاد بتشكيل لجنة
مركزية لهذا الغرض .. ونحن نأمل ان تبادر هذه اللجنة الى اتخاذ
خطوات مبكرة للتأكد من ان حكومات الولايات تنفذ سياسة الحظر
بطريقة فعالة .

وفي امكاننا أن نعلن أنه في مجال اللامركزية الاقتصادية والسياسية
قد اثبتت التجربة الحديثة لمجلس المحافظة انها خطوة في الاتجاه
الصحيح بكل تأكيد .. وكان نهرو رئيس الوزراء يؤكد ويعيد تأكيد
للحاجة الى اللامركزية في السلطة الاقتصادية والسياسية بين الناس ..
ثم أعلن بكل صراحة انه يفضل المشروعات الصغيرة أكثر من المشروعات
الكبيرة في مجال الصناعات والرى والقوة والزراعة .. وبينما نعتبر
قليلا من الصناعات الاساسية مهما لبناء أساس سليم لاقتصادنا
القومى ، نجد أن حكومة الهند وهيئة التخطيط تؤكدان بشدة التطور
السريع العلمى للصناعات الريفية الصغيرة على أساس تعاونى ، حتى
يصبح في الامكان تحقيق تنظيم اقتصادى ذى طابع زراعى صناعى في
الهند في اقرب وقت ممكن .

وعند مناقشة موضوع التصنيع ، لا يجب أن يغيب عن ذهننا
أن غاندى نفسه قد رأى انشاء عدد من الصناعات الثقيلة في البلد
.. غير أن غاندى كان يعضد الراى القائل بأن اندولة يجب أن تملك
هذه الصناعات الاساسية ؛ وتقوم بإدارتها ، والا تتركها بين ايدى رجال
الصناعة في القطاع الخاص .

وبالاختصار ، فبينما نجد أنه من الصعب القول بأن التخطيط
الهندى الحديث يسير على طريقة غاندى بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة،
فإننا نجد أن اتجاهها هو اتجاه نحو المجتمع المثالى الذى صوره
غاندى الى حد كبير . ولم يحدث مطلقا أن أعلن رئيس الوزراء أو
حكومة الهند أو هيئة التخطيط انه عند تكوين خطط السنوات الخمس
كان في الامكان التمسك بعدد من المثاليات التى كان غاندى يوجه اليها
تأكيدا خاصا طوال فترة حياته . ولكن لا يمكن اعتبار النقد العام الذى
غالباً ما يوجهه بعض الناس والقائل بأن التخطيط الهنـدى لا يسـر وفق
نظرية غاندى ، هذا النقد لا يمكن أن يكون عادلا أو ملائما . والواقع أن
هناك اتجاهات عديدة نستطيع أن نطور فيها الخطـة الخمسية الثالثة .
لكننى أعتقد أننا لانجافى المنطق ان نحن قلنا أن الخطوط العريضة
للخطة لا تخرج عن الشكل العام لافكار غاندى .

وفي غمرة قلقنا الزائد لتحقيق تقدم سريع في رفع مستوى معيشة
الشعب . قد نهمل مظاهر التطور البشرى التى تجعل من الحياة شيئا

يستحق العيش . وهذا هو السبب الذى من أجله كان غاندى يوجه اهتمامه الكبير الى القيم والانكار الاخلاقية والروحانية من أجل مستوى اسعى في الحياة ومجرد مستوى مادي افضل ، وكان شري نهرو يؤكد كذلك الحاجة الى جمع ثمار العلم من الروحانية وذلك للحصول على شخصية انسانية كاملة ولذلك فان شعوب العالم محقة حين تتوقع منا اعداد خطة اقتصادية لاكتفى بتقليد خطط البلدان الاخرى .

ولنا فمّن الواجب معالجة مشكلة البطالة والبطالة المقتنعة بنوع من السرعة والدقة ، وبالرغم من رصد مبالغ كبيرة خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية لتطوير الصناعات التى تصنع فى الاكواخ فى انحاء متفرقة من البلد ، فان اجراءاتنا تجاه حل مشكلة العمالة لا يمكن ان ينظر اليها على انها شىء مناسب أو مرض . وتبعاً لحدث البيانات قدر الاحتياطى الذى رصد للبطالة بحوالى تسعة ملايين عند نهاية الخطة الخمسية الثانية . ومن المتوقع خلال الخطة الخمسية الثالثة ان تتوفر فرص اضافية للعمل نحوالى ١٤ مليون شخص ، بينما يبلغ عدد القوة العاملة الاضافية التى يجب العناية بها خلال فترة الخطة الثالثة حوالى ١٧ مليوناً وعلى ذلك فمّن الضروري معالجة هذه المشكلة الهامة الصعبة بطريقة اكثر جدية وعلمية . وبالرغم من وجوب وضع اعتبارات مختلفة للكفاية الاقتصادية والتكنولوجية فى اعتبارنا ، فلا يجب ان ننسى ان من الواجب ان يكون الجانب الانسانى هو العامل الحاسم فى مشروعاتنا فى التخطيط الاقتصادى . فلا يمكننا ان نطلب من شخص جائع يطالب بحقه فى العمل ، ان ينتظر بضع سنوات حتى تصبح برامجنا قادرة على ان توفر له عملاً مربحاً . فمّن الواجب توفير العمل الانتاجى للملايين العاطلين عندنا فوراً ، وفى المناطق التى يعيشون فيها قدر الامكان . ولذا فمّن الواجب علينا ، من وجهة النظر هذه ، ان نبذل كل جهد ممكن لخلق فرص أكثر للعمالة فى كل من القطاعات الزراعية وغير الزراعية فى المناطق الريفية حتى لا يضطر عدد كبير من الناس الى الهجرة من القرى الى المدن . وعلى ذلك فمّن الضرورى ان نعمل على نشر أكبر فرص ممكنة للعمالة وسبل الرفاهية الاساسية فى المناطق الريفية بدلاً من ان نركزها فى المدن المزدحمة حالياً بطريقة كبيرة ، وسيطلب هذا المظهر من التخطيط الاقتصادى تفكيراً اكثر عمقا من جانب الحكومة وهيئة التخطيط خلال السنوات القليلة القادمة . وتعتبر خطة الاشغال الريفية الاستفادة الكاملة من رجالنا العاطلين برنامجاً يسر فى الاتجاه الصحيح .

الفصل السابع والثلاثون

اقتصاديات القومية

« لقد حان الوقت الذى يتعين على كل هندی فيه ان يسأل.
فؤاده عن وعى ويقرر أين يضع ولاءه الاول » .

واشار رئيس الوزراء فى مجرى حديث له فى دلهى « ان ولاء.
الاول يجب ان يكون للهند ، ويجب أن يعلو هذا على كل ولاء غيره » .
وقرر شرى نهرو اننا لسنا بحاجة الى قيام صدام بين انواع الولاء.
المختلفة مثل ولاء الشخص لعائلته أو طائفته أو مجتمعه المحلى أو للفة
انتى يتحدث بها أو لاقليمه ، فإذا ما تصرف مواطن بطريقة متوازنة
استطاع أن يحقق تكاملا سليما بين كافة مظاهر الولاء ، غير أن رئيس
الوزراء اوضح بجلاء انه فى حال حدوث الصدام ، « فمن الواجب أن
يوجه كل مواطن ولاءه الاول للهند » ، وتعتبر كل مظاهر الولاء الاخرى
شيئا ثانويا وثانويا اذا ما قورنت بالولاء للهند . واختتم شرى نهرو
حديثه بقوله : « ان علينا أن نتذكر أن مستقبلنا بأمره يتوقف على
الجواب الذى يجيب به شعبنا على هذا السؤال الخاص بولائنا للهند .
اننا نعيش فى اوقات عصيبة ، اوقات تعجز فيها الامم الضعيفة المفككة
من الوقوف على قدميها ويكون مآلها التدهور » .

وقد كان تكرار الاتجاهات والميول المفككة فى أشكالها اكبر نقطة
ضعف فى ابدولة الهندية على مر العصور . ومن اقدس واجباتنا أن
نتعم من الدروس التى يلقنها لنا التاريخ ونستفيد منها . ولا يجب
للأمة الجدارة المسؤولة والايجابية الا تسمح للتاريخ بأن يمد نفسه .
ولسوء الحظ ظهر فى السنوات الأخيرة ، عدد من الميول والاتجاهات
التي تؤثر بكل تأكيد على القضية الحيوية ، قضية الوحدة الهندية ..
ان الحمى التى اثارتها مشكلة اللغات ، وانتهى ظهرت عند اعادة تنظيم
الولايات ، والعنف والفوضى اللذين مارسهما الطلاب فى مختلف أنحاء
البلاد ، والتهديد الذى أبداه العمال ، وبخاصة موظفو الحكومة من
أجل رفع الاجور والرواتب التى توافق عليها الحكومة ، كل هذه الاشياء
عبارة عن أشكال مختلفة لمرض واحد كامن » .

وقد تألفت الهند مع مثاليات الديمقراطية . ويمارس كل مواطن داخل إطار الدستور الهندى حرية التمتع ببعض الحقوق الاساسية التى تشمل حرية الخطابة والتعبير . ولكن لا يجب السماح للحرية والديمقراطية بأن تتدهور الى درك التهور والفوضى . ولم تصبح الهند ديمقراطية بالمفهوم الحديث للكلمة الا خلال السنوات العشر الاخيرة او نحو ذلك . ومن وجهة النظر هذه نعتبر فى حكم الديمقراطية الوليدة . ولكننا لا يجب ان ننسى ان التقاليد الديمقراطية فى الهند كانت موجودة منذ العصور الفارسة . واذا ما قمنا بدراسة التاريخ الهندى ظهر لنا ان جمهوريات القرية استمرت تمارس عملها فى الهند حتى بعد قدوم الحكم البريطانى . وعلى ذلك ، فمن الواجب ، من وجهة النظر هذه ، اعتبار الهند ديمقراطية من اقدم الديمقراطيات . وعلينا ان نتصرف كمواطنين ناضجين لدولة ناضجة . ولا يجب باى حال من الاحوال تشجيع اى عمل يكشف عن عدم نضج ويتعارض مع تقاليد دولتنا القديمة . ويجب ان ينمو الراى العام فى البلاد بطريقة تكفل خنق الاتجاهات الضيقة المصرة فى مهدها على يد الاهالى انفسهم وليس من الضرورى للحكومة ان تلجأ الى تدخل البوليس والقوة العسكرية .

وما زالت الهند دولة كبيرة بالرغم من التقسيم المشؤم . وكما يمكن ان يكون كبر الدولة نعمة ، فانه يكون فى بعض الاحيان نقمة يصبح هذا الكبر نعمة عندما يتحلّى شعب البلد الكبير بسعة الصدر ورجاحة العقل ، ولا يضيع وقته فى الامور التافهة والخلافات ، ثم يصبح هذا الكبر نقمة عندما يتصف الشعب بضيق الافق وينغمس فى الخلافات التافهة والمرارة المتبادلة . ومن الواجب تفهم هذا الراى بعناية وبخاصة من الاجيال الصغيرة التى ستتوالى فى عالم الغد القريب . وسيصبح فى امكان الشباب والطلبة فى الهند ان يحافظوا على علم الحرية الهندية يرفرف بشمم واباء اذا هم سمحوا لعقولهم وقلوبهم ان تنمو فى جو من الديمقراطية المثلثة والجهود التعاونية .

ومن ناحية اخرى نجد انه اذا ضل بهم السبيل ووطئوا طريق العنف من عمد او غير عمد وانساقوا الى الفوضى المدنية او الصراع الطبقي والكراهية المتبادلة فان الهند لاستطيع ان تطمع فى مستقبل مشرق .

وفى العالم كما هو فى الهند الآن يوجد مذهبين اساسيان . ويشير المذهب الاول الى المبدأ المقاتل بان الغاية تبرر الوسيلة ولا يتردد اتباع هذا المبدأ فى استخدام وسائل العنف غير السليمة من اجل انجاز اهدافهم التى يعتزونها بها . اما مدرسة الفكر الاخرى فتمتد فى ان

الغاية مهما كانت نبيلة لا يمكن أن تبرر استخدام الوسائل غير السليمة. ويرقد المذهب الاول لا محالة الى الفاشية أو الشيوعية أو الاستبداد . وقد أكد المهاتما غاندى أهمية المذهب الثانى فى جميع نواحي النشاط القومى . وقارن غاندى الوسائل أو السبل بالبذرة . فاذا كانت البذرة عفنة وغير نقية فانها لن تنبت شجرة سليمة وقوية . وهذا هو السبب فى انه لم يرض عن الوسائل العنيفة الارهابية فى الهند حتى من أجل انتزاع الحرية السياسية من بين يرائن الحكم الاجنبى . وكانت هذه السياسة التى تتسم ببقاء الوسيلة هى التى منتحتنا استقلالنا الكامل فى غضون فترة قصيرة نسبيا ولذا فان هذا المذهب ليس مجرد افتراض نظرى وانما هو وسيلة عملية ونبيلة فى الحياة ، وسيلة تؤتى ثمارها .

ان مسألة تمهيدنا بولائنا الاول للامة ، وبالتزام مبدأ تطبيق الوسائل السليمة لتحقيق اهدافنا ضرورى جدا أيضا ، لانجاح التنمية الاقتصادية الموجهة ، وسيصبح التخطيط الاقتصادى الذى يقوم على مستوى قومى ولا يتعد عن الاتجاهات المتنافرة جهدا لا طائل من ورائه . واقتصاديات الوحدة القومية أمر اجبارى ملح لا يمكن التفاوض عنه الا على حساب تعريض حياة الديمقراطية الموجهة فى الهند للخطر الشديد .

وجدير بالذكر ان المؤتمر الاخير الخاص بموضوع التكامل الوطنى. قد اسهم كثيرا فى تركيز انتباه الامة فى الحاجة الى قمع الاتجاهات المتسببة فى الانشقاق داخل المجتمع ، والحاجة الى تدعيم قوى الوحدة والتماسك . والامل معقود على كافة الاحزاب السياسية كما تحاول تنفيذ قرارات المؤتمر بحماسة وإيجابية .

تم الكتاب

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
نبذة عن الكاتب	٥
مقدمة	
بقلم شرى جواهر لال نهرو	٧
الفصل الأول	
نحو نظام اقتصادى جديد	٩
الفصل الثانى	
التخطيط والديمقراطية	٢٠
الفصل الثالث	
المجتمع المثالى والماركية	٢٤
الفصل الرابع	
نحو كومنولث تعاونى	٢٧
الفصل الخامس	
موقفنا من الخطة الثالثة	٣٠
الفصل السادس	
حتمية التخطيط	٣٥
الفصل السابع	
بعض مظاهر الخطة الثالثة	٣٨
الفصل الثامن	
مقتضيات التخطيط السليم	٤١
الفصل التاسع	
التخطيط من أجل الوحدة القومية	٤٤

٤٧	الفصل العاشر دور الزراعة الاقتصادى والقومى
٥٣	الفصل الحادى عشر البرامج الزراعية خلال الخطة الثالثة
٥٦	الفصل الثانى عشر برامج من أجل العمال الزراعيين
٥٩	الفصل الثالث عشر اقتصاديات التجارة الحكومية
٦١	الفصل الرابع عشر تربية الحيوانات ومنتجات الالبان
٦٤	الفصل الخامس عشر سياستنا المتعلقة بالارض
٦٨	الفصل السادس عشر التخطيط من القاعدة
٧٢	الفصل السابع عشر المشاكل الريفية وتنمية المجتمع المحلى
٧٥	الفصل الثامن عشر اسس تنمية المجتمع المحلى
٧٨	الفصل التاسع عشر الثورة التعاونية
٨٢	الفصل العشرون مبادئ تنمية المجتمع المحلى الحضرى
٨٤	الفصل الحادى والعشرون مجالس المحافظة : نظرة تاريخية
٨٩	الفصل الثانى والعشرون شروط نجاح مجالس المحافظة
٩٢	الفصل الثالث والعشرون الحاجة الى الحذر

الموضوع

الصفحة

الفصل الرابع والعشرون

اقتصاديات الزراعة التعاونية ٩٥

الفصل الخامس والعشرون

الزراعة التعاونية في الخطه الثالثة ٩٦

الفصل السادس والعشرون

اقتصاديات الصناعات القروية ١٠٢

الفصل السابع والعشرون

اكبر المآسى ١٠٥

الفصل الثامن والعشرون

الانسان والآلات ١٠٦

الفصل التاسع والعشرون

اقطاع الشعبى ١١٣

الفصل الثلاثون

التخطيط الاقتصادى والتعليم ١١٧

الفصل الحادى والثلاثون

لماذا الخطر ؟ ١٢٣

الفصل الثانى والثلاثون

الجانب الوقائى فى المشروعات الصحية ١٢٦

الفصل الثالث والثلاثون

السياسة العمالية ١٢٩

الفصل الرابع والثلاثون

اقتصاديات الدفاع الوطنى ١٣١

الفصل الخامس والثلاثون

البعد الرابع ١٣٤

الفصل السادس والثلاثون

التخطيط الهندى وفكر غاندى ١٣٧

الفصل السابع والثلاثون

اقتصاديات القومية ١٤٠

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢

زاد عدد الناقلات العابرة خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ، مقارنة بتلك العابرة في أكتوبر عام ١٩٦١ بمقدار ١٠٢ ناقلة أى بنسبة ١٣١٪ اذ بلغ ما عبر منها خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ - ٨٧٨ ناقلة مقابل ٧٧٦ في أكتوبر الماضى .

وبتقسيم الناقلات عدديا طبقا لاتجاهى المبور يتضح أن الناقلات العابرة من أنشمال الى الجنوب قد زادت بمقدار ٥٦ ناقلة (٤٥٢ مقابل ٣٩٦) وهذا يرجع الى زيادة عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٦١ ناقلة (٤١٥ مقابل ٣٥٤) بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥ ناقلات (٣٧ مقابل ٤٢) .

وبالنسبة للناقلات العابرة من الجنوب الى الشمال فقد زاد عددها بمقدار ٤٦ ناقلة (٤٢٦ مقابل ٣٨٠) وذلك نتيجة لزيادة عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥٢ ناقلة (٤١٣ مقابل ٣٦١) اما الناقلات الفارغة فقد نقص عددها بمقدار ٦ ناقلات (١٣ مقابل ١٩) .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة في أكتوبر عام ١٩٦٢ - ١٣٣٣٥٥٠٠ طن مقابل ١١٢٣٧٠٠٠ طن فى أكتوبر الماضى مسجلة زيادة قدرها ٢٠٩٨٠٠٠ طن أى بنسبة ١٨٧٪

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٣٪ من مجموع

الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال اكتوبر عام ١٩٦٢ بينما كانت هذه النسبة ٧٠٪ خلال اكتوبر الماضى .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٤٨١ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦١ الى ١٥١٨٨ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦٢ .

كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقلة محملة من ٢٦.٢٠ طنا فى اكتوبر الماضى الى ٢٦٨٥٩ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦٢

السفن العابرة لأول مرة .

عبرت القناة خلال شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ لأول مرة ٨٥ سفينة منها ١٣ ناقلة وتزيد الحمولة الكلية لخمس منها على ٢٠٠٠ طن كما هو مبين بالجدول التالى :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية	الحمولة البضائع	اتجاه العبور
		بالطن	بالطن	
مورفن	ناقلة	٢٦٦٣٦	١٨٠٣٢	جنوب/شمال
برتش هوسر	ناقلة	٣٢٨٨٨	فارغة	شمال/جنوب
اساوريا	ناقلة	٣١٩٠٣	فارغة	شمال/جنوب
فيجا	ناقلة	٣٢٨٥٨	فارغة	شمال/جنوب
ب.س. بترسن	ناقلة	٣٢٦٩٠	فارغة	شمال/جنوب
	ليبيريا			



مطابع الأيراقومنية

١٥٧ شارع مبینة - روم القریة

تلفون } ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٤
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤

مجموعة اخترنا لك تصدر

اسبوعية باللغات العالمية

يشارك في تصورها واعدادها
لجنة "اخترنا لك"



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبدة - روض الفرج

٢٠٥٨٨ - ٢٠٨١٤ - ٢٠٧٥٣ - ٢١٠١٢